

فقير

أسبوعية سياسية شاملة

جديد

الاشتبين

الاشتبين 12 أكتوبر 2026م

1 جمادى الأول 1448هـ

101

كردفان

عشيرة دارستها الأفيال

حين انحسرت العمليات العسكرية الواسعة بين الجيش وقوات الدعم السريع اختار الطرفان إقليم كردفان بمدنه وبواديه ساحة للمعارك العنيفة المستمرة، مما عرض حيوات نحو 8 ملايين شخص للضياع، بمن فيهم الأطفال ومدارسهم ومستقبلهم، فضلا عن معاش الناس الزراعي وثروتهم الحيوانية.

(الرغبة بنص مليون)

مأساة وطن لا تنقصه الخيرات، وإنما تنقصه إدارة موارده لمصلحة شعبه، وتغيب عنه الأولويات التي تجعل الإنسان غاية التنمية وسببها. ففي الوقت الذي تستثمر فيه بلدان مواردها في بناء المدن، وتطوير الجامعات، وتشديد المستشفيات، وتوسيع شبكات الطرق، وإنشاء المصانع، نستهلك نحن مواردها في حرب تدمر المدن وتطرد السكان من بيوتهم وتبدد رأس المال وتقطع الطريق أمام أجيال كاملة.

لم يترك لنا الأجداد هذه الأرض كي نختبر قدرتنا على تخريبها، ولم يزرعوا ويبنوا ويشقوا الطرق لنتحول إنجازاتهم إلى ركام. لقد ورثنا منهم وطناً كان يمكن أن يكون من أبرز البلدان المنتجة للغذاء، ومصدراً للثروة والازدهار، ومكاناً يجد فيه الإنسان فرصة للعمل والتعليم والعلاج والحياة. لكننا ندد هذا الإرث في صراع تتقدم فيه حسابات السلطة على حاجات الناس، وتعلو فيه أصوات البنادق على صوت الجائع، ويصبح فيه الحديث عن الانتصار أكثر حضوراً من الحديث عن إنقاذ المواطنين.

والمؤلم أن الذين يدفعون الثمن الأكبر ليسوا أصحاب القرار في استمرار الحرب، ولا أولئك الذين يستطيعون حماية أموالهم ومصالحهم، وإنما المواطن البسيط الذي لا يملك طائرة ولا بندقية ولا منجماً للذهب. إنه العامل الذي ينتظر راتبه فلا يجد فيه ما يكفي، والأم التي تقسم الطعام بين أطفالها، والاب الذي يخرج بحثاً عن رزق يومية ولا يعرف إن كان سيعود بما يسد حاجة أسرته، والنازح الذي فقد بيته ومصدر دخله، والطفل الذي يتعلم مبكراً أن الجوع ليس إحساساً عابراً، بل واقع يمكن أن يرافقه كل يوم.

لهؤلاء لا تعني الحرب خرائط السيطرة العسكرية، ولا تهتمهم بيانات الانتصار التي تتبادلها الأطراف. ما يعينهم أن يجدوا الخبز، وأن تتوافر المياه والدواء، وأن يعود أطفالهم إلى المدارس، وأن بناموا دون خوف من القصف أو الرصاص، وأن يستعيدوا حقهم في التخطيط للغد. هؤلاء لا يحتاجون إلى من يقنعهم بأن الحرب ضرورة، وإنما يحتاجون إلى من يجيب عن سؤالهم البسيط: لماذا ندفع كل هذه الأثمان، وماذا جنبنا من كل هذا الخراب؟

إن وقف الحرب ليس مطلباً إنسانياً منفصلاً عن الاقتصاد، كما أن استعادة الاستقرار ليست مسألة سياسية مؤجلة إلى ما بعد المعارك. لا يمكن أن تنخفض الأسعار بصورة مستدامة في بلد تتعطل فيه عجلة الإنتاج، ولا أن تستعيد العملة قيمتها بينما تتواصل الحرب ويزداد التزيف، ولا أن تتحول الثروات إلى تنمية في ظل غياب الرقابة والمساءلة. لا بد من وقف القتال، وحماية المدنيين، واستعادة المؤسسات، وإعادة تشغيل القطاعات المنتجة، وإخضاع موارد البلاد لرقابة شفافة، حتى تصبح عائدات الذهب والزراعة والثروة الحيوانية حقاً عاماً ينعكس على حياة السودانيين.

وليس المطلوب أن يصبح السودان غنياً، فالسودان غني بالفعل بما يملك من موارد وإمكانات؛ المطلوب أن يصبح شعبه قادراً على الانتفاع بهذه الثروة، وأن تتوقف المفارقة التي تجعل الذهب في أرضه ولا يجد الخبز على مائدته، وتجعل موارده مطمئناً للأخريين بينما يعيش أبناؤه على حافة العوز.

الرغبة بنص المليون.. هو ذاك قطعة خبز تختصر انهياراً كاملاً، ودولار يتحدى كل قدرة على الحساب، وطائرات تحمل أسباب الموت وتغادر بالثروة، وبلدان تبني ونحن نهدم. وبين هذه الصور يقف السودان عند مفترق طرق لا يحتمل مزيداً من الانتظار.

حين يصل ثمن قطعة الخبز إلى نصف مليون، يصبح السؤال أكبر من الاقتصاد، وأعقق من الغلاء: كيف يمكن لوطن بهذه الثروة أن يترك أبناؤه جائعين؟

ذلك هو السؤال الذي ينبغي أن يواجه به قادة الحرب أنفسهم، وأن يواجههم به الشعب، وأن تظل الصحافة تطرحه ما بقي في البلاد إنسان يباحث عن لقمة العيش، ووطن يستحق أن يُقَدَّر من هذا الخراب.

حين تصبح قطعة الخبز بنصف مليون، لا يعود الجوع خبراً في نشرة اقتصادية، ولا يصبح الغلاء رقماً تتناقله الشاشات، بل يتحول إلى إهانة يومية لإنسان يعيش في بلد غني، لكنه لا يملك ثمن أبسط ما يسد به رمقه. هنا، في السودان، لم تعد المأساة أن ترتفع أسعار السلع، أو أن يفقد الجنيه قيمته، أو أن يضيق الحال بالناس حتى آخر حدود الاحتمال؛ المأساة أن يصل الإنسان إلى قطعة الخبز، تلك التي ظلت عبر التاريخ عنواناً للقوت والستر والبقاء، فيجدها أبعد من قدرته، كان الحرب لم تكتف بسرقة بيته وأمنه وأحلامه، بل قررت أن تنزع منه حتى حقه في لقمة تسند جسده المنهك.

الرغبة بنص المليون.. هو ذاك وفقاً لآخر عملية تجريف أصفار شهداء الجنيه، قطعة خبز بهذا الثمن، في بلد لم يكن أهله ينتظرون من العالم أن يطعمهم، ولم يكونوا يظنون أن يأتي يوم تصبح فيه لقمة العيش معركة تستنزف ما تبقى من أعمارهم لا جيوبهم فقط. أي مفارقة أقسى من أن يقف السوداني أمام بائع الخبز، يحسب ما في يده، ثم يعيد ترتيب احتياجات أسرته، لا لأنه يريد أن يدخر أو يحسن مستوى معيشته، بل لأنه لا يعرف كيف يوزع القليل على حاجات كثيرة؟ وأي قسوة أكبر من أن يصبح الخبز، الذي لا تستقيم الحياة من دونه، سلعة تفضح عجز الاقتصاد، وانهايار العملة، وغياب السياسات التي تحمي الناس من السقوط في هاوية الجوع؟

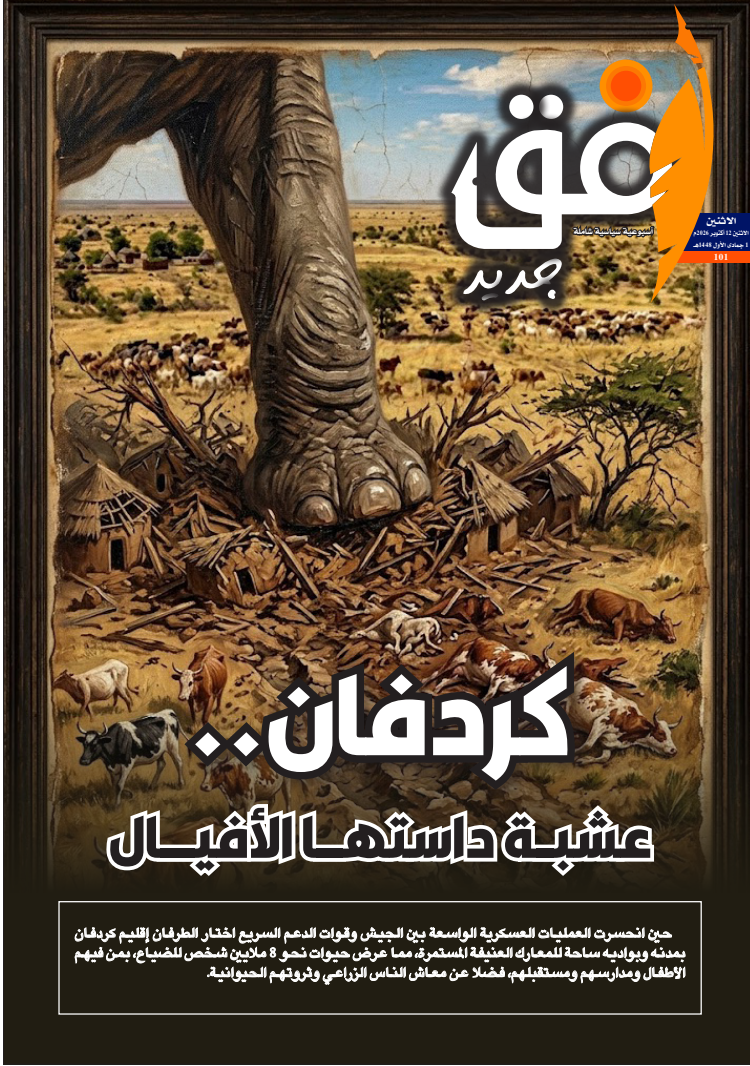
أما الدولار، فقد صار حكاية أخرى من حكايات الانهيار. لا سعر يستقر عليه، ولا قيمة للعملة الوطنية تصمد أمام موجات التدهور، ولا دخل يستطيع ملاحقة الأسواق التي تسبق الناس كل صباح بخطوة. كل ارتفاع في سعر الدولار يتحول إلى زيادة في أسعار الطعام والدواء والوقود والمواصلات، وكل زيادة تقطع جزءاً جديداً من حياة الأسر. وبينما تتراجع قيمة ما يكسبه العامل والموظف، تتسع المسافة بين ما يتقاضاه الناس وما يحتاجون إليه ليعيشوا، حتى صار كثيرون يعملون طوال اليوم ولا يملكون في نهايته ما يكفي لتوفير الضروريات.

لكن السؤال الذي يفرض نفسه وسط هذه المأساة ليس عن سعر قطعة الخبز وحده، ولا عن الرقم الذي بلغه الدولار، وإنما عن بلد يملك من الموارد ما يكفي لأن يعيش شعبه بكرامة، ثم يجد أبناؤه أنفسهم أمام هذا العجز المروع. كيف وصلنا إلى هنا؟ وكيف أصبح السودان، بأرضه الزراعية الشاسعة وثروته الحيوانية ومياهه وذهب وموقعه، عاجزاً عن حماية أبناؤه من الجوع؟ وكيف تحولت الثروة التي كان يفترض أن تكون أساساً للتنمية والازدهار إلى جزء من اقتصاد الحرب، بينما تتآكل القدرة الشرائية للناس، وتتوقف المصانع، وتترجع الزراعة، وتتسع رقعة الفقر؟

وفي مشهد يزيد الصورة إيلاماً، تتردد تقارير عن طائرات تهبط في السودان حاملة أسلحة ومعدات الحرب، ثم تغادر محملة بالذهب والثروات. وإذا كانت تفاصيل هذه الرحلات وحمولاتها ومساراتها تحتاج إلى تحقيقات مستقلة وأدلة موثقة، فإن مجرد تداول هذه التقارير يطرح أسئلة لا يجوز تجاهلها: من يملك حق التصرف في ثروات البلاد؟ ومن يراقب عائدات الذهب؟ وإلى أين تذهب الموارد التي كان ينبغي أن تسهم في توفير الخبز والدواء، وإعادة بناء ما دمرته الحرب، وإنقاذ ملايين السودانيين من الجوع والنزوح؟

الطائرات تهبط، بالة القتل والدمار التي تجد طريقها إلى أرض انهكتها الحرب، والذهب يغادر، بينما يقف المواطن في الجانب الآخر من المشهد، لا يملك سوى أن يحسب ثمن قطعة الخبز. هنا تبلغ المفارقة ذروتها؛ فالثروة موجودة، لكنها لا تصل إلى أصحابها، والموارد تندفق، لكن أثرها لا يظهر في حياة الناس، والبلاد التي تستطيع أن تمنح مواطنيها أسباب العيش الكريم أصبحت عاجزة عن توفير أبسط شروط البقاء.

البلدان تبني بمواردها، ونحن بمواردها نهدم ما بناه الأجداد.



أميرة كرار.. من وراء القناع الرقمي؟

حيدر المكاشفي 11

هل لا يزال حميدتي ميتاً؟

وجدي كامل 14

صناعة العدو وذاكرة الحرب من «وحشية الدراويش» إلى «عربان الشتات»

الطاهر بدر الدين 24

الجوع في السودان: فجوة غذاء أم فقدان للقدرة على الإنتاج

عمر سيد أحمد 40

السودان على أعتاب التسوية

تتآكل التحالفات وتنتقل صناعة السلام إلى الخارج

حاتم أيوب أبو الحسن 50

أربعة أعوام من الحرب رحلة عمر بين النزوح واللجوء

رضوان بلال 53

أزهري محمد علي: امتداد مدرسة الشعر الثوري المقاوم في السودان دراسة في البنية والدلالة

عثمان عبدالله فارس 58

عن جيل يرثي نفسه

ملاحظات حول رثاء التيجاني وحيدر

عبد المجاد عيش 67

حكاية من بيئتي (43)

انحيازاً للكسرة

محمد أحمد الفيلاي 70

الدمازين.. أناس

يزرعون الحياة

وسط حقول

الخوف

20

16



بورتسودان..

حين يصبح المأوى

المؤقت مهدداً

بالإخلاء

07

الحرب في إقليم كردفان..

نزوح متكرر وخسائر

تطال الزراعة والثروة

الحيوانية



داليا الروبي:

أنا محظوظة

بأسرة

داعمة

46

34

السودان.. أعوام

دراسية شكلية

والتلاميذ يدفعون

فاتورة الحرب

30



يوم طويل في

حياة اللاجئين

«فاطمة الصادق»

لم ينته بعد



وينين غابرييل..

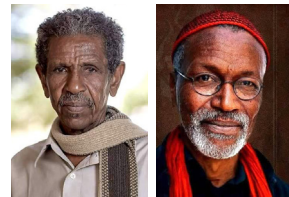
لاعب كرة سلة جنوب سوداني

فر من الحرب ويعود لبناء

ملاعب للاجئين

85

55



حسن موسى..

عبد الله أب سفة..

هل الفنان مريض

نفسي؟

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:

UGANDA, CENTRAL KAMPALA, CENTRAL DIVISION, BUKESA, NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO



رئيس التحرير
عثمان فضل الله





كردفان ساحة للجوع والحرب ضحاياها 8 ملايين شخص

ملخص

تشهد ولايات كردفان تصعيداً عسكرياً بين الجيش وقوات الدعم السريع، وسط ضربات بالطائرات المسيّرة ونزوح واسع، ما يضع نحو 8 ملايين شخص، هم سكان الإقليم، في مواجهة مباشرة مع تداعيات الحرب.

ويحذر برنامج الأغذية العالمي ووكالات أممية من اقتراب مناطق بالإقليم من المجاعة، في ظل تعطل طرق الإمداد وعدم وصول المساعدات إلا إلى 14 في المئة من الاحتياجات الفعلية، مع تهديد نحو 825 ألف طفل دون الخامسة بسوء التغذية الحاد خلال عام 2026.

وتفاقت الأوضاع الإنسانية مع استهداف المرافق الصحية والتعليمية وقوافل الإغاثة، ونهب الأسواق واختطاف وقتل مدنيين، فيما فرّ آلاف السكان إلى الخرطوم والأبيض والنيل الأبيض بحثاً عن الأمان.

وامتدت تداعيات الحرب إلى الثروة الحيوانية التي تمثل كردفان نحو 35 في المئة منها على مستوى السودان، وسط عمليات نهب واسعة للقطعان، وانهيار الأسواق والمراكز البيطرية ونقص المياه، ما يهدد مصادر رزق الرعاة ويقوض نظام الرعي التقليدي.

- «نحو 8 ملايين شخص، هم سكان الإقليم تقريباً، يواجهون معاناة الحرب بشكل مباشر».

مغيرة حربية



اختطاف التاجر، علي قريب، من منطقة الكبرة التابعة لمحلية النهود، ولا يزال مصيره مجهولاً. وجراء احتدام المعارك، وصل أكثر من 5 آلاف نازح إلى مدينة أم درمان، قادمين من منطقة القاعة وكوكيتي وشرشار والفرشاية، غرب مدينة بارا، كما وصل (123,509) آخرون توزعوا في أحياء أمبدة ومناطق محلية كرري، ونحو (40,237) وصلوا إلى مناطق في النيل الأبيض، ووصل (66,575) إلى محلية شيكان وإلى الأبيض، عاصمة الإقليم، التي تشهد ضربات متوالية بالطيران المسيّر. ويصل الفارون من جِدّة القتال في ظروف بالغة الصعوبة، بعد أن فقدوا مصادر عيشهم الأساسي في الزراعة والرعي، وسط موسم أمطار متذبذب لهذا العام، ونقص حاد في امتداد سلاسل الغوث لبرنامج الغذاء العالمي تجاه معسكرات النزوح.

على حافة الجوع

ووصف برنامج الأغذية العالمي ووكالات أممية الوضع الإنساني في إقليم كردفان بأنه كارثي، مع دخول الإقليم مرحلة الخطر المباشر للمجاعة بعد أشهر من القتال العنيف وقطع طرق الإمداد، التي تتعرض لأضرار جسيمة واستهدافاً مسلحاً لقوافل الإغاثة؛ ففي 30 أغسطس، دمر هجوم جوي أكثر من 50 طناً من المواد الغذائية خارج مدينة الدلنج، كانت تكفي لإطعام 5800 شخص لمدة شهر، وفي شمال كردفان، استهدفت مسيرات قافلة إغاثة في منطقة «الله كريم» أثناء توجهها إلى مدينة الأبيض، وهو أحد المسارات الرئيسية للإمداد. وقال برنامج الأغذية العالمي إن تكرار استهداف الشاحنات والطرق والجسور ومستودعات الغذاء وضع سلاسل الإمداد في «حالة قصوى من الهشاشة»، يضع مدناً وقرى بأكملها على حافة الجوع، ولا تغطي إجمالي المساعدات التي وصلت سوى 14% فقط من الاحتياج الفعلي. وتعاني 14 منطقة في كردفان ودارفور مصنفة على حافة المجاعة، بحسب بيانات

تشهد جبهات القتال في كردفان الكبرى، منذ شهرين، تصعيداً عسكرياً عنيفاً، وتحتدم المعارك وضربات الطيران المسيّر بين الجيش والقوات المساندة له وبين قوات الدعم السريع، في محاور عديدة بجنوب وشمال الولاية، مما خلف أوضاعاً إنسانية قاسية وسط المدنيين الذين فروا من قراهم بحثاً عن مناطق أكثر أمناً وتدفقوا صوب العاصمة الخرطوم والأبيض عاصمة الإقليم، وكوستي في ولاية النيل الأبيض.

وتشير التذاعيات إلى أن الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع اتخذت أخيراً من كردفان مسرحاً لها بعد أن انحسرت عن مناطق الجزيرة والنيل الأبيض والعاصمة الخرطوم، ما يعني أن نحو 8 ملايين، هم سكان الإقليم تقريباً، يواجهون معاناة الحرب بشكل مباشر.

نزوح متجدد

وكشفت بيانات وتعميمات صادرة عن غرفة طوارئ دار حمر (كيان أهلي غير رسمي)، خلال الشهرين الماضيين، عن تدهور أمني وإنساني متسارع في ولايتي شمال وغرب كردفان بسبب الحرب المباشرة، وشملت العمليات العسكرية استهداف المرافق الصحية والتعليمية، ونهب الأسواق، واختطاف وقتل مدنيين واقتيالا على الإغاثة. ففي 7 أكتوبر الحالي، وثقت الغرفة مقتل 3 مدنيين وإصابة 4 آخرين في سوق منطقة «منعم» بولاية غرب كردفان، جراء اشتباكات مسلحة اندلعت بين عناصر من قوات الدعم السريع نفسها على خلفية تقسيم مساعدات إغاثة، كما وثقت الغرفة في 30 سبتمبر نهباً شاملاً لجميع المحال التجارية في منطقة (عيال بخيت) بريف منطقة الخوي، حيث تم الاستيلاء على المواد الغذائية بالكامل، مع تحذيرات للمواطنين بعدم ترك ممتلكاتهم خارج المنازل، وفي 21 سبتمبر، أعلنت الغرفة

- «تدهور أمني وإنساني متسارع في ولايتي شمال وغرب كردفان بسبب الحرب المباشرة».

- «مدن وقرى بأكملها على حافة الجوع».

- «لا تغطي إجمالي المساعدات التي وصلت سوى 14 % فقط من الاحتياج الفعلي».



أممية، في مقدمتها مدينتا
الدنج وكادقلي بجنوب
كردفان، ويواجه نحو 825
ألف طفل دون سن الخامسة
خطر سوء التغذية الحاد
خلال عام 2026.

في وقت جاء فيه موسم
الأمطار أقل من المتوسط في
كردفان. وحتى الأسبوع الأول
من شهر أكتوبر الجاري،
تشير التقارير المناخية إلى
أن موسم الأمطار في كردفان
الكبرى اتسم بالتأخر
والتفاوت المكاني، مع عجز
بائن في الأمطار في أجزاء
من شمال كردفان، بينما
كانت الأوضاع أفضل في
بعض المناطق الجنوبية.
وتأخر المزارعون في شمال
كردفان ودارفور في عمليات
الزراعة، ما يندر بمحصول أقل أو شبه منعدم.

ثروة مهددة

وتتعرض الثروة الحيوانية في الإقليم، جراء
المعارك، لانهايار غير مسبوق وسط تحذيرات
من منظمة الفاو من فقدان السودان لـ 40% من
ثروته الحيوانية منذ اندلاع الحرب، وتمتلك
كردفان نحو 35% من إجمالي القطيع القومي
في السودان.

وبحسب غرف الطوارئ، فإن الخطر الأكبر
يتمثل في النهب المنظم للقطعان، حيث تحولت
الإبل والأبقار والضأن إلى «غنائم حرب» لدى
قوات الدعم السريع والمجموعات المسلحة
المتفلسة، وأكدت أن الطريق الحيوي الرابط بين
النهود- الخوي- الأبيض أصبح من أخطر طرق
الرُّحل، بعد نصب ارتكازات تفرض رسوماً
مالية على كل رأس ماشية يمر، فيما شهدت
مناطق (عيال بخيت، وأم مراحيك، وغبيش)
عمليات نهب لقطعان كاملة، نزح أصحابها

دون أي مصدر رزق.
وانخفض الوارد من إقليم كردفان بنسبة
تجاوزت 70% منذ يوليو الماضي، بحسب تجار
في سوق المويلح تحدثوا لـ «أفق جديد»، وأكدوا
أن سوق النهود، ثاني أكبر سوق للمواشي في
السودان، يعيش حالة إغلاق شبه كامل لأكثر
من شهرين بسبب التدهور الأمني، كما أغلق
سوق (النعام) الحدودي مع جنوب السودان
عقب أحداث العنف في 16 سبتمبر، وهو سوق
استراتيجي لتصدير الإبل.

وتوقفت جميع المراكز البيطرية في غرب
كردفان بشكل كامل، ولم تشهد المنطقة أي حملة
تطعيم منذ اندلاع الحرب. وانتشرت أمراض
فتاكة بين القطعان، أبرزها الحمى القلاعية «أبو
لسان» وجدري الضأن والطاعون البقري، كما
تعطلت آبار المياه في البوادي بسبب انعدام
الوقود، ما اضطر الرعاة لقطع مسافات تتراوح
بين 30 و40 كيلومتراً للحصول على المياه
لقطعانهم، ما تسبب في حالات نفوق جماعي
وتهديداً لانهايار نظام الرعي التقليدي في
البلاد.

- «يواجه نحو 825 ألف طفل دون سن الخامسة خطر سوء

التغذية الحاد خلال عام 2026».



الحرب في إقليم كردفان..

نزوح متكرر وخسائر تطال الزراعة والثروة الحيوانية

تسببت الحرب في كردفان في نزوح أكثر من مليون شخص، مع تكرار فرار السكان بسبب تغير السيطرة العسكرية وتصاعد القتال، وسط تدهور الخدمات الأساسية وتفاقم الجوع والأمراض.

ملخص

في القطاع الزراعي، حُرم آلاف المزارعين من الوصول إلى أراضيهم وزراعتها وحصادها، بينما انهارت الأنشطة التجارية والخدمات في مدن مثل النهود وبارا والخوي، وتعرضت المنازل والمرافق الصحية والتعليمية وشبكات المياه والكهرباء لأضرار واسعة.

تكدس مربو الماشية خسائر كبيرة بسبب نفوق الحيوانات وارتفاع أسعار الأعلاف، وتدمير المراعي وتعطل مسارات الرعي، فيما أدت سرقة القطعان واضطراب الأسواق إلى تراجع دخل الرعاة وإمدادات اللحم والألبان.

امتدت تداعيات الحرب إلى التعليم ومستقبل الأطفال، إذ انقطع آلاف التلاميذ عن الدراسة، فيما فقدت أسر مصادر دخلها وممتلكاتها. ويحذر التقرير من أن استمرار المعارك وتبدل السيطرة العسكرية يفاقمان النزوح والخسائر الاقتصادية، ويهددان استعادة النشاط الزراعي والحيواني في الإقليم.

«النزوح في كردفان لم يعد مجرد انتقال من منطقة إلى أخرى، بل أصبح مساراً متكرراً فقدت خلاله الأسر مساكنها ومصادر دخلها».

محمد عبد الباقي



دخلها، وابتعد فيه الأطفال عن المدارس، وتراجعت قدرة المجتمعات على توفير الغذاء والدواء ومياه الشرب.

أما الرعاة، فقد تضاعفت خسائرهم بصورة خاصة، نتيجة الأضرار التي لحقت بالقطعان جراء تدمير المراعي وإغلاق مسارات انتقال الحيوانات، واضطراب الأسواق وشح مصادر المياه وانعدام الخدمات البيطرية بعد انفلات الأوضاع الأمنية. يقول فضل السيد أحمد، وهو مربّي ماشية في شمال كردفان، لـ«أفق جديد»: «تسببت الحرب في الفترة الأخيرة في خلق عديد من الصعوبات بالنسبة للرعاة، الذين خسروا كثيراً من الحيوانات بسبب النفوق، بعد أن ارتفعت تكاليف التربية والنقل، إذ وصل سعر جوال العلف إلى نحو 70 ألفاً، بعد تأخر هطول الأمطار لهذا العام. كما أن هناك رعاة خسروا حيواناتهم بسبب السرقات التي انتشرت في المنطقة نتيجة حالة الهشاشة الأمنية».

ويضيف أن هذا الوضع أدى إلى تراجع دخل الرعاة والمربين، وانعكس على إمدادات اللحوم والألبان وأسعارها في الأسواق. في المقابل، واجه آلاف المزارعين ظروفًا قاسية بعد تعذر الزراعة بسبب صعوبة الوصول إلى المناطق الزراعية، فيما يتحدث آخرون عن مخاوف أمنية منعتهم من الحصاد.

يروي آدم السيد، وهو مزارع من جنوب كردفان، ما تعرض له المزارعون منذ بداية الحرب والصعوبات التي واجهتهم في عمليتي الزراعة والحصاد، وقال لـ«أفق جديد»: «بدأت معاناة المزارعين منذ اليوم الأول للحرب، حيث لم يتمكن آلاف منهم من الوصول إلى مزارعهم من أجل التحضير للزراعة في العام 2023. ومنذ ذلك التاريخ، تقلبت المعاناة في وجوه وأشكال مختلفة، حتى وصلنا أخيراً إلى هذا العام، الذي مثل المحطة الأكثر ألماً ومشقة في مسيرة المزارعين».

ويتابع آدم إن: «الصعوبات التي واجهها المزارعون بسبب الهشاشة الأمنية وانعدام أدوات الزراعة حرمت كثيراً من الأسر من توفير قوتها، كما حرمت آلاف الأيدي العاملة التي كانت تعمل

تخطى بعض سكان إقليم كردفان المجرزاً لثلاثة ولايات (شمال، جنوب، غرب) الحديث التقليدي عن إطالة أمد الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع التي تقترب من إكمال عامها الرابع، لينخرطوا في نقاشات عميقة حول حجم الدمار الذي لحق بالمنطقة، والواقع المعيشي الذي يزداد سوءاً يوماً بعد يوم، لا سيما لآلاف النازحين والسكان العالقين في المناطق النائية والمخيمات البائسة في مدن الأبيض والفولة وأبو زبد وود بنده.

وجانب الدمار الذي طال مناطق الإنتاج واستنزاف الموارد المختلفة التي كان يعتمد عليها المواطنون في تأمين غذائهم وضمان استمرارية حياتهم، فقد تفاقمَت المعاناة بصورة تفوق الوصف، ووجد السكان أنفسهم أمام أزمة مركبة تتداخل فيها كلفة النزوح المستمر مع تضاعف الخسائر الزراعية وفقدان الثروة الحيوانية، إضافة إلى تعطيل سلاسل الإمداد وتراجع حركة التجارة وانعدام الخدمات الأساسية، مما زاد من مخاطر انتشار الأمراض وتفشي الجوع.

فالإقليم الذي يعتبر حلقة وصل بين وسط البلاد وشرقها وغربها، ويحتضن أهم مناطق الإنتاج الزراعي والحيواني، أصبح مهدداً بصورة غير مسبوقة، إذ إن استمرار القتال لم يتسبب في توقف الإنتاج فحسب، بل دفع السكان، بمن فيهم رعاة الثروة الحيوانية، إلى النزوح الذي يعد أحد أخطر المهددات التي تواجه قطعان الماشية.

وتكشف الأوضاع الإنسانية الراهنة في كردفان عن حجم الضغوط التي يتعرض لها السكان، في ظل وجود أكثر من مليون نازح داخلي في ولايات الإقليم، وفق بيانات سابقة نشرتها منظمات دولية ومحلية، بينما أدت موجات التصعيد العسكري اللاحقة إلى نزوح عشرات الآلاف خلال فترات قصيرة.

واللافت أن النزوح في كردفان لم يعد مجرد انتقال من منطقة إلى أخرى، بل أصبح مساراً متكرراً فقدت خلاله الأسر مساكنها ومصادر

«تسببت الحرب في الفترة الأخيرة في خلق عديد من الصعوبات بالنسبة للرعاة، الذين خسروا كثيراً من الحيوانات بسبب النفوق».

«الصعوبات التي واجهها المزارعون بسبب الهشاشة الأمنية وانعدام أدوات الزراعة حرمت كثيراً من الأسر من توفير قوتها».



المياه والكهرباء.

من جانبه، يقول حسام حامد، وهو أحد سكان النهود ولاجئ حالياً في كينيا، لـ«أفق جديد»: «نزع معظم السكان إلى الأبيض وأم درمان، فيما اتجه بعضهم إلى القرى المجاورة، وخرج آخرون من السودان، لكن الخسائر الأكبر وقعت على النشاط التجاري، الذي انهار تماماً بعد سيطرة الدعم السريع على المدينة، التي كانت تعد من أهم أسواق الصمغ العربي والفل السوداني».

ويشير حسام إلى أن التجار حاولوا في البداية تدبير أمورهم وفقاً للأوضاع الأمنية، من خلال تجميع السوق في منطقة بنك الخرطوم وسط المدينة.

يضيف: «كان السوق يبدأ الساعة الواحدة ظهراً ويستمر لمدة ساعة أو ساعتين، الآن توقف بسبب قصف الطائرات المسيّرة، وقد خلق حالة انكماش كبيرة أثرت على جميع الخدمات التي تراجعت بصورة كاملة، وتوقفت حالياً، حتى إن المياه أصبحت شبه معدومة داخل النهود».

وبما أن المعطيات والوقائع تشير إلى أن أضرار الحرب الدائرة في كردفان لا تقتصر على ما يحدث على الأرض، بل تمتد لتشمل مستقبل السكان الذين وجدوا أنفسهم أمام خسائر فادحة في الممتلكات والأراضي الزراعية والمراعي وقطعان الماشية، فإن المؤسسات التعليمية لم تسلم هي أيضاً، إذ لحقت بها أضرار جسيمة تتجاوز أسوأ التقديرات.

في الزراعة من مصدر دخلها الأساسي، وأصبحت هذه الأسر حالياً في حاجة ماسة إلى الحصول على المساعدات الإنسانية».

لم تتوقف الحرب عند تدمير البنية التحتية في الريف وتعطيل الإنتاج الزراعي والحيواني، بل امتدت إلى المناطق الحضرية التي كانت مأهولة بالسكان. فهناك مئات القرى التي أصبحت مهجورة تماماً، إلى جانب عدد من المدن التي خلت من سكانها كلياً أو أصبحت شبه خالية. ففي مدن مثل النهود والخوي بغرب كردفان، وبارا بشمال كردفان، والدبيبات وهبيلا بجنوب كردفان، هجر السكان منازلهم واتجهوا إلى مخيمات الإيواء المؤقتة، فيما استضافت المجتمعات المجاورة بعضهم الآخر.

يقول إبراهيم يوسف، وهو أحد سكان مدينة النهود ونازح حالياً في أم درمان، لـ«أفق جديد»: «بعد سيطرة الدعم السريع على النهود، تعرضت بعض الأحياء للقصف بالطائرات المسيّرة التابعة للجيش، ولذلك فضل السكان النزوح هرباً من وقوع خسائر بينهم، ومع استمرار القصف كادت المدينة تفرغ من سكانها ولم يتبق فيها حالياً سوى عدد قليل للغاية لا يتجاوز ربع سكانها قبل الحرب، أما بارا والخوي فقد أصبحتا خاليتين تماماً من السكان».

ويضيف يوسف أن النهود تعرضت لأضرار بالغة شملت تدمير منازل المواطنين والمنشآت العامة والمرافق الصحية والتعليمية وشبكات

«السوق يبدأ الساعة الواحدة ظهراً ويستمر لمدة ساعة أو

ساعتين، الآن توقف بسبب قصف الطائرات المسيّرة».

- «تحولت الإبل والأبقار والضأن إلى غنائم حرب لدى قوات الدعم السريع والمجموعات المسلحة المتفلة».

يعتقد الطيب عبد الباقي من ريفي أم روابة أن الخسائر التي لحقت بالسكان تتجاوز الأضرار الظاهرة للعيان، مشيراً إلى أن آلاف الأطفال فقدوا فرصتهم في التعليم، ومن بينهم أبناؤه الثلاثة الذين تركوا مقاعد الدراسة نهائياً بعد انقطاعهم عنها ثلاثة أعوام.

يقول الطيب إن: «المدرسة التي أعيد فتحها تحولت إلى أطلال لم يعد فيها ما يشير إلى أنها مؤسسة تعليمية، ولذلك لم يلتحق بها سوى عدد قليل من الأطفال، لم يكن أبناؤه من بينهم». يضيف أن بعض السكان اضطروا إلى النزوح خصيصاً بحثاً عن مناطق تتوفر فيها المدارس لأطفالهم، بينما لم يتمكن غير القادرين مادياً، ومن بينهم أسرته، من اتخاذ الخطوة نفسها. ويتابع الطيب: «الأضرار التي لم يلتفت إليها أحد حتى اليوم لا تقتصر على خسارة الأطفال لمستقبلهم التعليمي، فهناك الرعاية الذين فقدوا قطعانهم والمزارعون الذين تضررت زراعتهم بصورة قاسية».

ويوضح الطيب بأن الرعاية لم يجدوا لهم منذ اندلاع الحرب موطن قدم في كردفان، فتحولوا إلى نازحين برفقة قطعانهم، وأدى هذا التنقل إلى أضرار كبيرة، بعدما نفقت الحيوانات أو ضاعت خلال نقلها من مراعيها والأماكن التي اعتادت العيش فيها.

ويضيف الطيب أنه يعرف رعاية كانوا من كبار مربّي الماشية، يعيشون حالياً في مخيمات مؤقتة بعد خسارة قطعانهم التي نفقت بسبب النزوح وعدم توفر العلف، إلى جانب الأضرار التي لحقت بالمراعي ومسارات الترحال.

وفي ظل عدم إجراء إحصاءات أو عمليات تدقيق لحصر الأضرار التي لحقت بمربي الماشية، لا يُعرف العدد الحقيقي للرعاية الذين فقدوا قطعانهم خلال الحرب، لكن دفع الله يوسف يرى أن الخسائر كبيرة.

ويقول دفع الله لـ«أفق جديد»: «من الاستحالة بمكان وضع تقديرات لأعداد القطعان التي نفقت خلال هذه الحرب، إلا أن المؤكد هنالك عشرات المربين الذين ظلوا لسنوات طويلة يطورون قطعانهم من خلال عمليات الانتخاب خسروها

نهائياً».

ويضيف أن هؤلاء لا يستطيعون إعادة تربية قطعانهم بسهولة، مهما قُدمت لهم من مساعدات، لأن تطوير السلالات يمر بمراحل انتخاب طويلة، وهي عملية كان يتبعها المربون على مدى سنوات. ويتابع أن خسارة هذه الأنواع المنتخبة، التي جرى تطويرها عبر سنوات طويلة، تجعل استعادتها أمراً بالغ الصعوبة، وقد يتطلب الأمر تربيتها مجدداً سنوات طويلة قادمة.

أما المناطق الزراعية فقد تعرضت بدورها لأضرار كبيرة خلال الحرب، بما في ذلك مناطق إنتاج الذرة في هبيللا وعدد من المشاريع في الجبال الشرقية، التي تحولت خلال الأعوام الماضية إلى أراض بور نمت فيها الحشائش والأشجار بكثافة. ورغم مرور أكثر من ثلاثة أعوام على الحرب في كردفان التي بدأت في بعض مناطق الإقليم بالتزامن مع اندلاع القتال في الخرطوم، فإن الإقليم تحول منذ مايو 2025، إلى مسرح متحرك للعمليات الحربية بعد انتقال الحرب إليه من ولايتي الجزيرة والخرطوم.

ويقول مصدر عسكري عمل سابقاً في إقليم كردفان، وطلب عدم الإفصاح عن هويته لـ«أفق جديد»: «الحرب حالياً حولت الإقليم برمته إلى مسرح غير مستقر بعد أن أصبحت الأطراف تتبادل السيطرة على المناطق بصورة مستمرة، وقد تسبب هذا الأمر في تكرار النزوح وخلق حالة من التيه للمواطنين، إذ لم تتمكن المجتمعات المحلية من الاستقرار حتى تبدأ رحلة نزوح جديدة».

ويضيف المصدر العسكري أن التقدم الذي يحرزه الجيش اليوم قد يخسره غداً مثلما كان يفعل الدعم السريع في الفترة السابقة.

ويتابع: «رغم أن الجيش اقترب حالياً من حمرة الوز وأم بادر، ويكاد يكون أحكم سيطرته عليهما في مقابل تراجع الدعم السريع الذي يتمسك حالياً بأم صميمة غرب الأبيض وكازقيل بصعوبة، إلا إن كل هذه التحركات تأتي على حساب استقرار السكان، الذين دفعتهم العمليات العسكرية إلى فقدان مصادر دخلهم والتشرد من مناطقهم وخسارة أنشطتهم الزراعية وثرواتهم الحيوانية

- «انخفض الوارد من إقليم كردفان بنسبة تجاوزت 70 % منذ يوليو الماضي».



أميرة كرار.. من وراء القناع الرقمي؟

حيدر المكاشفي

ينتقد حيدر المكاشفي تهديد الصحافية رشا عوض بالقتل عبر حساب على «فيسبوك» يحمل اسم «د. أميرة كرار»، معتبراً أن الواقعة تكشف خطورة تحول الخلاف السياسي إلى تحريض على التصفية الجسدية.

ملخص

يتساءل الكاتب عن هوية صاحبة الحساب، وما إذا كان حقيقياً أو مستعاراً أو منتحلاً، مشيراً إلى أن غموض الهوية لا يقلل من خطورة التحريض، الذي يستوجب الإدانة والمساءلة.

يؤكد أن الاختلاف مع مواقف رشا عوض المناهضة للحرب وسلطة الأمر الواقع والتيارات الإسلامية لا يبرر الإساءة إليها أو تهديدها، مشدداً على أن مواجهة الآراء تكون بالحجج والأدلة، لا بالرصاص.

يحذر المكاشفي من ثقافة تخوين الخصوم وإسكات الأصوات المناهضة للحرب، مؤكداً أن الدفاع عن رشا عوض لا يعني الاتفاق مع آرائها، بل حماية حقها في التعبير والحياة، وأن الكلمة الحرة يجب أن تكون بديلاً عن القتل.

الرأي عندي أن واقعة التهديد بالقتل والتصفية للزميلة الصحافية الحرة الشجاعة الراكزة رشا عوض، من الكاتب الرعديد أو الكاتبة الجبابة التي تتخفى أو يتخفى تحت اسم (د. أميرة كران)، تستوجب ليس الوقوف عندها فحسب، بل تتعداها إلى مناقشة ظاهرة أن يتحول الخلاف السياسي إلى تحريض على القتل والتصفية الجسدية، وتصبح الدعوة إلى إسكات الصحفيين والكتاب بديلاً عن مناقشة آرائهم. فالقضية هنا لا تتعلق فقط بما مس الزميلة الصحافية رشا عوض، بل بما يكشفه هذا الخطاب من استهانة بحرمة الدم وبحرية التعبير وبحق الإنسان في الحياة، ومن محاولة لفرض الصمت وتكميم الأفواه المناهضة للحرب والداعية للمسار المدني الديمقراطي، وهناك لحظة يسقط فيها القناع عن الخطاب السياسي، فلا يعود الأمر متعلقاً باختلاف في الرأي أو سجال حول المواقف، بل ينكشف ما وراء الكلمات من نزعة إلى إقصاء الآخر وإسكاته، وربما التخلص منه وتصفيته جسدياً.

وحين يبلغ العداء لصحفية وكاتبة حد التلويح بقتلها برصاصة غادرة سميت زوراً (رصاصه الحق)، فإننا لا نكون أمام رأي متطرف فحسب، بل أمام انحدار أخلاقي وقيمي خطير يستوجب الإدانة والمساءلة. تلك هي خطورة المكتوب المنشور على فيسبوك باسم (د. أميرة كران)، استهدف الصحفية الراكزة المتينة قوية الحجة وبليغة العبارة رشا عوض بالإساءة والشتن، بل تجاوز ذلك إلى الدعوة إلى تصفيته برصاصة، وهذا ما يضعنا أمام نموذج بالغ الخطورة لتحويل الخصومة السياسية إلى تحريض على العنف، ولتقديم القتل باعتباره وسيلة مشروعة لحسم الخلاف مع صحفية اختارت أن ترفع صوتها ضد الحرب وسلطة الأمر الواقع والتيارات الإسلامية المرتبطة بالنظام السابق، فرشا عوض صحفية وكاتبة معروفة بمواقفها السياسية المناهضة للحرب، وبنقدها لسلطة الأمر الواقع وللتيارات الإسلامية التي ترى أنها تتحمل مسؤولية عن المسار السياسي الذي قاد السودان إلى أزماته الراهنة. ويمكن الاتفاق مع آرائها أو الاختلاف معها ومناقشة حججها ومراجعة مواقفها وانتقادها بأشد العبارات السياسية، لكن لا شيء من ذلك يمنح أحداً حق إهانتها أو تهديدها أو الدعوة إلى قتلها.

وهنا تحديداً يقع الفارق بين السياسة بوصفها سجلاً فكرياً، والسياسة حين تنحدر

إلى منطق التصفية والقتل والأساليب الإجرامية. من يملك الحجة فليطرحها، ومن يملك الدليل فليقدمه، ومن يعترض على موقف سياسي فليفنده. أما أن تتحول الصحفية إلى هدف للشتائم ثم إلى موضوع لدعوة إلى الاغتيال، فذلك لا يعني شيئاً سوى أنه يكشف عن أزمة في ثقافة وأخلاق من يتصور أن إسكات صاحب الرأي يمكن أن يكون بديلاً عن الرد عليه. والأكثر إثارة للسخرية أن يوضع وصف (الحق) أمام رصاصه غادرة. فممن متى أصبحت الرصاصات أدلة، والاغتيالات حججاً، والقتل وسيلة لإثبات صحة المواقف السياسية، وهل يحتاج الحق إن كان حقاً إلى فوهة بندقية تحرسه؟ إن تسمية الرصاصه التي يراد لها أن تغتال رشا (رصاصه الحق) لا تغير طبيعتها، فالقتل لا يصبح عدالة بمجرد منحه اسماً أخلاقياً، والتحريض لا يصبح شجاعة بمجرد تغليفه بشعار سياسي أو ديني. فالقضية لا تقف عند حدود رشا عوض بوصفها

فرداً. فالصحفي والكاتب الذي يتعرض للتهديد بسبب آرائه لا يواجه اعتداءً على سلامته الشخصية وحدها، إنما يواجه محاولة لترهيب كل من يفكر في التعبير عن موقف مشابه. وفي وضع راهن السودان الذي يعيش حرباً مدمرة، ويدفع مواطنوه أثمانها قتلاً ونزوحاً وجوعاً وانهيئاً لمؤسسات الدولة، يصبح التحريض على الصحفيين والكتاب المناهضين للحرب أكثر





خطورة. فالسودان اليوم لا يحتاج إلى مزيد من الرصاص، ولا إلى توسيع قوائم الأعداء، ولا إلى تحويل الاختلاف السياسي إلى معركة وجودية لا تنتهي إلا بإلغاء الطرف الآخر. إن من يختلف مع رشا عوض يستطيع أن يكتب مقالاً مضاداً، وأن يقدم رواية مختلفة، وأن يفند ما يراه أخطاء في تحليلها. أما الدعوة إلى اغتيالها فلا تضيف حجة واحدة إلى النقاش، بل تضع صاحبها أمام سؤال أخلاقي وقانوني بالغ الجدية. وثمة سؤال مهم هنا، وهو من يقف وراء الحساب الذي يحمل اسم (د. أميرة كرار)، هل هو حساب شخص حقيقي معروف الهوية، أم حساب مستعار، أم حساب منتحل لشخصية أخرى، أم حساب وهمي أنشئ للتعبير عن مواقف سياسية أو لاستهداف خصوم بعينهم؟ لكن غموض الهوية، على أية حال، لا يلغي خطورة المحتوى. فالسؤال عن صاحب الحساب شيء، والسؤال عن مدى خطورة التحريض الوارد في المنشور، ويجب التعامل مع الأمرين بجدية.

لقد دفع السودان ثمناً فادحاً لثقافة ترى الخصم السياسي عدواً ينبغي سحقه، وتعامل مع النقد باعتباره خيانة، ومع المطالبة بوقف الحرب باعتبارها اضطفاً ضد الوطن. وهذه الثقافة، مهما اختلفت الشعارات التي تتستر خلفها، فإنها تسهم في توسيع دائرة الكراهية وإغلاق أبواب التسوية السياسية. ولا يجوز أن يصبح الانحياز إلى السلام سبباً مشروعاً لاستهداف أصحابه، مثلما لا يجوز أن تكون معارضة الحرب ذريعة

لإعفاء أي طرف من النقد أو المساءلة. فالحق في التعبير لا يتجزأ، وحق الإنسان في الحياة لا يتوقف على اتفاق الآخرين مع أفكاره. ولذلك فإن الدفاع عن رشا عوض لا يتطلب الاتفاق مع كل ما تكتبه، بل يتطلب الدفاع عن حقها في الكتابة والاختلاف والأمان. كما أن رفض التحريض على قتلها لا يعني منحها حصانة من النقد، وإنما يعني التمسك بقاعدة بسيطة مؤداها أن نواجه الرأي بالرأي، والكلمة بالكلمة، والدليل بالدليل، ولا نواجه الاختلاف بالرصاص. أما الرصاصة التي قيل إنها (رصاصة الحق)، فستظل العبارة الأكثر فضحاً لأصحابها، فالحق الذي يحتاج إلى اغتيال خصومه كي ينتصر ليس حقاً يخشى عليه من النقاش، بل خطاب يخشى أن يواجه بالتفنيد والدحض والهزيمة. ورشا عوض ليست مطالبة بالصمت كي يطمئن دعاة الحرب، ولا ينبغي أن يدفع أي صحفي وكاتب وصاحب رأي ثمن مواقفه من سلامته. ففي السودان الحرب الذي أنهكته البنادق، لا يحتاج الناس إلى من يمنح الرصاص أسماء أخلاقية جديدة، بل يحتاجون إلى من يوقف الرصاص ويحمي الحياة، ويعيد للكلمة حقها في أن تكون بديلاً عن القتل. وآخر قولنا أن الأقلام الباحثة عن الحق والحقيقة لن تنكسر ولن تتراجع رشا عوض وأمثالها عن طريق النطق بما يروونه حقاً، فالتاريخ يثبت دائماً أن زبد الإرهاب والتخوين جفاء وسيذهب جفاء، وأن الكلمة الحرة الباقية تنفع الناس وتصنع مستقبل البلاد.



هل لا يزال حميدتي ميتاً؟

وجدي كامل

يرى الكاتب أن الحروب تهيئ بيئة خصبة لانتشار الشائعات، في ظل نقص المعلومات وغياب المصادر الموثوقة، ورغبة الجمهور في الحصول على أخبار تفسر ما يجري.

ملخص

يضرب الكاتب مثلاً بشائعة وفاة قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو (حميدتي)، التي روج لها مؤيدون للحرب، قبل أن تتراجع تلك الأصوات مع تكرار ظهوره إعلامياً، من دون مراجعات أو اعتذارات واسعة.

يشير إلى أن المشكلة لا تقتصر على تصديق الشائعات، بل تمتد إلى تمسك الأفراد بمواقفهم دون مراجعة أو اعتذار عند ثبوت خطئها، بما يسهم في تكريس التضليل.

يخلص إلى أن الأزمة الحقيقية لا تكمن في انتشار المعلومات الكاذبة وحده، بل في رفض الاعتراف بخطئها ومحوها من الذاكرة، معتبراً أن ما حدث كان «قتلاً للمعلومة» بدلاً من تصحيحها.



عادةً ما تنتج الحروب حاجتها الخاصة إلى الأخبار. وفي ذلك، لا يبحث الجمهور دائماً عن الحقيقة بقدر ما يبحث عن خبر يفسر له ما يحدث أو يمنحه أملاً. لذلك تجد الشائعة بيئتها الخصبة، خصوصاً عندما تكون المعلومات قليلة ومصادرها تكاد تكون منعدمة.

ولكن أين المشكلة في ذلك؟

إنّ واحدة من أشياء عديدة، وبحيث تكاد تشكل منظومة متكاملة من عاداتنا أو عيوب تفكيرنا، هي قابليتنا على تصديق الشائعات. فنحن لا نوصف الظواهر، ونكتفي بالتعليق عليها ثم ننتظر التقدير من الآخر كنتيجة لذلك فقط. بل نراكم الأخطاء دون مراجعة لاحقة أو تقديم اعتذار، حتى كاد أن يصبح قاموس المعرفة أو المعارف السياسية عندها خالياً من كلمة «أسف» أو «أسفين»، أو «لقد أخطئنا» أو «كنا مخطئين». وتلك الملاحظات إذا ما صحت، فإنها لا تساعد في بناء الحقيقة أو إنتاجها، بل في بناء التضليل بأصالة رفيعة وبالغة، دون تصحيح للمعلومات الكاذبة.

فنحن تجدنا نتشدد في الجهر بامتلاك الحقيقة، والدفاع عنها في الوقت نفسه. فتجد الرجال يحلفون بالطلاق إذا كان الشيء، مثلاً، هكذا. ولكننا لا نشهد، في الغالب، أي حركة طلاقات بائية أو مخفية نتيجة لتلك «الحليفة». ولا يحدث اعتذار عن رميها.

والنساء يصلن في «الحليفة» إلى مراحل أبعد، فيحلفن بقطع «شطورهن» إذا ما حدث كذا وكذا. ولكننا، مع ذلك، لا نشهد امرأة واحدة فعلت ذلك بعد حدوث ما كانت تخشاه، أو اعتذرت عن صيغة المبالغة في عقاب نفسها. وأحياناً تأخذ القصة أبعاداً رمزية، فيحلف الأب أو الأم بأنهما لن يكونا أباً أو أمّاً لفلان إذا كان الأمر كذلك. ولكن الأمر يكون كذلك فعلاً، دون أن تنزع عنهما علاقتهما بأبنائهما.

كل ذلك يتم، وكأننا نبالغ في اليقين، دون تحمل تبعاته حين نكتشف أننا أخطأنا. وهكذا وقعنا، ومنذ تفجر هذه الحرب، في معلومة أن «محمد حمدان حميدتي» قد مات و«شبع» موتاً، وأن ما نراه أمامنا ليس أكثر من روبات أو كائن قام بتصنيعه الذكاء الاصطناعي. فقد خرجت لنا كتيبة إعلام «نعم للحرب» بذلك، مدعومة بدهاقنة صناع الكذب من السياسيين

والدبلوماسيين المناصرين لاستمرار الحرب. لقد سخرنا منا ومن «عقولنا الصغيرة» التي لا تريد أن تقبل تلك «الحقيقة المجردة». ولكن، وبعد مضي الوقت، وتكرر خروج «حميدتي الحقيقي» إعلامياً، خفت صوت أولئك، وأصبح يكتب رداً عليه عند التصريح أو التهديد بشيء ما. ما عادوا مرة أخرى إلى استراتيجيتهم القديمة بقتله وهو حي. بل صاروا يجتهدون في إعادة هندسة ذاكرتنا ومحو أنهم قالوا ذلك في يوم من الأيام.

تلك لم تكن مشكلة المواطن الذي يصدق الإشاعة على وسائل التواصل فقط، بل مشكلة الخبير أو الإعلامي المرسل لها بثقة، فتكتسب صفة المعرفة. وهنا تصبح عبارة مثل «حميدتي مات» أكثر من شائعة، حين تصبح معلومة سياسية متداولة.

أما المفارقة فتكمن في ظهور حميدتي لاحقاً، دون أن نجد اعتذارات أو مراجعات واسعة من الذين أعلنوا موته. فبدلاً من ذلك، انتقل الخطاب إلى مرحلة جديدة، هي الرد على حميدتي، وتحليل تصريحاته، وتوقع موته مستقبلاً أو محاكمته، مثلاً. يحدث ذلك وكأن شيئاً لم يحدث.

إنهم لا يصححون المعلومة القديمة، بل يمحونها من الذاكرة. إنهم لا يعترفون بالقول: لقد كنا مخطئين، وبأن ما فعلوه كان خطأ. فالاعتراف لا يعني فقط قول «كنت مخطئاً». الاعتراف يعني أيضاً سقوط جزء أو جانب من السلطة التي اكتسبها صاحب الرأي باعتباره عارفاً ومطلعاً. لذلك يصبح الصمت أكثر راحة من الاعتذار، وإعادة صياغة الخطاب أسهل من مراجعة الماضي.

إن ما شهدناه في ذلك العرض الدرامي إعلامياً، وبعد مضي وقت طويل عليه، لم يكن في الواقع عرضاً عن قتل حميدتي بالسلاح الإعلامي، وإنما عوضاً عن قتل المعلومة. فقد قتلنا المعلومة ثم رفضنا الاعتراف بأنها كانت حية في يوم من الأيام.



بورتسودان.. حين يصبح المأوى المؤقت مهدداً بالإخلاء

تستعد سلطات ولاية البحر الأحمر لإخلاء عدد من مراكز إيواء النازحين في بورتسودان، وسط مخاوف الأسر من فقدان مأواها، في ظل غموض بشأن المواقع البديلة.

ملخص

رغم تأكيد السلطات توفير مراكز بديلة ودعم العودة الطوعية، يرى نازحون أن العودة إلى مناطقهم لا تزال غير آمنة، بسبب استمرار المخاطر الأمنية وغياب الخدمات والاستقرار.

يقول نازحون إنهم لم يتلقوا معلومات واضحة عن وجهتهم المقبلة، محذرين من أن النقل دون توفير الخدمات الأساسية قد يضاعف معاناتهم، خصوصاً النساء والأطفال.

يواجه النازحون خيارات محدودة بين مغادرة مراكز الإيواء والعودة إلى مناطق غير آمنة، ما يجعل توفير مأوى بديل يحفظ الكرامة والأمان اختباراً حقيقياً لخطط السلطات الإنسانية.

«المشكلة أننا لم نتلق معلومات واضحة حول إلى أين سننقل.. هناك حديث عن مراكز بديلة، لكننا لم نلمس شيئاً على الأرض حتى الآن».



أفق جديد

وبينما ترى السلطات أن الخطوة ضرورية لتنظيم مراكز الإيواء وتهيئة الظروف المناسبة للمرحلة المقبلة، تجد آلاف الأسر النازحة نفسها أمام سؤال أكثر إلحاحاً: إلى أين نذهب؟ فالمركز الذي أصبح بالنسبة إلى كثير من النازحين عنواناً مؤقتاً للأمان، قد يتحول خلال أيام إلى مكان يتعين عليهم مغادرته، في وقت لا تزال فيه العودة إلى مناطقهم الأصلية محفوفة بالمخاطر، ولا تبدو مواقع الإيواء البديلة واضحة لكثير منهم.

وفي أبريل الماضي أعلنت لجنة الطوارئ الإنسانية بولاية البحر الأحمر شروعها في تنفيذ خطة لإخلاء عدد من مراكز إيواء النازحين في مدينة بورتسودان، وقالت إن الخطوة تأتي

في أحد مراكز الإيواء المؤقتة بمدينة بورتسودان، لم تعد الفرش البسيطة وأمتعة الأسر وحدها شاهدة على ما خلفته الحرب. خلف أبواب المركز تتكدس مقتنيات عائلات نزحت من مناطق القتال، وتنام أمهات وأطفال في مساحة ضيقة، بينما يحاول الجميع التمسك بما تبقى من إحساس بالأمان بعد رحلة طويلة من الخوف والنزوح.

لكن هذا الاستقرار الهش مهدد بالانتهاء قريباً، بعدما شرعت سلطات ولاية البحر الأحمر في ترتيبات لإخلاء عدد من مراكز الإيواء المؤقتة في المدينة، في إطار خطة لإعادة تنظيم أوضاع النازحين.

«منذ أن غادرنا منزلنا ونحن ننتقل من مكان إلى آخر. كل مرة نحاول التأقلم، ثم نطلب للمغادرة من جديد».

«الأسر لا تبحث عن رفاهية، وإنما عن مكان يمكن للأطفال فيه النوم بأمان، والحصول على المياه والعلاج».



بالنسبة إلى عائشة عبد الله، وهي أم لعدد من الأطفال، لم يعد النزوح مجرد انتقال من مكان إلى آخر، بل أصبح سلسلة متواصلة من فقدان الاستقرار.

تقول إن أسرتها عاشت خلال فترة النزوح أكثر من مرة تجربة البحث عن مكان جديد، قبل أن تجد نفسها مطالبة بالمغادرة مجددًا. وتضيف لـ«أفق جديد»: «منذ أن غادرنا منزلنا ونحن ننقل من مكان إلى آخر. كل مرة نحاول التأقلم، ثم نطلب للمغادرة من جديد. الأطفال تأثروا كثيرًا، ونحن نحتاج إلى الاستقرار قبل أي شيء آخر».

وتشير إلى أن مركز الإيواء، رغم محدودية إمكانياته، وفر للأسرة قدرًا من الأمان وقربًا من الخدمات والمرافق الأساسية، وهو ما تخشى فقدانه عند الانتقال إلى موقع جديد.

وتقول فاطمة الهادي، وهي نازحة أخرى، إن الأسر لا تبحث عن رفاهية، وإنما عن مكان يمكن للأطفال فيه النوم بأمان، والحصول على المياه والعلاج، ومواصلة حياتهم بعيدًا عن الخوف.

تضع عملية إخلاء مراكز الإيواء السلطات أمام معادلة شديدة التعقيد: كيف يمكن إعادة تنظيم أوضاع الإيواء وتوفير بدائل مناسبة، من دون أن يتحول ذلك إلى أزمة جديدة لأسر فقدت منازلها

ضمن ترتيبات عاجلة لتنظيم أوضاع الإيواء، بالتنسيق مع الجهات المختصة.

وأشارت اللجنة إلى أنها تعمل على توفير مراكز إيواء بديلة، إلى جانب دعم برامج العودة الطوعية للنازحين الراغبين في العودة إلى مناطقهم الأصلية.

غير أن الإعلان الرسمي لا يبدد مخاوف الأسر التي تقول إن المعلومات المتاحة لها بشأن المواقع البديلة ما تزال محدودة، وإن الانتقال من مركز إلى آخر قد يعني بالنسبة إليها فقدان خدمات ومرافق اعتادت عليها خلال أشهر النزوح.

يقول الزاكي ضرار، وهو نازح يقيم منذ أشهر في أحد مراكز الإيواء المؤقتة ببورتسودان: «نحن ندرك أهمية أي ترتيبات تقوم بها السلطات، ولا أحد يريد أن يعترض على التنظيم، لكن المشكلة أننا لم نتلق معلومات واضحة حول إلى أين سننقل. هناك حديث عن مراكز بديلة، لكننا لم نلمس شيئًا على الأرض حتى الآن».

ويخشى ضرار، في حديثه لـ«أفق جديد»، أن يؤدي نقل الأسر بصورة سريعة إلى مضاعفة معاناتها، خصوصًا أن كثيرًا منها يعيش أصلًا في ظروف اقتصادية وإنسانية قاسية، ويحتاج إلى المياه والرعاية الصحية والغذاء والخدمات الأساسية.

«العودة بالنسبة لنا حلم، لكنها ليست ممكنة الآن. لا توجد خدمات ولا استقرار أمني».

«إذا أُجبرنا على المغادرة دون بديل حقيقي، فسنكون في وضع أسوأ بكثير».

النزوح داخل البلاد وخارجها، فيما يواجه أكثر من 21 مليون شخص مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي، مع تأكيد المجاعة في أجزاء من البلاد، بينما يعاني ملايين الأطفال والنساء من سوء التغذية.

وتشير تقديرات إنسانية إلى أن نحو 3,7 مليون طفل يعانون من سوء التغذية، إلى جانب الأمهات الحوامل والمرضعات، في وقت تعرقل فيه الحرب وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق الأكثر احتياجًا.

وفي مثل هذا السياق، يصبح قرار إخلاء مركز إيواء أكثر من مجرد إجراء إداري، فهو بالنسبة إلى أسرة نازحة قد يعني اقتلاع ما تبقى لها من استقرار.

ولا يبدو أن تنظيم مراكز الإيواء وحق النازحين في المأوى الآمن أمران متعارضان بالضرورة؛ فالمشكلة، كما يرى مختصون، تكمن في ضرورة وجود تخطيط متزامن يضمن ألا يدفع النازحون ثمن هذه الترتيبات.

فكما تحتاج الأسر إلى تنظيم يضمن إدارة أفضل لمراكز الإيواء، تحتاج في الوقت نفسه إلى سقف يحمي أطفالها، ومياه للشرب، ومرفق صحي، ومكان لا تخشى أن تطلب منه المغادرة بعد أيام.

وفي النهاية، قد تنجح السلطات في إخلاء بعض مراكز الإيواء وإعادة توزيع الأسر، لكن الاختبار الحقيقي لن يكون في عدد المراكز التي أُخلت، وإنما في مصير الأسر التي خرجت منها. فالنازح الذي فر من منزله بسبب الحرب لا ينبغي أن يواجه نزوحًا جديدًا بحثًا عن مأوى. والطفل الذي فقد منزله ومدرسته وبيئته الطبيعية يستحق مكانًا آمنًا ينام فيه، تمامًا كما تستحق أسرته فرصة للعيش بكرامة.

وبين أبواب مراكز الإيواء التي قد تُغلق، وخطوات الأسر التي تستعد للمغادرة، تقف بورتسودان أمام مشهد يلخص جانبًا من مأساة السودان: حرب أغلقت أبواب البيوت، والنزوح فتح أبوابًا مؤقتة، وها هي تلك الأبواب نفسها تتهدد بالإغلاق، بينما يبقى السؤال الأصعب معلقًا: أين سيكون المأوى التالي؟

بسبب الحرب؟

ويرى مراقبون أن التحدي لا يتمثل في قرار إخلاء بعض المراكز بحد ذاته، وإنما في الطريقة التي سينفذ بها القرار، ومدى استعداد السلطات لتوفير بدائل تحفظ للنازحين الحد الأدنى من الكرامة والأمان.

فمراكز الإيواء البديلة، وفقًا لمختصين في الشأن الإنساني، لا ينبغي أن تكون مجرد مساحة تستوعب الأسر، وإنما أماكن تتوفر فيها المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية والحماية، مع مراعاة احتياجات الأطفال والنساء وكبار السن وذوي الإعاقة.

وتستضيف مدينة بورتسودان أعدادًا كبيرة من النازحين منذ اندلاع الحرب، بعدما تحولت ولاية البحر الأحمر إلى إحدى أبرز الوجهات التي لجأت إليها الأسر الفارّة من مناطق القتال. تقول السلطات إنها تنسق مع الجهات ذات الصلة بملف العودة الطوعية بهدف توفير ظروف مناسبة تتيح للنازحين العودة إلى مناطقهم بصورة آمنة وكريمة.

غير أن بشير عثمان، وهو نازح من كردفان، يرى أن العودة في الوقت الراهن لا تزال أقرب إلى الحلم منها إلى خيار واقعي.

يقول لـ«أفق جديد»: «العودة بالنسبة لنا حلم، لكنها ليست ممكنة الآن. لا توجد خدمات ولا استقرار أمني، وإذا أُجبرنا على المغادرة دون بديل حقيقي، فسنكون في وضع أسوأ بكثير». وتلخص هذه المخاوف المعضلة التي تواجه آلاف النازحين: العودة ليست آمنة، والبقاء في مراكز الإيواء قد لا يكون ممكنًا، والمواقع البديلة لم تتضح بعد.

وبين هذه الخيارات الضيقة، تبدو الأسر عالقة في مساحة رمادية، لا تعرف أين ستقضي أيامها المقبلة، ولا ما إذا كان المكان الجديد سيمتحنها ما فقدته من إحساس بالأمان.

ولا تأتي هذه التطورات بمعزل عن أزمة إنسانية واسعة يعيشها السودان منذ اندلاع الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع في أبريل 2023.

فقد دفعت الحرب ملايين السودانيين إلى

«العودة ليست آمنة، والبقاء في مراكز الإيواء قد لا يكون ممكنًا، والمواقع البديلة لم تتضح بعد».



الدهمازين.. أناس يزرعون الحياة وسط حقول الخوف

ملخص

تعيش مدينة الدهمازين بإقليم النيل الأزرق تحت ظلال الحرب المستمرة منذ أكثر من ثلاثة أعوام، حيث تتداخل المخاوف الأمنية مع ارتفاع الأسعار وتراجع الدخل وصعوبة الحصول على الغذاء والدواء، رغم استمرار مظاهر الحياة اليومية.

امتدت آثار الحرب إلى التعليم والزراعة، إذ تواجه الأسر صعوبات في توفير تكاليف الدراسة، بينما تهدد زيادة أسعار الوقود ومدخلات الإنتاج وتعطل الطرق قدرة المزارعين على زراعة أراضيهم وتسويق محاصيلهم.

يواجه النازحون والسكان أوضاعاً معيشية قاسية، مع اضطرار الأسر إلى تقليص مشترياتها والاعتماد على الأعمال اليومية والأنشطة الصغيرة لتوفير احتياجاتها الأساسية، فيما تتحمل النساء أعباء متزايدة لإعالة أسرهن.

رغم هذه التحديات، يواصل سكان الدهمازين العمل والزراعة وإرسال أبنائهم إلى المدارس وتقاسم الطعام، في محاولات يومية للحفاظ على الحياة، وسط غموض يحيط بموعد انتهاء الحرب واستعادة الاستقرار.

«الأرض موجودة، لكن الزراعة تحتاج إلى أشياء كثيرة. إذا ارتفع الوقود أو لم تتوفر المدخلات أو لم نستطع نقل المحصول، يصبح العمل في الحقل أصعب.

أفق جديد

قائمة مشترياته بعدما اكتشف أن المبلغ الذي يحمله لم يعد يكفي.

يقول أحمد عيسى وهو أحد سكان الدمازين: «قبل الحرب كانت الأسرة تشتري احتياجاتها بصورة عادية. الآن أصبحنا نشترى الضروري فقط، وأحياناً نرجع إلى البيت من السوق من دون أن نشترى كل ما نحتاجه».

ولا تتوقف الضغوط عند الغذاء. فارتفاع تكاليف النقل يجعل الوصول إلى العمل أو المدرسة أو المستشفى أكثر كلفة، فيما يؤدي تراجع الدخل إلى دفع الأسر نحو أعمال يومية وغير مستقرة.

في الأثناء تقول امرأة تبيع بعض المنتجات المحلية في السوق لـ «أفق جديد»: «نحن لا نبحث عن الرفاهية. نريد فقط أن نبيع شيئاً في الصباح ونعود إلى البيت وفي أيدينا ما يكفي لشراء الطعام».

في الدمازين، كما في مدن سودانية أخرى، تحولت الحرب إلى أزمة عمل أيضاً. تراجع النشاط الاقتصادي، واضطربت حركة التجارة، وتضررت مصادر دخل تعتمد على حركة الناس والأسواق. ومع ذلك، لا يستطيع معظم السكان التوقف عن العمل، فالتوقف بالنسبة لأسرة فقيرة يعني ببساطة التوقف عن الأكل.

لذلك، ظهرت أعمال صغيرة ومتفرقة: بائع على قارعة الطريق، امرأة تبيع الطعام، شاب يدفع عربة، عامل يحمل البضائع، ومزارع يحاول استعادة أرضه. هذه الأعمال قد لا توفر دخلاً مستقرًا، لكنها تمنح أصحابها شيئاً أهم: يوماً إضافياً من القدرة على الصمود.

يقول عامل يومية لـ «أفق جديد»: «لو لم أخرج من البيت وأبحث عن شغل، فلن يكون هناك طعام في البيت. أحياناً أعود من دون شيء، لكن في اليوم التالي أخرج مرة أخرى».

ليست هذه بطولة بالمعنى التقليدي للكلمة، لكنها واحدة من أكثر صور البطولة اليومية وضوحاً: أن ينهض الإنسان كل صباح، رغم معرفته بأن اليوم التالي قد لا يكون أفضل.

في البيوت والأسواق والحقول، تتحمل النساء جزءاً كبيراً من عبء الحرب.

المرأة التي فقدت مصدر دخل الأسرة لا تستطيع الانتظار طويلاً. تبدأ في بيع الطعام، أو المنتجات

مع أول خيوط الصباح، تتحرك الدمازين ببطء. يفتح أصحاب المتاجر أبواباً نصف مغلقة، وتنتشر عربات النقل في الطرقات، فيما تتجه نساء إلى الأسواق بحثاً عن طعام يكفي يوماً آخر. على ضفة النيل، تبدو الحياة للوهلة الأولى كأنها استعادت شيئاً من إيقاعها القديم، لكن المدينة التي تقع في أقصى جنوب شرقي السودان لا تعيش بعيداً عن الحرب، فالحرب التي اندلعت في البلاد منذ أكثر من ثلاثة أعوام تركت ظلالها الثقيلة على إقليم النيل الأزرق، المتاخم لإثيوبيا، وحولت تفاصيل الحياة اليومية إلى اختبار متواصل للقدرة على الاحتمال. في الدمازين، لا تظهر الحرب دائماً في صوت الرصاص. أحياناً تظهر في ارتفاع سعر كيس الدقيق، وفي رحلة طويلة بحثاً عن دواء، وفي أم تحسب ما تبقى في محفظتها قبل أن تشتري الطعام، وفي مزارع يخشى أن يصل إلى أرضه أو أن يجد ما يكفي من المال لزراعتها.

يمتلك النيل الأزرق موقعاً جغرافياً حساساً، فهو يجاور إثيوبيا، ويضم مناطق ذات أهمية زراعية ورعوية، كما يشكل ممراً للسكان والتجارة والحركة بين مناطق مختلفة من السودان. لكن الحرب أعادت ترتيب كل شيء.

فمع اتساع رقعة القتال والنزوح في السودان، لم يعد الإقليم مجرد منطقة تستقبل آثار الحرب القادمة من مناطق أخرى، بل أصبح جزءاً من المشهد الأمني والإنساني الأوسع. حركة السكان، التجارة، الزراعة، وأسعار السلع باتت مرتبطة بدرجة الاستقرار الأمني وقدرة الطرق على العمل بصورة طبيعية. وتقول حليلة عبد الله وهي أم نازحة من الكرمك إلى الدمازين إن «الوصول إلى المدينة لم يكن نهاية الخوف، وإنما بداية لمعركة مختلفة».

وتضيف لـ «أفق جديد»: «كنا نعتقد أن النزوح يعني أن نصل إلى مكان آمن ونبدأ من جديد، لكننا اكتشفنا أن الحياة نفسها أصبحت صعبة. كل شيء يحتاج إلى مال، والمال لا يتوفر».

في أسواق الدمازين، يمكن قراءة آثار الحرب على الوجوه قبل قراءة الأسعار على اللافتات. تاجر يقف أمام بضاعته في انتظار الزبائن، وامرأة تتنقل بين أكثر من محل بحثاً عن سلعة أرخص، وأب يختصر

«عندما خرجنا لم نفكر في أي شيء. كنا نريد فقط أن ننجو. بعد أن وصلنا بدأنا نسأل: أين سنعيش؟ ماذا سنأكل؟ وكيف سيعيش الأطفال؟»

«نحن لا نملك أن نوقف الحرب، لكن نستطيع أن نحاول أن نعيش. إذا
أغلقنا كل شيء ومكثنا في البيوت، ماذا سيحدث لأولادنا؟»



فمقاومة الحرب لا تحدث دائماً في الجبهات. أحياناً تحدث في سوق صغير،
وفي حقل، وفي فصل دراسي، وفي مطبخ امرأة تطهو لعائلتها.

«في النيل الأزرق، لا يقيس الناس انتصارهم بعدد المعارك التي ربحوها، وإنما بعدد الأيام التي استطاعوا فيها أن يوفروا وجبة لأطفالهم، وأن يرسلوا أبناءهم إلى المدرسة، وأن يعودوا إلى بيوتهم سالمين».

البيوت والأراضي ومصادر الدخل. بعض النازحين جاءوا بحقائب قليلة، وبعضهم وصل بلا شيء تقريباً.

تقول نازحة من مدينة قيسان: «عندما خرجنا لم نفكر في أي شيء. كنا نريد فقط أن ننجو. بعد أن وصلنا بدأنا نسأل: أين سنعيش؟ ماذا سنأكل؟ وكيف سيعيش الأطفال؟»

هناك وجه آخر للحياة، أقل صخباً وأكثر عمقاً: امرأة تفتح دكانها كل صباح، مزارع يعود إلى حقله، شاب يبحث عن عمل، معلم يحاول إبقاء الأطفال داخل المدرسة، سائق يواصل رحلاته، وجار يقاسم جاره ما لديه من طعام.

يقول أحد السكان لـ«أفق جديد»: «نحن لا نملك أن نوقف الحرب، لكن نستطيع أن نحاول أن نعيش. إذا أغلقنا كل شيء ومكثنا في البيوت، ماذا سيحدث لأولادنا؟»

فمقاومة الحرب لا تحدث دائماً في الجبهات. أحياناً تحدث في سوق صغير، وفي حقل، وفي فصل دراسي، وفي مطبخ امرأة تطهو لعائلتها، وفي يد عامل تمتد إلى أداة العمل رغم قلة الأجر.

مع حلول المساء، تهدأ حركة الأسواق تدريجياً. يغادر الباعة أماكنهم، يعود العمال إلى بيوتهم، وتحمل الأسر ما استطاعت شراءه إلى أطفالها.

في الدمازين، لا يستطيع الناس التحكم في مسار الحرب، ولا يعرفون متى تنتهي، ولا يملكون وحدهم القدرة على إعادة الاقتصاد إلى ما كان عليه. لكنهم يفعلون ما يستطيعون: يعملون، يزرعون، يبيعون، يدرسون أبناءهم، يتقاسمون الطعام، ويبحثون عن طرق صغيرة لعبور يوم آخر.

في النيل الأزرق، لا يقيس الناس انتصارهم بعدد المعارك التي ربحوها، وإنما بعدد الأيام التي استطاعوا فيها أن يوفروا وجبة لأطفالهم، وأن يرسلوا أبناءهم إلى المدرسة، وأن يعودوا إلى بيوتهم سالمين.

غداً، عندما تشرق الشمس على الدمازين، ستفتح الأسواق أبوابها من جديد، وستتحرك العربات في الشوارع، وسيخرج المزارعون إلى الحقول، وستبدأ النساء أعمالهن، وسيحمل الأطفال حقائبهم. قد لا تكون الحرب قد انتهت، لكن الحياة، رغم كل شيء، ترفض أن تستسلم.

المنزلية، أو الملابس، أو أي شيء يمكن تحويله إلى دخل.

وفي حالات أخرى، تتحول المرأة إلى المسؤولة عن توفير الطعام للأطفال، بينما يكون الزوج بعيداً بسبب النزوح أو فقدان العمل أو ظروف الحرب.

تقول إحدى النساء العالقات في مخيمات النازحين: «أكثر ما يخيفني ليس الجوع اليوم، وإنما أن يأتي الغد ولا أجد ما أطعم به أولادي». ثم تضيف لـ«أفق جديد»: «لكننا تعودنا أن نبحث عن الحل. إذا لم نجد عملاً نبيع شيئاً، وإذا لم نجد شيئاً نساعد بعضنا».

في المدارس والطرق والأحياء، يحمل الأطفال آثار الحرب بطرق مختلفة. بعضهم اضطر إلى تغيير مكان السكن، وبعضهم انقطع عن الدراسة أو أصبح وصوله إلى المدرسة أكثر صعوبة، بينما تعيش أسر أخرى بين الخوف من المستقبل والعجز عن توفير تكاليف التعليم.

طفل يحمل حقيبة في طريقه إلى المدرسة قد يبدو مشهداً عادياً، لكنه في مدينة أنهكتها الحرب يصبح صورة للمقاومة.

تقول أم لطفلين: «أحاول أن يذهب أولادي إلى المدرسة مهما كانت الظروف. لا أريد للحرب أن تأخذ منهم كل شيء».

فالتعليم هنا ليس مجرد مقعد دراسي، إنه محاولة للاحتفاظ بجزء من الحياة الطبيعية، وإبقاء نافذة مفتوحة أمام جيل نشأ في سنوات الحرب. النيل الأزرق إقليم زراعي، ولذلك فإن الحرب لا تهدد السكان فقط بما تفعله في المدن والأسواق، وإنما تهدد أيضاً قدرتهم على إنتاج الغذاء.

المزارع يحتاج إلى الأرض والبذور والوقود والعمالة والطرق الآمنة والوصول إلى الأسواق. وإذا تعطلت واحدة من هذه الحلقات، يصبح الموسم الزراعي نفسه مهدداً.

يقول مزارع من المنطقة: «الأرض موجودة، لكن الزراعة تحتاج إلى أشياء كثيرة. إذا ارتفع الوقود أو لم تتوفر المدخلات أو لم نستطع نقل المحصول، يصبح العمل في الحقل أصعب».

لم تكن الدمازين بعيدة عن موجات النزوح التي صنعتها الحرب في السودان. وصلت إليها أسر تحمل ما استطاعت إنقاذه من منازلها، تاركة خلفها

«قد لا تكون الحرب قد انتهت، لكن الحياة، رغم كل شيء، ترفض أن تستسلم».



صناعة العدو وذاكرة الحرب من «وحشية الدراويش» إلى «عربان الشتات» الطاهر بدر الدين

يرصد المقال نشأة سردية «عربان الشتات» التي تربط مقاتلين من دول الساحل بالحرب السودانية، وتصور وجودهم باعتبارهم مشروعاً خارجياً للاستيطان وتغيير التركيبة السكانية. ويشير إلى أن القيادي الإسلامي الدرديري محمد أحمد أسهم في صياغة هذه السردية بعد اندلاع الحرب في أبريل 2023.

ملخص

يقدم تفسيراً تاريخياً لصعود العسكرة في دارفور، رابطاً إياه بالجفاف وتراجع الموارد وانتشار السلاح وسياسات نظام الإنقاذ، الذي استثمر في هشاشة المجتمعات المحلية وسلح بعضها لمواجهة التمرد. ويؤكد أن هذه التحولات تفسر العنف بصورة أعمق من إرجاعه إلى أصول عرقية أو طبيعة ثابتة للجماعات.

ينتقد الكاتب اختزال جماعات مختلفة في هوية واحدة ومشروع مشترك، معتبراً أن ذلك يحول الأصول والأنساب واللهجات واللامح إلى أدوات لتحديد من هو السوداني ومن يُنظر إليه بوصفه غريباً. ويرى أن هذا التصنيف قد يغذي الاشتباه والتمييز على أساس اللون والانتماء الجهوي.

يحذر الكاتب من تحول سرديات الحرب إلى حقائق موروثية تؤثر في قضايا الأرض والعودة والجنسية والتعويض والمصالحة. ويخلص إلى أن نقد هذه السرديات لا يعني إنكار التدخلات الخارجية أو تبرئة الأطراف المسلحة، بل يتطلب الاعتراف بمسؤولية الدولة عن الحروب والتهميش، وتجنب بناء مستقبل السودان على الإقصاء والتشكيك في سودانية بعض مواطنيه.

هناك شيء مريح في فكرة «عربان الشتات»، العبارة المتداولة لتفسير جزءاً من الحرب السودانية الحالية. فهي تنقل جانباً كبيراً من التفسير إلى الخارج: مقاتلون جاءوا من دول الساحل، وحدود تعبرها الجماعات والسلاح، وتدخلات إقليمية ودولية. ثم تتجمع هذه الوقائع داخل قصة أكبر: جماعة تاريخية تتحرك نحو السودان، ومشروع لاستيطان الأرض وتغيير السكان، وقوى خارجية تستخدم هذه الجماعة لتحقيقه.

الصياغة الأكثر اكتمالاً لهذه الفكرة جاءت في مقالين نشرهما القيادي الإخواني، الدرديري محمد أحمد، في يونيو 2023، بعد نحو شهرين من اندلاع الحرب: «عربان الشتات ومشروع إعادة توطينهم في السودان»، ثم «عربان الشتات وكيف نحبط مشروعهم الاستيطاني». والدرديري أحد مثقفي وقيادات الحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني، وتولى مواقع سياسية ودبلوماسية رفيعة، وكان آخر وزير للخارجية في عهد الإنقاذ.

وما يستحق التأمل أن السردية التي صاغها الدرديري تجاوزت بيئتها السياسية، وأصبحت بعض مفرداتها وافتراساتها حاضرة أيضاً لدى سودانيين ظلوا على خلاف مع الحركة الإسلامية ونظامها.

ولفهم ذلك، لا بد أولاً من عرض الفكرة الرئيسية في مقالي الدرديري باختصار نرجو ألا يكون مخلاً. فالدرديري لا يبدأ من حرب أبريل، ولا من تأسيس الدعم السريع، ولا حتى من حرب دارفور، بل يعود إلى القرن الحادي عشر وإلى الصراع بين الفاطميين في مصر والزييريين في إفريقيا. ويستدعي الرواية التي تربط هجرة بني هلال وبني سليم غرباً بدفع الفاطميين بهذه القبائل نحو إفريقيا بعد خروج الزييريين على سلطانهم. وفي البناء الذي يقدمه، لم تكن «التغريبة» مجرد هجرة لقبائل عربية بدوية نحو الغرب، بل كانت أيضاً توظيفاً سياسياً وعسكرياً لها: سلطة تستميل زعماء هذه القبائل وتدفع بها نحو خصمها، فتسهم في إضعافه وما ارتبط في الرواية التاريخية بخراب القيروان، ثم تستقر جماعات منها في المجال الجديد وتعيد تشكيل تركيبته السكانية.

ومن هذه السابقة يبني الدرديري قياسه على الحاضر. فبعد «التغريبة» غرباً يتحدث عن «تشيقة» من فضاء الساحل نحو السودان. ويجمع تحت اسم «عربان الشتات» جماعات

عربية موزعة في تشاد والنيجر ومالي وأفريقيا الوسطى وغيرها، ثم يصل بينها وبين الجنجويد والدعم السريع وحرب أبريل. ويترك للقارئ تسمية القوة التي دفعت بهؤلاء في «تشريقتهم»، كما دفع الفاطميون بالهلاليين في «تغريبهم». وبذلك يصبح ما يجري، في تفسيره، إعادة إنتاج لنموذج قديم: قوة خارجية توظف جماعات عربية بدوية عابرة للحدود في صراعها، ثم تتحول الحركة العسكرية إلى استقرار سكاني وتغيير ديموغرافي.

هنا تحديداً يبدأ بناء السردية. والسردية لا تعني بالضرورة اختلاق الوقائع؛ فقد تتكون من وقائع صحيحة، لكن عبر انتقاء بعضها دون بعض، وترتيبها، وإقامة علاقات بينها، ثم منحها اتجاهاً ومعنى. وجود بني هلال واقعة تاريخية، وانتشار جماعات عربية في الساحل حقيقة أخرى، وحركة المقاتلين عبر الحدود واقعة يمكن التحقق منها. أما جعل هذه الوقائع فصولاً في قصة واحدة تبدأ بالقيروان قبل نحو ألف عام وتنتهي بـ«عربان الشتات» ومشروع استيطاني في السودان اليوم، فذلك بناء آخر يقوم به الكاتب.

وهنا أيضاً يُبنى العدو سردياً. جماعات مختلفة في التاريخ والجغرافيا تجمع تحت اسم واحد، ثم يُمنح الاسم أصلاً مشتركاً وتاريخاً مشتركاً ومشروعاً مشتركاً، حتى يصبح الفرد المعاصر ممثلاً لتاريخ بدأ قبله بمئات السنين. وعندي أن هذا البناء يقدم قراءة عنصرية للتاريخ والحاضر، لا مجرد حديثه عن الهجرة أو الأصول، وإنما لأنه ينقل الأصل والنسب والثقافة من موضوعات لفهم التاريخ إلى أدوات لتفسير سلوك البشر في الحاضر، ثم يختزل جماعات مختلفة في كيان واحد يُفترض فيه أصل واحد وطبيعة واحدة ومشروع واحد. والتاريخ الأقرب يربك هذا البناء أكثر مما يربكه الجدل حول الأنساب. فحتى نهاية الستينيات في دارفور لم تكن علاقات الرزيقات الأباله بالمجتمعات الزراعية التي يدخلون ديارها بحثاً عن الماء والمرعى علاقات حرب دائمة. قامت في مناطق وفترات عديدة على تبادل المنافع؛ يتحرك الرعاة عبر مسارات معروفة، وترعى حيواناتهم مخلفات الحقول وتخصب الأرض، ويتبادل الطرفان المنتجات والخدمات. والانخراط الواسع للأباله في النزاعات المسلحة تطور حديث نسبياً.

ثم تغيرت البيئة التي كانت تسمح باستمرار هذه العلاقات. ضرب الجفاف الساحل في



السبعينيات والثمانينيات، فتراجعت المياه والمراعي ونفقت أعداد كبيرة من الماشية، واشتد التنافس على الأرض والموارد. وكان أثر ذلك أشد على مجتمعات يقوم اقتصادها على الحركة الموسمية، ولا يتوقف استمرار نمط حياتها على امتلاك رقعة ثابتة من الأرض، بل على الوصول إلى الماء والمرعى والمسارات التي تصل بينهما. وفي الوقت نفسه انتشر السلاح، وكانت حروب تشاد والصراع الليبي-التشادي من أهم قنواته. وهكذا أخذت النزاعات على الموارد تتحول تدريجياً إلى صراعات أشد خطراً، وأصبحت مسائل الماء والمرعى والمسار والأرض مرتبطة، بالنسبة إلى بعض هذه الجماعات، بالحماية وبإمكان استمرار نمط حياتها نفسه.

دخلت الدولة إلى هذه البيئة المضطربة، لا إلى فراغ. ولم تكن العسكرية قدراً محمولاً في أصل هذه المجتمعات. وجدت (الإنقاذ 1989) جماعات أضعفتها التحولات البيئية، وضاعت أمامها الموارد، وتزايدت مخاوفها في ظل دولة لم توفر لها الأمن والخدمات ولم تسوّ نزاعات الأرض والحقوق. لكنها، حين احتاجت إلى مقاتلين في حربها، وجدت في هذه الهشاشة مورداً يمكن استثماره. غدت المخاوف والتناقضات القائمة، وسلحت جماعات محلية، وربطت مصالح بعض قياداتها بالحرب، ثم وظفتها ضمن استراتيجيتها لمواجهة التمرد في دارفور.

بدلاً من معالجة الهشاشة، جرى تسليحها. ووصلت البندقية إلى حيث لم تصل المدرسة والمياه والعلاج وتسوية حقوق الأرض والحماية المتساوية. ولم يتوقف أثر ذلك عند توفير مقاتلين للدولة؛ فسنوات العسكرية أعادت تشكيل المجتمعات نفسها، وأنتجت قيادات ومصالح وشبكات اقتصادية وعسكرية جديدة، وجعلت السلاح جزءاً من موازين القوة والوصول إلى الموارد والحماية.

وهنا مفارقة تكاد تختصر القصة: الذين يُعرّفون اليوم بأنهم قادمون «من وراء الحدود»، وضعت الدولة بعضهم بالأمس في تشكيلات سمّتها «حرس الحدود». حين احتاجت السلطة إلى بندقيتهم كانوا حراساً للحدود؛ وحين أصبحت القوة التي ساهمت في بنائها تهديداً لها، صار امتدادهم عبر الحدود دليلاً على غربتهم.

وهذا التاريخ يكشف أيضاً ضعف تفسير العنف باعتباره امتداداً لطبيعة ثابتة في الجماعة. فما تغير خلال هذه العقود لم يكن

أصل الناس أو أنسابهم، بل البيئة والموارد وانتشار السلاح وعلاقتهم بالدولة. فإذا كانت العلاقات نفسها قد انتقلت من فترات طويلة من التعاون وتبادل المنافع إلى الصراع والعسكرة، فإن السؤال الأجدى يصبح: ما الذي تغير في شروط حياة الناس وفي علاقتهم بالدولة؟ وهنا يقدم التاريخ القريب تفسيراً أقوى من نسب يعود إلى ألف عام.

لكن سرديّة الدريدي تتحرك في الاتجاه الآخر حين تنتقل من الأصل والتاريخ إلى العلامات التي يقول إن «عربان الشتات» يمكن تمييزهم بها عن عرب السودان: اللهجة والملبس والطعام وأنماط الحياة والتدين، وصولاً إلى «النظافة الشخصية». وهنا يكتمل ما يسمى بالجوهرة (essentialization): لا تعود الجماعة معرفة فقط بأصل وتاريخ مفترضين، بل تصبح لها صفات ثقافية واجتماعية ثابتة يُفترض أنها تكشف أفرادها وتفسر اختلافهم.

وعند هذه النقطة ينتقل التصنيف من التاريخ إلى الإنسان نفسه. لم يعد السؤال فقط من أين جاءت هذه الجماعات، بل كيف نتعرف إلى «الغريب» حين نراه؟ ومن هنا يصبح الطريق قصيراً من النسب إلى اللهجة والملبس، ومن الثقافة إلى الهيئة والوجه.

وقد ظهر خلال الحرب الدائرة ما راج باسم «قانون الوجوه الغريبة»، لا بوصفه قانوناً مدوناً، وإنما في حالات الاشتباه والفرز على أساس الملامح واللون واللهجة والانتماء الجهوي المفترض. وهكذا تبدأ عملية التغريب بقصة عن الأصل والتاريخ، ثم تنتقل إلى الثقافة وطريقة الحياة، لتنتهي بإمكان الاشتباه في إنسان معاصر لأن وجهه أو لسانه لا يطابق الصورة المسبقة عن «من هنا».

وهنا تكمن، في رأيي، إحدى أخطر نتائج هذه القراءة: أنها لا تكتفي بإعادة تفسير تاريخ جماعات بعينها، بل تمنح نفسها أيضاً أدوات لتحديد من يبدو سودانياً ومن يبدو غريباً عنه.

إذا كانت هذه القراءة قد وجدت قبولاً خارج البيئة السياسية والأيدولوجية التي أنتجتها، فإن جانباً من تفسير ذلك يكمن في اختلاف خبرة السودانيين بالدولة وحروبها. فالخرطوم ليست فقط مركز الدولة والإعلام والجامعات والنخب السياسية والمهنية؛ هي أيضاً مدينة عاشت قطاعات واسعة منها زمناً طويلاً مع الجيش بوصفه مؤسسة من مؤسسات الدولة أكثر مما عرفته بوصفه جيش حرب. عرفت

معسكراته وقيادته وانقلاباته وأدواره الإدارية والسياسية وقمعه، لكنها لم تعرف بالتجربة المباشرة نفسها الوجه الذي عرفته مجتمعات في جنوب السودان سابقاً ودارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق: (الأنتنوف) والقصف الجوي، والقرى التي تتحول إلى مسارح للعمليات، والنزوح الممتد، والحرب التي تصبح جزءاً من الحياة اليومية.

دخل السودانيون إلى حرب أبريل، بهذا المعنى، بذاكرات مختلفة عن المؤسسة نفسها. ما كان بالنسبة إلى قطاعات واسعة من سكان المركز «الجيش»، بوصفه مؤسسة وطنية من مؤسسات الدولة، كان بالنسبة إلى سودانيين آخرين أيضاً القوة التي عرفوها عبر عقود من الحرب. وعندما وصلت الحرب إلى الخرطوم كان الدعم السريع هو القوة الأحدث والأغرب على المجال الاجتماعي الحضري، وهو الذي دخل الأحياء والمنازل. لذلك وجدت سردية «الغريب القادم من الخارج» تجربة حاضرة يمكن أن تتصل بها.

وتزداد أهمية هذا الاختلاف لأن الخرطوم ليست مجرد مكان آخر وصلت إليه الحرب؛ إنها أيضاً أهم مراكز إنتاج الرواية الوطنية عنها. ففيها تتركز مؤسسات الإعلام والتعليم والثقافة، والنخب السياسية والمهنية، وإن كانت القدرة على إنتاج الخطاب موزعة داخلها بصورة غير متساوية. وهكذا وصلت الحرب هذه المرة إلى بيئة أكثر قدرة على تحويل تجربتها الخاصة إلى رواية عامة عن الحرب، بينما ظلت تجارب مجتمعات عاشت حروب السودان لعقود أقل حضوراً في الذاكرة الوطنية. وفي المقابل، استطاع الدعم السريع أن يراكم السلاح والمال والذهب، لكنه لم يراكم بالقدر نفسه القدرة على إنتاج المعرفة عن البيئات الاجتماعية التي جاء منها كثير من مقاتليه. ظل تاريخ البوادي والدامرة والمسارات، واقتصاد الرعي، والتحويلات التي أصابت الأرض والموارد، وعلاقة هذه المجتمعات بالدولة، أقل حضوراً في معرفة المركز بالسودان.

كان من الأسهل رؤية المقاتل عندما وصل إلى الخرطوم من رؤية التاريخ الذي سبق وصوله إليها. الدريديري لم يصنع هذا الجهل ببعضنا، لكنه أعطاه قصة؛ وما نعرفه قليلاً من السودان يصبح أسهل في تقديمه باعتباره شيئاً ليس من السودان.

ومع استقرار هذه القصة بدأت وقائع الحرب الجديدة تجد أماكنها داخلها. نهب المتحف

القومي، وتضررت مؤسسات ثقافية وسجلات ومكاتب مرتبطة بالأرض. وهي خسائر حقيقية وفادحة. لكن بعض الخطاب تجاوز توثيق التخريب إلى تفسيره باعتباره جزءاً من مشروع لمحو تاريخ السودان وملكيته وذاكرته تمهيداً للإحلال السكاني. وهكذا امتدت عملية التغريب من الإنسان إلى الوطن نفسه: «الغريب» لا يأتي فقط من الخارج، بل يأتي، وفق هذا البناء، لينزع عن السودان تاريخه وذاكرته وملكيته أهله؛ نوع من «نزع السودانية» أو de-Sudanization.

وظهر عمل هذا الإطار مبكراً في خبر إحراق دار الوثائق القومية بالخرطوم. انتشر الخبر في الأسابيع الأولى للحرب مصحوباً بتفسير جاهز عن تدمير ممنهج لتاريخ السودان. لكن المؤرخ أحمد إبراهيم أبوشوك تحقق آنذاك من العاملين في الدار، فتبين أن خبر الحريق غير صحيح، وأن الصورة المستخدمة لإثباته تعود إلى حريق في أستراليا. وراج أيضاً خبر احتراق الدار السودانية للكتب، قبل أن يتضح أن الحريق أصاب مبنى مجاوراً، وإن تعرضت الدار لاحقاً بالفعل للنهب والتخريب وفقدت كتباً نادرة.

أهمية هذه الأمثلة ليست في التقليل من الخراب الذي أصاب السودان، وإنما في أنها تكشف مرحلة أخرى من حياة السردية. ففي البداية تنتقي السردية الوقائع وترتبها لتنتج تفسيراً؛ وبعد أن يستقر التفسير، يبدأ هو نفسه في تحديد الطريقة التي نستقبل بها الوقائع الجديدة. وإذا ترسخت فكرة أن هناك مشروعاً لمحو السودان وإحلال سكان آخرين، يصبح خبر إحراق أرشيف البلاد قابلاً للتصديق، بل قابلاً للتفسير، قبل التحقق من وقوع الحريق نفسه.

وللسودان تجربة أقدم مع ما يمكن أن تفعله سرديات الحرب حين تعيش بعد الحرب. فقد شهدت الدولة المهدية عنفاً وقمعاً حقيقيين، لكن معرفتنا اللاحقة بذلك التاريخ تشكلت أيضاً من خلال إنتاج استعماري كان ريجنالد ونجت، مدير المخابرات في الجيش المصري، أحد أبرز صناعه. ولم يكن ونجت مجرد ناقل محايد لشهادات الآخرين؛ فقد لعب دوراً مهماً في تحرير وإخراج روايتي الأسيرين جوزيف أورفالدر ورودلف سلاطين إلى القارئ الإنجليزي، في سياق كانت فيه بريطانيا تبني صورتها عن المهدية وحجتها لإعادة غزو السودان. ومن هذه الكتابات وغيرها تراكمت صورة «وحشية الدراويش»، في مقابل غردون

الذي أعادت الأدبيات البريطانية بناء صورته بطلاً مسيحياً وشهيداً.

ولا تكمن المشكلة في أن عنف الدولة المهدية كان مختلفاً. على العكس، أهمية المثال تأتي تحديداً من أن العنف كان حقيقياً، بينما ظلت هناك سلطة في اختيار أي عنف يُروى، وأي ضحايا يتقدمون إلى مركز الرواية، وكيف تُربط الوقائع بعضها ببعض، وما الذي تصبح دليلاً عليه.

فعنف دولة الخليفة عبد الله لم يقع على جماعات الوسط والشمال وحدها. طالت حملات القمع والقتل والترحيل جماعات في غرب السودان أيضاً، بما فيها جماعات كانت قريبة من الخليفة إثنياً وثقافياً، ومن بينها الرزيقات وفروع من الأباله والمهريّة. ومع ذلك، حين تستدعى «وحشية المهدية» في بعض المساجلات السودانية المعاصرة، تبرز واقعة (المتمة) وأصوات ضحايا بعينهم، بينما يتراجع ضحايا آخرون يعقد حضورهم الصورة البسيطة عن صراع بين «غرب» غاز و«مركز» ضحية. ليست المسألة أن المتمة لم تقع، ولا أن ضحاياها أقل استحقاقاً للذاكرة، وإنما أن اختيار من نذكره ومن ننسأه يمكن أن يحدد القصة التي نستخرجها من الماضي.

وهنا تظهر مفارقة أخرى. فالقراءة التي تدخل التاريخ محملة بتقسيماتها المعاصرة تستطيع أن تنتقي منه ما يعيد هذه التقسيمات إليها في صورة «تاريخ». وربما لهذا السبب أيضاً عادت بعض المساجلات التي صاحبت حربنا الحالية إلى أرشيف صاغ جزءاً مهماً منه قلم المخابرات الاستعمارية، واستدعت منه صوراً وتعريفات قديمة لمشكلات السودان، من دون أن تتوقف دائماً عند السؤال عما إذا كانت تلك التعريفات نفسها جزءاً من الإرث الذي ينبغي نقده.

والأهم أن أثر هذا النوع من إنتاج المعرفة قد يعيش أطول بكثير من اللحظة السياسية التي أنتجته. ففي مقدمة كتابه «الإمام المهدي: لوحة لثائر سوداني»، يذكر المؤرخ محمد سعيد القّدال أنه، في سياق الاحتفال بمئوية الثورة المهدية عام 1981، عاد إلى مكتبة جامعة الخرطوم فوجد أكثر من أربعين كتاباً عن غردون، بينما لم يجد سيرة حديثة مماثلة عن المهدي. بعد قرابة قرن، لم يعد اختلال القوة الذي أحاط بالمهدية موجوداً فقط في ميدان القتال أو في الدعاية التي صاحبت إعادة الاحتلال؛ أصبح

موجوداً أيضاً في المكتبة، وفي حجم ما كتب عن كل طرف، وفي المادة التي يبدأ منها جيل جديد لفهم تاريخه.

وهذا هو ما يجعل «عربان الشتات» أكبر من الخلاف حول مقالين كتب في الأسابيع الأولى للحرب. فما يكتب أثناء الحرب يمكن أن يصبح جزءاً من أرشيف ما بعدها، وما يتكرر بما يكفي قد ينتقل من كونه تفسيراً سياسياً إلى «حقيقة» موروثية لا يعود أحد يسأل كيف صُنعت. وإذا استقرت فكرة أن هناك جماعة تاريخية اسمها «عربان الشتات» جاءت إلى السودان ضمن مشروع استيطاني، فلن يبقى أثرها محصوراً في تفسير حرب أبريل. ستعود عندما يناقش السودانيون الأرض والحواكير والعودة والجنسية والرقم الوطني والتعويض والمصالحة. وعندها يمكن أن ينتقل السؤال من مسؤولية الإنسان عما فعله أثناء الحرب إلى سؤال عن الإنسان نفسه: هل هو من هنا أصلاً؟

وكون هذه القراءة وجدت قبولاً خارج البيئة السياسية والأيدولوجية التي أنتجتها يجعل المشكلة أوسع من الدريديري والحركة الإسلامية. فهو يكشف عن مقدمات أقدم وأوسع: تصور غير متساو للسودان، تبدو فيه سودانية بعض الناس بديهيّة لا تحتاج إلى إثبات، بينما تظل سودانية آخرون قابلة للفحص كلما تغيرت موازين القوة أو اندلعت حرب جديدة.

ولا يحتاج نقد ذلك إلى إنكار تدخل خارجي أو وجود مقاتلين أجانب، ولا إلى تبرئة أي قوة مسلحة. بل يتطلب أن ننظر إلى تاريخ السودان كما صنعناه نحن أيضاً. فالدولة لم تترك أزمات الأطراف «بلا حلول» فحسب؛ خاضت فيها حروباً ممتدة، وقصفت سكانها وهجرت الملايين، واستثمرت في تناقضات مجتمعاتها ومخاوفها، وسلحت بعضها ضد بعض، وحولت الهشاشة والحاجة إلى الحماية إلى موارد لإدارة الحرب واستدامة السلطة.

لقد استمرت بعض الصور التي ساهمت الاستخبارات الاستعمارية في إنتاجها عن المهدية أكثر من مائة عام، وما زلنا نستدعي أجزاء منها في حروب حاضرينا. وليس هناك ما يضمن أن «عربان الشتات» لن تفعل الشيء نفسه إذا تركناها تتحول من سرديّة حرب إلى حقيقة موروثية. عندها لن يكون الضرر أنها أخطأت في قراءة الماضي فقط؛ بل أنها ستضيق أيضاً المجال الذي يستطيع فيه السودانيون أن يتخيلوا مستقبلاً مشتركاً.



يوم طويل في حياة اللاجئين «فاطمة الصادق» لم ينتهِ بعد

نزحت فاطمة الصادق حارن من جبل أولياء بعد سقوط قذيفة على منزلها خلال الحرب، ما أدى إلى إصابة 14 من أفراد أسرتها، ومقتل اثنين من إخوتها، وفقدان زوجها الذي لا تعرف مصيره حتى الآن.

ملخص

اضطرت فاطمة إلى مغادرة معسكر بيالي للاجئين في أوغندا بسبب الرطوبة وتأثيرها في جرحها، لتواجه معاناة جديدة في منزل بالإيجار تعجز عن دفع تكلفته، وسط نقص الغذاء والعلاج، وعجزها عن توفير التعليم لابنتها وأبناء شقيقتها، الذين ينامون على الأرض.

أربع سنوات من الألم تعيشها فاطمة بسبب كسر خطير في ساقها اليمنى وفقدان جزء من العظم والمفصل، فيما تعجز عن إجراء عملية جراحية تبلغ تكلفتها 3 ملايين و600 ألف شلن أوغندي. ويحذر لها طبيب من أن تأخر العلاج زاد صعوبة حالتها.

رغم سنوات النزوح والفقدان، لا تزال فاطمة تنتظر معرفة مصير زوجها، وتأمل في علاج ساقها وتأمين احتياجات الأطفال والعودة إلى السودان بعد توقف الحرب. لكن يوم سقوط القذيفة على منزلها، قبل أربع سنوات، لم ينتهِ بعد.

«لي أربعة سنوات تقريباً بعاني من الوجع والألم وما لاقية العلاج.. العلاج مكلف ونحن حالنا صعب».

بيالي، أوغندا - سمر سليمان



لم تكن فاطمة الصادق حارن تعرف أن خروجها من منزلها في (جبل أولياء) سيقودها إلى لجوء لأربع سنوات تواجه فيها الألم والانتظار

ووحشة فقدان.

في ذلك اليوم من أيام الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع، كانت فاطمة داخل منزلها تستعد للخروج عندما سقطت قذيفة على البيت. كانت جبل أولياء في ذلك الوقت منطقة عمليات عسكرية كثيفة، لذا لم تمنح القذيفة أفراد أسرة فاطمة وقتاً للنجاة، وفي لحظات أصيب 14 شخصاً من أفراد الأسرة، بينهم فاطمة نفسها وابنتها وإخوانها وبعض أبناء عمومتها. لم تخلف القذيفة جرحاً في جسد فاطمة وحده، لقد فقدت اثنين من إختوتها، واختفى زوجها، ولا تزال تجهل اليوم ما إذا كان حياً أم ميتاً. وكذلك لا تعرف مصير زوج شقيقتها وطفليه.

ساق مكسورة وسنوات من الوجع

أصيبت ساق فاطمة الأيمن بكسر كبير وفقدت جزءاً من العظم والمفصل، كان الأطباء قد قرروا حاجة فاطمة إلى عملية جراحية، لكن تكلفة العملية، بحسب ما تقول، تبلغ 3 ملايين و600 ألف شلن أوغندي، وهو مبلغ لا تستطيع الأسرة توفيره.

منذ ذلك اليوم ولأربع سنوات تحمل فاطمة ألماً، وما زال العلاج مؤجلاً، فيما يزداد خوفها من أن يصبح ما يمكن علاجه اليوم أكثر صعوبة مع مرور الوقت. تقول فاطمة: «لي أربعة سنوات تقريباً بعاني من الوجع والألم وما لاقية العلاج.. العلاج مكلف ونحن حالنا صعب».

لم يكن النزوح دخل السودان نهاية الألم، فقد اضطرتها الظروف المناخية والرطوبة إلى اللجوء إلى من معسكر بيالي في أوغندا بحثاً عن مكان أفضل. لكن الوصول إلى بيالي حمل شكلاً آخر من المعاناة الجديدة.

تقول فاطمة: «استأجرنا منزلاً إلا أن قدرتنا

- «استأجرنا منزلاً إلا أن قدرتنا على دفع الإيجار لم تعد موجودة.. الطعام يحتاج إلى مال، والعلاج يحتاج إلى مال، والأطفال يحتاجون إلى التعليم».

- «رحلنا من معسكر بيالي عشان الرطوبة كانت مؤثرة في الجرح. هسه بقينا في بيت إيجار وما قادرين ندفع القروش».

على دفع الإيجار لم تعد موجودة.. الطعام يحتاج إلى مال، والعلاج يحتاج إلى مال، والأطفال يحتاجون إلى التعليم، وأنا نفسي أحتاج إلى سرير أستطيع أن أمد عليه ساقي المصابة». وتضيف: «رحلنا من معسكر بيالي عشان الرطوبة كانت مؤثرة في الجرح. هسه بقينا في بيت إيجار وما قادرين ندفع القروش وما قادرة أعلم بنتي ولا أولاد أختي، وحتى المعيشة صعبة علينا».

العلاج أمنية

قبل أيام حاولت فاطمة البحث عن بصيص أمل، أرسلت صور الأشعة إلى طبيب عبر خدمة واتساب وتنتظر أن يخبرها الطبيب بما يمكن فعله بعد سنوات من الألم، لكن تعليق الطبيب زاد خوفها بدلاً من أن يطمئنها. تقول إن الطبيب أخبرها بأن ساقها تأخرت كثيراً وأنها أصبحت في حالة نشاف مما يصعب علاجها. كانت فاطمة تتمنى أن تكون الإصابة مجرد مرحلة عابرة وأن تعود إلى حياتها بعد العلاج، لكنها اليوم تجد نفسها بعد أربع سنوات ما زالت تحمل الألم نفسه، ومعه فقدان إخوتها وغياب زوجها ومسؤولية طفلة وأسرة لا تملك ما يكفيها.

أطفال يفترشون الأرض

في المنزل الذي تعيش فيه فاطمة أصبحت أبسط الأشياء عبئاً ثقيلاً، الأطفال يفترشون الأرض للنوم وتجد الأسرة نفسها عاجزة عن توفير الضروريات، ولا تتحدث فاطمة عن رفاهية أو حياة أفضل، كل ما تريده هو العلاج وسقف آمن، طعام لأطفالها، ومدرسة لابنتها وأبناء شقيقتها. ووسط كل هذا الألم يبقى السؤال الأصعب: أين زوجها؟

أربع سنوات مرت ولا تزال فاطمة تنتظر خبراً واحداً يضع حداً لهذا الانتظار. ابنتها كبرت بعيداً عن والدها ودون أن تعرف الأسرة إن كان سيعود يوماً أم أن عليها أن تتعلم كيف تعيش



- «بتي اتحرمت من أبوها وما لاقين أي خبر عنه، ما عارفين إذا حي ولا ميت».

- «تحولت الإبل والأبقار والضأن إلى غنائم حرب لدى قوات الدعم السريع والمجموعات المسلحة المتفلسة».



من دونه. تقول: «بتي اتحرمت من أبوها وما لاقين أي خبر عنه ما عارفين إذا حي ولا ميت. وأختي زوجها وولدينها مفقودين».

رغم سنوات النزوح والألم، لا تزال فاطمة تحمل حنيناً إلى السودان وإلى البيت الذي خرجت منه ولم تعد إليه. تريد للحرب أن تتوقف وأن تعود وأن تجد فرصة لعلاج ساقها وأن تستطيع ابنتها وأبناء شقيقتها العودة إلى مقاعد الدراسة.

بالنسبة لفاطمة لم تعد الحرب مجرد ذكرى مؤلمة، هي ساق لم تعالج وزوج غائب لا تعرف مصيره وإخوة فقدتهم وأطفال يفترون الأرض وإيجار منزل لا تستطيع دفعه وتعليم لم تعد قادرة على توفيره. أربع سنوات مرت منذ أن سقطت القذيفة على المنزل، لكن بالنسبة لفاطمة فإن ذلك اليوم لم ينته بعد.

- «انخفض الوارد من إقليم كردفان بنسبة تجاوزت 70 % منذ يوليو الماضي».



السودان.. أعوام دراسية شكلية والتلاميذ يدفعون فاتورة الحرب

مع بداية العام الدراسي 2026-2027، تسعى وزارة التربية والتعليم السودانية إلى توحيد التقويم المدرسي، بعد أكثر من ثلاثة أعوام من الحرب التي أدت إلى إغلاق المدارس وتضررها ونزوح الطلاب والمعلمين، وسط تفاوت كبير بين الولايات في مواعيد الدراسة والامتحانات.

ملخص

لا تقتصر الأزمة على التحصيل الأكاديمي، إذ يواجه الطلاب آثاراً نفسية واجتماعية جراء الحرب والنزوح، إلى جانب نقص المعلمين والكتب والمقاعد وتدهور البيئة المدرسية، ما يستدعي توفير الدعم النفسي وبرامج لمعالجة الفاقد التعليمي.

يحذر مختصون من أن اختصار العام الدراسي الماضي إلى أقل من 90 يوماً في بعض المناطق لا يحقق تعليمياً فعلياً، مقارنة بالمعدل الطبيعي الذي يتراوح بين 180 و210 أيام، مؤكدين أن ضغط المناهج وإجراء الامتحانات لا يعوضان نقص زمن التعلم.

يؤكد تربويون أن إنقاذ التعليم يتطلب خطة وطنية تراعي تفاوت الأوضاع بين الولايات، وتطوير المناهج والتركيز على المهارات الأساسية، محذرين من أن استمرار الأزمة دون معالجة قد يحول الفاقد التعليمي إلى كارثة ممتدة عبر الأجيال، في ظل صعوبة استعادة تعليم مستقر دون وقف الحرب.

«تقليص العام الدراسي إلى أقل من 90 يوماً لا يمكن اعتباره عاماً دراسياً مكتملاً وفق المعايير الطبيعية».



عبدالهادي الحاج

والتعليم الاتحادية تحدياً مزدوجاً يتمثل في استعادة انتظام الدراسة من جهة، ومحاولة وضع تقويم دراسي موحد على مستوى البلاد من جهة أخرى.

وبحسب التوجه الذي كانت قد أقرته وزارة التربية والتعليم الاتحادية، أصبح سبتمبر موعداً لبداية العام الدراسي، وأبريل موعداً لنهايته، في محاولة للعودة إلى تقويم دراسي موحد بين الولايات، بعد سنوات من الاضطراب الذي فرضته الحرب والظروف الأمنية والإنسانية.

غير أن تطبيق هذا التقويم خلال العام الدراسي 2025-2026 لم يكن متطابقاً في جميع أنحاء السودان، إذ اضطرت بعض الولايات إلى اعتماد مواعيد مختلفة لبداية الدراسة ونهايتها، تبعاً للأوضاع الأمنية، وحجم النزوح، ومدى تضرر

مع بداية العام الدراسي 2026-2027 تحاول وزارة التربية والتعليم إعادة ضبط التقويم المدرسي في الولايات التي يسيطر عليها الجيش بعد أكثر من ثلاثة أعوام من الاضطراب الذي أصاب العملية التعليمية بسبب الحرب المستمرة منذ أبريل 2023.

وكان العام الدراسي الماضي 2025-2026 قد انقضى وسط واقع تعليمي استثنائي فرضته الحرب المستمرة منذ أبريل 2023، والتي أحدثت اضطراباً واسعاً في انتظام العملية التعليمية، وأدت إلى إغلاق أو تضرر آلاف المدارس، ونزوح أعداد كبيرة من الطلاب والمعلمين، فضلاً عن استخدام بعض المؤسسات التعليمية كمراكز لإيواء النازحين.

وفي ظل هذه الظروف، واجهت وزارة التربية

- «الفارق بين 210 أيام دراسية و90 يوماً يمثل فجوة زمنية كبيرة لا يمكن خلالها تحقيق القدر نفسه من التحصيل والاستيعاب».

- «البيئة العامة التي يعيش فيها الأطفال مثقلة بغيوم الحرب».

المؤسسات التعليمية، وقدرتها على استئناف الدراسة.

ففي ولاية شمال كردفان، على سبيل المثال، بدأ العام الدراسي في 17 أغسطس 2025، وحددت الولاية 30 أبريل 2026 موعداً لنهايته، بينما وضعت ولاية الجزيرة تقويماً خاصاً للعام الدراسي، امتدت بموجبه بعض الاستحقاقات التعليمية والامتحانات إلى مايو ويونيو 2026. كما شهدت ولاية الخرطوم ترتيبات وتقويماً خاصاً لاستئناف الدراسة، في ظل العودة التدريجية للسكان إلى العاصمة وما رافق ذلك من تحديات مرتبطة بالبنية التحتية والخدمات الأساسية.

ويكشف اختلاف مواعيد بداية ونهاية العام الدراسي بين تلك الولايات عن حجم التحديات التي تواجه النظام التعليمي السوداني في زمن الحرب؛ فالتقويم الدراسي أصبح مرتبطاً بصورة مباشرة بالوضع الأمني، وحركة النزوح والعودة، وتوفر المدارس الصالحة للتدريس، وقدرة الأسر على إعادة أطفالها إلى التعليم، إلى جانب توفر المعلمين والكتب والمستلزمات الدراسية.

وبينما تسعى وزارة التربية والتعليم إلى إعادة توحيد التقويم الدراسي على المستوى القومي، لا تزال الفجوة واسعة بين التقويم الرسمي وما يحدث فعلياً على الأرض، إذ اضطرت أعداد كبيرة من التلاميذ إلى الانقطاع عن الدراسة لفترات طويلة، فيما يواجه الطلاب النازحون أو العائدون إلى مناطقهم أوضاعاً تعليمية مختلفة بحسب الولاية والمنطقة التي يقيمون فيها.

محاولة للانتقال

وفقاً لتوجه وزارة التربية والتعليم الاتحادية التي تسعى إلى إعادة البلاد تدريجياً إلى تقويم دراسي موحد، يقوم على بدء العام في سبتمبر وانتهائه في أبريل من العام التالي، يمثل العام الدراسي الجديد محاولة للانتقال من مرحلة التعامل مع آثار التعطل الدراسي إلى استعادة

قدر أكبر من الانتظام.

وفي بعض المناطق، لم تكن المشكلة مرتبطة بموعد بدء العام الدراسي فحسب، وإنما بقدرة المدارس أصلاً على استئناف نشاطها، في ظل تضرر أو تدمير عدد من المؤسسات التعليمية، ونقص المعلمين والكتب المدرسية والإجلاس، واستخدام مدارس أخرى كمراكز لإيواء النازحين.

الكاتب المختص في قضايا التعليم حسن عبد الرضي، أوضح أن تقليص العام الدراسي إلى أقل من 90 يوماً خلال العام الماضي لا يمكن اعتباره عاماً دراسياً مكتملاً وفق المعايير الطبيعية، مشيراً إلى أن التحصيل الأكاديمي والتربوي للطلاب يكون بالضرورة دون المستوى المتوقع، لأن استيعاب المنهج يتطلب وقتاً كافياً للشرح والتطبيق والمراجعة والتقويم.

وأضاف عبد الرضي لـ«أفق جديد» أن ما حدث لا يمكن اعتباره عاماً دراسياً مستوفياً لشروط الجودة التعليمية، موضحاً أن اختصار الزمن المخصص للتعليم يحد من قدرة المعلمين على تقديم المنهج بصورة متكاملة، كما يقلل فرص الطلاب في ممارسة المهارات واختبار مدى استيعابهم للمادة الدراسية.

فيما أشار الخبير التربوي بدر الدين علي عبود، أن المعدل الطبيعي للعام الدراسي يتراوح عالمياً بين 180 و210 أيام دراسية، موضحاً أن بعض الدول، مثل الولايات المتحدة والسعودية، تعتمد نحو 180 يوماً دراسياً، بينما يصل العدد في اليابان إلى نحو 210 أيام، مشيراً إلى أن السودان كان يعتمد في عامه الدراسي الطبيعي نحو 210 أيام.

وأضاف عبود لـ«أفق جديد» أن تقليص العام الدراسي بصورة كبيرة، بحيث لا يتجاوز 90 يوماً، يجعل من الصعب تحقيق الأهداف التعليمية المطلوبة، موضحاً أن الفارق بين 210 أيام دراسية و90 يوماً يمثل فجوة زمنية كبيرة لا يمكن خلالها تحقيق القدر نفسه من التحصيل والاستيعاب.

وأشار إلى أن تداعيات الحرب تجعل اختصار العام الدراسي أكثر تعقيداً، لافتاً إلى أن

- «العملية التعليمية لا تقتصر على إكمال المقررات وعقد الامتحانات، بل تشمل الشرح والتطبيق والمراجعة والتقييم ومعالجة فجوات التعلم».

- «اختصار العام الدراسي يمثل، في ظل هذه الظروف، كارثة تعليمية بكل معنى الكلمة».



التوصيات المتعلقة بالتعليم في حالات الطوارئ والحروب تركز على أن تكون المناهج الداعمة للطلاب، بما في ذلك برامج الدعم النفسي والاجتماعي، جزءاً أساسياً من العملية التعليمية، بالتوازي مع تقليل حجم المقررات الأكاديمية التقليدية.

غيوم الحرب

أوضح عبود، أن تقليص المقررات العادية في مثل هذه الظروف يمكن أن يصل إلى نحو 40%، على أن تُعزز المناهج والأنشطة المصاحبة التي تساعد الأطفال على

التعامل مع آثار الحرب، مثل الرياضة والمسرح والموسيقى والنقاشات والقصص والعروض السينمائية، مؤكداً أن الحرب ليست ظرفاً عادياً يمكن خلاله مواصلة العملية التعليمية بالطريقة التقليدية وكأن شيئاً لم يحدث. وقال عبود إن تأثير الفترة الدراسية القصيرة سيكون كبيراً على المستوى الأكاديمي، خصوصاً أن الطلاب يخضعون في الوقت نفسه لظروف نفسية بالغة الصعوبة نتيجة الحرب، الأمر الذي يؤثر في قدرتهم على التركيز والاستيعاب والتحصيل.

وأضاف أن البيئة العامة التي يعيش فيها الأطفال «مثقلة بغيوم الحرب»، بينما لم تُصمم المناهج الحالية، على حد قوله، لاستيعاب هذه الظروف أو تقديم المعالجات اللازمة لها.

وفي ذات السياق، قال المتحدث باسم لجنة المعلمين السودانيين، سامي الباقر، إن العام الدراسي الذي لا تتجاوز مدته 90 يوماً لا يوفر زمناً كافياً لتحقيق تعلم فعلي ومستقر، موضحاً أن العملية التعليمية لا تقتصر على إكمال المقررات وعقد الامتحانات، بل تشمل الشرح والتطبيق والمراجعة والتقييم ومعالجة فجوات التعلم.

وأضاف لـ«أفق جديد» أن اللجنة تدعم حق

الطلاب في استئناف تعليمهم رغم ظروف الحرب، لكنها ترفض اختزال العام الدراسي في إجراءات شكلية لا تضمن تحقيق الأهداف التعليمية.

وأوضح أن برامج التعليم المعجل، المخصصة لفئات محددة من المنقطعين عن الدراسة، تختلف عن ضغط العام الدراسي العادي في أقل من ثلاثة أشهر؛ إذ تقوم على أهداف تعليمية محددة ومناهج وأساليب تدريس وتقييم تتناسب مع ظروف المستفيدين.

معالجة التباين

مع دخول العام 2026-2027، تحاول السلطات التعليمية معالجة التباين بين الولايات من خلال تقريب مواعيد الدراسة والامتحانات، وربط بداية العام الجديد بنهاية الدورة التعويضية السابقة.

وتكشف ترتيبات ولاية الخرطوم عن طبيعة هذه المرحلة الانتقالية؛ إذ حددت الولاية 11 أكتوبر 2026 بداية للعام الدراسي الجديد، على أن تمتد الدراسة حتى أبريل 2027، بإجمالي 135 يوماً دراسياً، في تقويم يتضمن فصلين دراسيين وامتحانات للنقل والشهادتين الابتدائية والمتوسطة.

- «كل اختصار كبير في هذا الزمن ينعكس مباشرة على جودة المخرجات التعليمية».

- «إنقاذ التعليم لا يعني إنجاز العام الدراسي على الورق، بل ضمان أن يتعلم الطلاب فعلياً».

كما أن تطبيق تقويم دراسي وامتحانات موحدة من دون مراعاة التفاوت بين الولايات والمدارس وأوضاع الطلاب النازحين قد يفاقم الفجوات التعليمية بدلاً من تحقيق العدالة، على حد قوله.

من جانبه، دعا حسن عبد الرضي، إلى عدم التعامل مع العام الدراسي الجديد باعتباره عاماً دراسياً عادياً وكأن شيئاً لم يحدث، مؤكداً أن الأولوية ينبغي أن تكون لتشخيص الفاقد التعليمي ومعالجته من خلال برامج علاجية وتقوية تستهدف المهارات الأساسية، بالتوازي مع توفير الدعم النفسي والاجتماعي للطلاب. كما دعا إلى تخفيف ما وصفه بـ«الحشو في المناهج» والتركيز بصورة أكبر على الكفايات والمهارات الأساسية، محذراً من أن تجاهل الفاقد المتراكم قد يحول تداعيات الحرب والانقطاع عن الدراسة إلى أزمة تعليمية ممتدة لسنوات.

وحول المدة الطبيعية للعام الدراسي، قال المختص في قضايا التعليم إن العام الدراسي ينبغي أن يقترب من 180 يوماً دراسياً فعلياً، موزعة بين التدريس والتطبيق والأنشطة والمراجعة والاختبارات والتقويم. وأكد أن التعليم لا يقتصر على إنهاء صفحات المنهج، وإنما يحتاج إلى زمن تعليمي كافٍ لبناء المعرفة والمهارات والشخصية، مشدداً على أن «كل اختصار كبير في هذا الزمن ينعكس مباشرة على جودة المخرجات التعليمية».

تحديات الحرب والنزوح

يمثل انتظام التقويم الدراسي تحدياً يتجاوز الجداول الزمنية، في ظل حجم الفاقد التعليمي الذي خلفته الحرب، فقد أمضى ملايين الأطفال السودانيين فترات طويلة خارج المدارس، بينما اضطروا آخرون إلى الانتقال بين مناطق النزوح والعودة، أو الالتحاق بمدارس مكتظة تفتقر إلى الموارد الأساسية.

كما يواجه النظام التعليمي نقصاً في المعلمين والكتب والمقاعد والبيئة المدرسية الملائمة، وهي عوامل يمكن أن تجعل الالتزام بالتقويم الرسمي

وتعكس هذه الترتيبات واقعاً أكثر تعقيداً من مجرد تغيير تاريخ بداية الدراسة، فبينما يستهدف التقويم الاتحادي العودة إلى دورة مدرسية تمتد من سبتمبر إلى أبريل، لا تزال بعض الولايات بحاجة إلى استكمال امتحانات أو سنوات دراسية متأخرة قبل اللحاق بهذا المسار. وفي الخرطوم، على سبيل المثال، سبقت العام الجديد ترتيبات لتعويض الفاقد واستكمال امتحانات مؤجلة، قبل الانتقال إلى تقويم 2026-2027، وهو ما جعل بداية الدراسة الفعلية في أكتوبر بدلاً من سبتمبر.

وفي هذا الصدد، يؤكد بدر الدين علي عبود، أن المشكلة لا تكمن فقط في أن العام الدراسي اختُصر، وإنما في أن العملية التعليمية نفسها لم تُبنَ، في رأيه، على منهج علمي للتعامل مع الأزمة التي يعيشها الأطفال الذين تعرضوا للحرب وشاهدوا آثارها ومآسيها.

وأوضح أن اختصار العام الدراسي يمثل، في ظل هذه الظروف، «كارثة تعليمية بكل معنى الكلمة»، لأن الطلاب لا يواجهون فقط نقصاً في الزمن المخصص للتعليم، وإنما يعيشون أيضاً أوضاعاً نفسية واجتماعية تحتاج إلى معالجة متخصصة ومؤسسية حتى يمكن استعادة قدرتهم على التعلم وبناء مستقبلهم.

مراعاة التفاوت

سامي الباقر، أشار كذلك إلى أن الحرب والنزوح وعدم الاستقرار تركت أثراً نفسية وتعليمية عميقة على الطلاب، تشمل تراجع المهارات الأساسية والقلق المرتبط بالامتحانات، ما يتطلب تهيئة بيئة آمنة ومستقرة، وتوفير الدعم النفسي، ووضع برامج لمعالجة الفاقد التعليمي، بدلاً من الاكتفاء بفتح المدارس أو تنظيم الامتحانات.

ولفت إلى أن استئناف الدراسة يواجه تحديات إضافية، من بينها تضرر المدارس أو عدم جاهزيتها، ونقص الكتب والمعينات التعليمية والمعلمين، إلى جانب تدهور أوضاع المعلمين المعيشية.

- «تراكم الفاقد التعليمي في المراحل الأولى يمكن أن ينعكس على قدرة الطالب على استيعاب المناهج اللاحقة».

- «استعادة تعليم جيد للأطفال تظل مرتبطة بصورة أساسية بوقف الحرب».

الطوارئ إلى مبرر لتطبيع الفاقد التعليمي. وفي ذات الاتجاه، يذهب بدر الدين علي عبود، بالتأكيد على أن استمرار هذه الأوضاع من دون تدخل مؤسسي سيؤدي إلى آثار ممتدة على مستقبل التعليم والطلاب، مشدداً على أن معالجة الأزمة تحتاج إلى رؤية شاملة تتعامل مع الجوانب الأكاديمية والنفسية والاجتماعية في آن واحد.

وقال إن استعادة تعليم جيد للأطفال تظل مرتبطة بصورة أساسية بوقف الحرب، موضحاً أن استمرار النزاع يجعل الحديث عن تعليم سليم ومتكامل أمراً بالغ الصعوبة، لأن توفير بيئة تعليمية مستقرة وأمنة يمثل شرطاً أساسياً لمعالجة الآثار التي خلفتها الحرب على الأطفال.

كارثة عابرة للأجيال

وفي ما يتعلق بالمنهج الدراسية، أكد الخبير التربوي لـ «أفق جديد» أن المنهج ينبغي أن تواكب التحولات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع، مشيراً إلى أن التربية ترتبط بصورة مباشرة بالتغير الاجتماعي، وأن المنهج لا ينبغي أن تظل ثابتة في مواجهة واقع جديد فرضته الحرب.

وأضاف أن السودان أصبح في حاجة أكبر إلى تطوير مناهج ومقررات تتناول الحرب وآثارها ومآسيها، وتساعد على تقليل انعكاساتها النفسية والاجتماعية على الأطفال، بدلاً من التعامل مع العملية التعليمية بمعزل عن الواقع الذي يعيشه الطلاب.

وأشار عبود إلى أن الأمم المتحدة وصفت الحرب في السودان بأنها «كارثة عابرة للأجيال»، بالنظر إلى تأثيرها في التعليم وإخراج أعداد كبيرة من الأطفال والشباب من العملية التعليمية، وما قد يترتب على ذلك من آثار طويلة المدى، وقال إن هذه التداعيات يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تقييم الوضع التعليمي الحالي ووضع سياسات لمعالجة الفاقد التعليمي.

مختلفاً عن انتظام الدراسة فعلياً داخل الفصول. وزارة التربية والتعليم، تقول إنها تسعى بالتوازي مع توحيد التقويم، إلى معالجة هذه الاختلالات من خلال توفير المعلمين والكتب المدرسية والإجلاس وتحسين البيئة المدرسية، باعتبارها شروطاً أساسية لاستقرار العملية التعليمية.

وحول التأثيرات النفسية والأكاديمية الناجمة عن ذلك، يقول حسن عبد الرضي لـ «أفق جديد» إن الطالب خرج من هذه الفترة «مثقلاً بالضغوط والقلق وفقدان الاستقرار»، وهو ما ينعكس على قدرته على التركيز والدافعية والثقة بالنفس.

وأشار إلى أن آثار ذلك لا تقتصر على الجانب النفسي فقط، وإنما تظهر أكاديمياً في صورة فجوات أكبر في مهارات القراءة والكتابة والرياضيات وغيرها من المهارات الأساسية. وحذر عبد الرضي من أن هذه الفجوات لا

يمكن معالجتها بمجرد انتقال الطالب إلى الصف الدراسي الأعلى، قائلاً إنها ستظل تؤثر في مساره التعليمي مستقبلاً ما لم تتم معالجتها بصورة مباشرة ومنهجية، لأن تراكم الفاقد التعليمي في المراحل الأولى يمكن أن ينعكس على قدرة الطالب على استيعاب المناهج اللاحقة.

الناطق باسم لجنة المعلمين أكد لـ «أفق جديد» أن عدد أيام الدراسة وحده لا يكفي للحكم على جودة العام الدراسي، رغم أن كثيراً من النظم التعليمية تعتمد نحو 180 إلى 200 يوم دراسي، والمطلوب، بحسب الباقر، هو ضمان وقت كافٍ للتدريس والتطبيق والتقييم والأنشطة، مع وضع خطة وطنية لمعالجة الفاقد التعليمي تراعي اختلاف الأوضاع من منطقة إلى أخرى. وشدد على أن الاستناد إلى أطر التعليم في حالات الطوارئ لا يبرر تقليص زمن الدراسة أو القبول بتراجع جودتها، بل يستلزم توفير الحد الأدنى من مقومات التعليم والدعم النفسي والتقييم المستمر.

وشدد على أن «إنقاذ التعليم لا يعني إنجاز العام الدراسي على الورق، بل ضمان أن يتعلم الطلاب فعلياً»، محذراً من أن تتحول ظروف

- «هذه التداعيات يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تقييم الوضع التعليمي الحالي ووضع سياسات لمعالجة الفاقد التعليمي».



الجوع في السودان: فجوة غذاء أم فقدان للقدرة على الإنتاج

عمر سيد أحمد

ملخص

حذرت ندوة للتحالف الاقتصادي لقوى ثورة ديسمبر، عُقدت في 9 أكتوبر 2026، من تفاقم أزمة الجوع في السودان، حيث يعاني نحو 19.5 مليون شخص انعداماً حاداً في الأمن الغذائي، وسط مخاطر المجاعة وسوء التغذية، خصوصاً بين الأطفال.

أكد النقاش أن الأزمة لا ترتبط بنقص الغذاء وحده، بل بفقدان المواطنين القدرة على شرائه والحصول عليه، نتيجة التضخم وانهيار الدخل وتعطيل الأسواق وارتفاع تكاليف النقل والجبايات، فضلاً عن عرقلة وصول المساعدات الإنسانية.

وأظهرت تقديرات الندوة تراجع الإنتاج الإجمالي للمحاصيل الغذائية بنحو 15,9% خلال 2026، مقارنةً بالعام السابق، بفعل الحرب والنزوح وتعطل الزراعة، إلى جانب تراجع الأمطار وارتفاع تكاليف الإنتاج، مع تهديد مناطق واسعة في دارفور وكردفان بالمجاعة.

ودعت الندوة إلى وقف الحرب وفتح الممرات الإنسانية، واستعادة الإنتاج الزراعي وإحياء الأسواق والتعاونيات، إلى جانب إصلاح المؤسسات الاقتصادية ومكافحة الفساد وتهريب الموارد. وشددت على أن معالجة الجوع تتطلب تغييراً هيكلياً يضمن عدالة توزيع الثروة، ولا تقتصر على تقديم المساعدات الغذائية.

أهمية التمييز بين الجوع الناتج عن نقص الغذاء، والجوع الناتج عن الفقر وانخفاض الدخل، والجوع الناجم عن الحصار والنزوح، فضلاً عن الجوع الخفي وسوء التغذية المزمن الذي يهدد مستقبل أجيال كاملة. فالفجوة الغذائية مفهوم يتعلق بالإنتاج، وانعدام الأمن الغذائي يتعلق بالقدرة على الحصول على الغذاء، أما المجاعة فهي المرحلة الخامسة والأخطر في تصنيف IPC. وتتداخل الثلاثة في السودان اليوم، لكنها لا تُعالج بالأدوات نفسها.

انهيار الإنتاج الزراعي

تُظهر تقديرات الإنتاج المعروضة، المستندة إلى بيانات الفاو وتقديرات إحصائية، تراجعاً متواصلاً في محاصيل الغذاء الرئيسية (بالألف طن):

المحصول | متوسط 2020-2024 | 2024 | تقدير 2025 | تقدير 2026 | التغير 2025/2026
الذرة | 4,478 | 5,406 | 4,046 | 3,350 | -17,2%
الدخن | 1,240 | 793 | 768 | 650 | -15,4%
القمح | 543 | 490 | 434 | 410 | -5,5%
محاصيل أخرى | 69 | 50 | 55 | 50 | -9,1%
الإجمالي | 6,330 | 6,740 | 5,302 | 4,460 | -15,9%

المصدر: الفاو 2026 وتقديرات إحصائية. تقديرات 2026 تحليلية وليست أرقام حصاد نهائية، وبُنيت على مؤشرات الأمطار والإجهاد الزراعي والمساحات المزروعة والقيود المرتبطة بالنزاع.

وبحسب هذه التقديرات انخفض الإنتاج الإجمالي بنحو 21,3% في 2025 مقارنة بـ 2024، ويُتوقع أن ينخفض 15,9% إضافية في 2026، مع أن الذرة وحدها فقدت نحو 25,2% في 2025 ويُتوقع أن تفقد 17,2% في 2026. ويُشار إلى أن كردفان ودارفور خرجتا من الإنتاج الزراعي والحيواني.

ولا تبدو آفاق العروة القادمة أفضل. فالفجوة العجفاء تمتد من مايو إلى سبتمبر من كل عام، ويبدأ التحضير للعروة الصيفية في مارس، ولا توجد شواهد جادة على تحضير لها في 2026 في ظل تدهور العملة وأزمة الوقود وغياب التمويل المحلي والخارجي.

جغرافيا الأزمة

تقدّر شبكة أنظمة الإنذار المبكر بالمجاعة

نظم التحالف الاقتصادي لثورة ديسمبر المجيدة ندوة يوم 9 أكتوبر عبر تطبيق Zoom، قدّمها عضوا التحالف الدكتور حسام الدين حسن عباس والأستاذ كمال كرار.

يدخل السودان عامه الرابع من الحرب وهو يواجه واحدة من أخطر الكوارث الإنسانية في تاريخه الحديث. فالحرب لم تكتفِ بحصد الأرواح بالسلاح، بل امتدت آثارها إلى الغذاء والدواء ومصادر الرزق، وصار الجوع وسوء التغذية تهديداً يومياً لحياة الملايين. وتشير تقديرات التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) لعام 2026 إلى أن نحو 19,5 مليون سوداني يعانون من انعدام حاد في الأمن الغذائي، بينهم نحو 135 ألفاً يعيشون مستويات كارثية من الحرمان الغذائي، ويُتوقع أن يصاب نحو 825 ألف طفل بسوء التغذية الحاد الوخيم خلال العام.

أما عدد من ماتوا فعلاً بسبب الجوع وسوء التغذية منذ اندلاع الحرب فلا تتوافر عنه إحصاءات وطنية موثوقة. وهذه مأساة أخرى في ذاتها، إذ يموت كثيرون بعيداً عن المستشفيات وأنظمة التسجيل، وتختلط الوفيات الناجمة عن الجوع بتلك الناتجة عن الأمراض وانهيار الرعاية الصحية.

من هذا الواقع انطلقت ندوة التحالف الاقتصادي لقوى ثورة ديسمبر المجيدة، وهو تجمع يسعى إلى نهضة اقتصادية تركز على الزراعة والإنتاجية والأمن الغذائي، ويقوم برنامجه على حشد الموارد والثروات والطاقت الشعبية لإصلاح الاقتصاد الوطني إصلاحاً جذرياً، وتضمّنه وثيقة «برنامج حشد الموارد الذاتية» المؤلفة من 14 ملفاً. وقد طرحت الندوة سؤالاً يتجاوز العناوين: هل نحن أمام فجوة غذائية، أم انعدام أمن غذائي، أم مجاعة؟ وهل المجاعة نتيجة نقص الغذاء، أم نتيجة فقدان الناس قدرتهم على إنتاجه والحصول عليه؟ ويلخص هذا المقال ما قدمه المتحدثان: د. حسام الدين في تشخيص جغرافيا الأزمة وحجمها وأسبابها بالبيانات والخرائط، والأستاذ كمال كرار في جذورها الهيكلية وملامح البديل الاقتصادي.

ثلاثة مفاهيم لا ينبغي الخلط بينها

يستحضر النقاش ما خلص إليه الاقتصادي أمارتيا سن من أن المجاعات لا تنشأ بالضرورة من غياب الغذاء، بل من فقدان الناس قدرتهم الفعلية على الحصول عليه. ومن هنا تأتي



الغذاء، وتقترب معدلات سوء التغذية الحاد من عتبة «الحرث للغاية» (30% فأكثر) أو تتجاوزها في بعض المناطق. وإذا تصاعد الصراع أو عادت الحصارات الشديدة فمن المرجح أن تتخطى مستويات الجوع والوفيات عتبات المجاعة. ويُرجَّح أن يستمر الخطر حتى يناير، وقد يخففه الحصاد في أجزاء من شمال دارفور، لكن شح الأمطار مع تصاعد القتال سيُبقيه قائماً. وتتطابق خريطة الأزمة في معظمها مع خريطة القتال والنزوح: فالمناطق الأشد تضرراً هي مناطق الاشتباك والعمليات النشطة، وأغلبها في نطاق سيطرة قوات الدعم السريع، وإن ظهرت الأبيض بين المناطق المهددة. وقد ارتبط النزوح بالمجاعة وبفقدان الإنتاج معاً، وتترافق الأزمة مع وتيرة الهجمات بالمسيّرات في مناطق الأزمات. وتعاني جنوب كردفان ودارفور من انهيار شبه كامل في سلاسل الإمداد، بينما تعمل المناطق الشمالية والشرقية بصورة طبيعية نسبياً.

(FEWS NET) أن ما بين 22 و22,99 مليون شخص يحتاجون إلى مساعدات غذائية إنسانية حتى سبتمبر. ويُتوقع أن تسود ظروف الطوارئ (المرحلة الرابعة من IPC) في شمال دارفور وأجزاء من وسطها وجنوبها وشرقها، ومعظم كردفان الكبرى، وولاية النيل الأزرق، بسبب النزوح الواسع وتعطل سبل العيش وعرقلة الوصول التجاري والإنساني. وقد تواجه بعض الأسر ظروف الكارثة (المرحلة الخامسة) في أم برو وكرنوي والطينة بشمال دارفور، والدلنج وكادوقلي ومحيط جبال النوبة في جنوب كردفان، والأبيض وما حولها في شمال كردفان، وبين بعض النازحين في دارفور وكردفان. ويرى العرض أن ثمة خطراً حقيقياً وموثوقاً بحدوث مجاعة في سبع مناطق بشمال غرب دارفور ووسط شمالها، وفي مدينتي الدلنج وكادوقلي وريفهما في جنوب كردفان. ويواجه كثيرون عجزاً كبيراً إلى حد حاد في استهلاك

غذاء موجود لا يُنال

أبرز ما يكشفه العرض أن الجوع لا يعود إلى تراجع الإنتاج وحده، بل إلى التضخم الذي يرفع معدلات الفقر. فقد ارتفعت أسعار الذرة بنحو 300% خلال عام واحد دون ارتفاع مقابل في الدخل، ففقد المواطنون قدرتهم الشرائية. وتزيد البوابات الجبائية الأمر سوءاً: ففي دارفور نحو 70 نقطة تحصيل ترهق سلاسل الإمداد، وتدفع الشاحنة الواحدة نحو 5 مليارات جنيه لإيصال المواد الغذائية. ويتبادل الطرفان المتحاربان الاتهام بقصف قوافل الإغاثة، ما يعمّق أزمة الثقة ويعيق وصول المساعدات. وللأزمة بُعد جنساني تناولته مداخلة في النقاش: فالأسر التي تعولها نساء أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي بثلاثة أضعاف وفق تقارير الأمم المتحدة، والنساء يضحّين بحصصهن لصالح أطفالهن، وأكثر من 1,2 مليون امرأة حامل ومرضع يعانين سوء تغذية حاداً، بينما يتشابك الجوع مع النزوح والعنف الجنسي. غير أن البيانات والحلول المطروحة تفتقر إلى التصنيف وفق النوع الاجتماعي، وهي ثغرة ينبغي معالجتها.

المناخ عامل مستقل

يضاف إلى الحرب عامل خارجي هو التغير المناخي. فقد تراجع معدل الهطول في 2026 بنسبة 30-40% مقارنة بـ 2025، وبلغ في أغسطس 2026 نحو 9 ملم مقابل 32,5 ملم في 2025، أي أقل بنحو 17 ملم من المتوسط. وثمة اتجاه عام لانخفاض الأمطار منذ خمسينيات القرن الماضي، مصحوباً بارتفاع في درجات الحرارة بنحو درجتين مئويتين، ما يؤثر على جودة المحاصيل وأنواعها. وحتى لو توقفت الحرب فسيبقى المناخ تحدياً مستقلاً يستلزم حلولاً هيكلية، كالري والسدود وتحسين التقاوي.

تُعدّ ولايتا شمال دارفور وشمال كردفان الأكثر عرضة لفشل الموسم الزراعي لهذا العام 2026، وبالتالي لنذر المجاعة، يليهما أجزاء من ولايات النيل الأبيض وغرب كردفان وسنار والنيل الأزرق. ويعود ذلك إلى الانقطاع المبكر للأمطار في مرحلتَي الإزهار والإثمار، ما تسبب في جفاف المحاصيل الغذائية الرئيسية في تلك الولايات، وهي الذرة الرفيعة والدخن، إضافة إلى المحاصيل النقدية كالقطن السوداني والسمسم

الأحمر والكردي وحب البطيخ. وقبل هطول الأمطار عانت هذه المناطق من ارتفاع أسعار التقاوي والأسمدة، إضافة إلى تداعيات الحرب المستمرة وعدم استقرار المزارعين في مناطق الزراعة. كما أسهم وجود عملتين، إحداهما في مناطق سيطرة الجيش والأخرى في مناطق سيطرة الدعم السريع، إسهاماً كبيراً في توقف التبادل التجاري بين المنطقتين بيعاً وشراءً لمستلزمات الموسم الزراعي.

وينسحب فشل الموسم الزراعي على قطاع الإنتاج الحيواني في تلك المناطق، لافتقارها إلى المراعي التي يعتمد عليها مربو المواشي، ولجفاف الحفائر التي يعتمد عليها الإنسان والحيوان مصدراً لمياه الشرب. وقد يضطرهم ذلك إلى التوجه جنوباً حيث المراعي والمياه، ما قد يتسبب في نزاعات بين الرعاة وأصحاب المزارع في الجنوب، وتنشأ بذلك بؤر صراع جديدة حول المراعي والمياه، إضافة إلى الحرب الدائرة أصلاً في تلك المناطق.

أزمة التعهدات

تحتاج الاستجابة للأزمة الغذائية السودانية إلى نحو 2,8 مليار دولار، لم يُوفّر منها سوى 41%، أي إن العجز في التعهدات يقارب 60%. ولا يكفي هذا التمويل الجزئي إلا لتغطية نحو 5 ملايين شخص. ويرى المتحدثان أن السودان في ذيل أولويات المجتمع الدولي، إذا قورنت ميزانياته واهتمامه وفعله بما يخص الأزمات الفلسطينية والأوكرانية، رغم فداحة الأرقام.

الجذور الهيكلية: ليست ندرة موارد

ارتبط السودان منذ الاستقلال بثالوث الفقر والجهل والمرض رغم موارد الوفيرة. ويرى الأستاذ كمال كرار أن المشكلة لم تكن ندرة الموارد بل طبيعة الدولة وسياساتها الاقتصادية، ويوجز الأسباب في خمسة:

- اقتصاد ضَمَم للتصدير: إرث استعماري يصدر الخام، والقطن أولاً، دون تصنيع ولا سلاسل قيمة محلية، مع تركّز الاستثمار الزراعي في المشروعات المروية والآلية وإهمال القطاع التقليدي الذي يعيش منه معظم الناس.
- الحروب وعدم الاستقرار: استنزفت المالية العامة، وشرّدت السكان، ودمّرت البنية الإنتاجية، وحوّلت الإنفاق من التعليم والصحة والمياه إلى الحرب والأمن.

● التبعية الرأسمالية وغياب العدالة في توزيع الثروة والتنمية، وبرامج صندوق النقد والبنك الدوليين نموذج لها.

● ضعف المؤسسات والفساد وغياب الشفافية.

● الحرب واقتصاد الحرب.

وحصيلة ذلك بطالة وفقر وجوع، وعجز في الموازنة وتمويل بالعجز، وتضخم وتعدد في أسعار الصرف، وضعف في الادخار والاستثمار، واعتماد مفرط على تصدير المواد الخام. ومن الشواهد التي عُرِضت أن الميزانية المعلنة لا تعكس حجم الإنفاق الحقيقي، إذ تعمل شركات عسكرية وأمنية بميزانيات موازية خارج الرقابة المالية، وتُقدَّر تكلفة الحرب في دارفور وحدها بنحو 5 ملايين دولار يومياً تُصرف خارج الموازنة العامة.

ويبرز الذهب مثلاً على نزيف الثروة: فقد هُزِبَ نحو 48% من إنتاج 2024 خارج القنوات الرسمية، وسُجِّلَ رسمياً 12 طناً فقط من إنتاج 2025 البالغ نحو 80 طناً. ويرى المتحدث أن المشكلة ليست في مجهولية المصدرين، فنظام IMX يربط كل عملية تصدير بالرقم الوطني للمصدر، بل في ضعف إنفاذ القانون وانتقائيته، وفي كيانات مرتبطة بالقوات المسلحة (عبر منظومة الصناعات الدفاعية) وبقوات الدعم السريع (عبر شركة الجنيد) تدير احتكارات اقتصادية بعيداً عن الرقابة.

الحلول وتحديات الحلول

وقف الحرب أولاً، لكن كيف؟ لا شك أن وقف الحرب بداية الحل لمشكلة الفجوة الغذائية والمجاعة. غير أن السؤال الإشكالي هو كيف ستتوقف: بضغط شعبي في كل السودان، أم بعقوبات، أم باجتياح عسكري؟

إن طال النزاع. في مناطق سيطرة الجيش ضعف في الحوكمة وفشل في تمويل الإنتاج الزراعي والصناعي، ومن ثم في مكافحة الفقر والجوع، وفشل في إدارة اقتصاد الحرب، وتنسب الإغاثة عبر ميناء بورتسودان، وقد صادفت عودة النازحين عدم استعداد الحكومة لتوفير الخدمات ووسائل الإنتاج. أما في مناطق سيطرة الدعم السريع فالوضع أسوأ بكل المقاييس: فبعض المستهدفين خارج السودان في تشاد، أي تحت إدارة دولة أخرى، وآخرون في جبل مرة، وتعيش المدن الكبرى على سلاسل إمداد من تشاد ونيالا والجنينة وتلس وكاس، مع نشاط زراعي محدود وصادرات إلى تشاد

وجنوب السودان وأفريقيا الوسطى. انتقائية المجتمع الدولي. يرى العرض أن الأزمة السودانية ليست على قائمة اهتمام المجتمع الدولي، وأن ثمة انتقائية في تشخيص مكان الأزمة ومقارها ومسبباتها. فمن جهة، ترتفع مطالبات في مناطق سيطرة الجيش بإيقاف الحرب باعتبارها سبب الأزمات الإنسانية في مناطق سيطرة الدعم السريع، دون خطاب مواز يخاطب المقيمين في مناطق الدعم السريع. ومن جهة أخرى، يقال إن أي هدنة إنسانية استُغلت للإمداد العسكري، ولا ثقة في الأمم المتحدة والمنظمات العاملة في الإغاثة.

وفي مواجهة ذلك طُرحت حلول على مستويات مختلفة:

● حلول فورية: مبادرة إغاثة شعبية بحملات تبرع شهرية بالغذاء العيني تصل إلى نيالا وغيرها دون انتظار نهاية الحرب، ودعم التعاونيات الزراعية في الجزيرة والمناطق الآمنة كنماذج قابلة للتوسع، وتعزيز التكايا والعمل الطوعي الذي تقوم به منظمات مثل «صدقات» التي تدعم الإنتاج والتعليم والعلاج عبر السودانيون في الخارج، و«سابا» المتخصصة في الصحة وتعمل في مناطق الطرفين، وأطباء بلا حدود. ويحتاج العمل التعاوني إلى تنظيم وثقة وحوكمة وتمويل وسياسات مصرفية داعمة.

● حلول مؤسسية: استبدال العقوبات الإدارية على تهريب الذهب بمسؤولية جنائية واضحة تحول ضمانات التصدير تلقائياً إلى قضايا تخريب اقتصادي، واستقلال البنك المركزي عن التدخل السياسي، وتأسيس شركات مساهمة عامة مدنية سيادية لتصدير الذهب والصمغ تحت رقابة برلمانية بعيداً عن أي جهة عسكرية، وولاية وزارة المالية على المال العام كاملاً لتوجيه الإنفاق نحو التنمية بدلاً من الجباية.

● نموذج اقتصادي بديل: اقتصاد مختلط (عام وخاص وتعاوني) في إطار خطة تُصاغ بمشاركة شعبية عبر الأحزاب والنقابات ولجان المقاومة، مع أولوية للإنتاج الزراعي والصناعة التحويلية وتحويل الخام إلى قيمة مضافة محلية، وخفض تكلفة الإنتاج بتوفير التعليم والعلاج المجانيين على غرار النموذج الصيني، وإشراك النقابات في صياغة قوانين العمل والزراعة.

● الديون الخارجية: يرى المتحدث أن السودان مستحق لإعفاء من الديون بلا شروط بموجب الثورة التي أطاحت بالنظام المتسبب فيها، وأن

الغذاء كحق قانوني وفق المادة 11 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق الحرب؟
● كيف يمكن مواجهة التغير المناخي زراعياً، بتحسين التقاوي ومد قنوات الري من النيل، حتى في حالة توقف الحرب؟

خاتمة

خلاصة الندوة أن المجاعة في السودان ليست أزمة غذاء فحسب، بل أزمة حرب واقتصاد وحكم وعدالة في توزيع الموارد. فبلد يمتلك موارد زراعية وحيوانية هائلة يعجز فيه ملايين المواطنين عن الحصول على الغذاء، لأن الحرب دمّرت الإنتاج وشرّدت المنتجين وعطلت الأسواق وطرق النقل وانهارت معها الدخول والقوة الشرائية. والمواجهة لا يمكن أن تقتصر على توزيع المساعدات، على ضرورتها العاجلة لإنقاذ الأرواح، بل تتطلب وقف الحرب وفتح الممرات الإنسانية واستعادة الإنتاج الزراعي وإحياء الأسواق وسبل كسب العيش وإعادة بناء مؤسسات الدولة الاقتصادية والخدمية.

وإذا كان وقف الموت بالسلاح ضرورة عاجلة، فإن وقف الموت بالجوع لا يقل عنه إلحاحاً. وللمتابعة، يعتزم التحالف نشر وثيقة «برنامج حشد الموارد الذاتية» (14 ملفاً) لتوسيع قاعدة النقاش، وتنظيم ندوات متسلسلة تناقش ملفين منها في كل جلسة.

المصادر

- المنظمة الدولية للهجرة، مصفوفة تتبع النزوح (DTM) - السودان: dtm.iom.int/sudan
- ICPAC، رصد المناخ الشهري: المناخ المرصود لشهر يونيو 2026
- FEWS NET، تحديث توقعات الأمن الغذائي - السودان، أبريل 2026
- التحالف الاقتصادي لقوى ثورة ديسمبر المجيدة، «مكافحة المجاعة المرتقبة في السودان»، مايو 2024
- الفاو (FAO)، النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر (GIEWS) - ملخص السودان
- The Guardian، معرض صور دارفور، فبراير 2026
- باحث في الاقتصاد السياسي السوداني وخبير مصرفي ومالي مستقل

الحكومة الانتقالية قبلت شروطاً مجحفة، منها دفع 350 مليون دولار تعويضات عن المدمرة كول والسفارتين، وأن السودان تلقى 200 مليون دولار فقط من المؤسسات الدولية مقارنة بـ 18 مليار لمصر و36 مليار للأرجنتين في إطار إصلاحات مماثلة. والموقف المطروح: قبول جدولة الديون بلا شروط فقط، وإلا الاعتماد على حشد الموارد الذاتية، وهي الفكرة التي يقوم عليها «برنامج حشد الموارد الذاتية» للتحالف.

غير أن لهذه الحلول تحدياتها، وهو ما يسميه العرض «تحديات في الحل». فالأزمة معقدة، ولا يمكن فصل مسببات المجاعة والفجوة الغذائية عن التشظي السياسي المدني والنزاع العسكري. ولا يمكن تخيل استقرار سياسي مع وجود مستقل للدعم السريع في مسارات الرباعية. ويدل النزاع الأثيوبي واتفاقية جوبا على فشل اتفاقيات السلام في المنطقة ما دامت تحاصص السلطة. وتحتاج آليات وقف النزاع إلى تمويل ومراقبة وإرادة سياسية دولية وإقليمية، وهي شروط غير متوفرة لتضارب المصالح وتداخل أجندات السيادة والهيمنة والأمن الإقليمي. أما التدخل العسكري الذي تسعى إليه بعض القوى المدنية فلن يجدي، وقد جُرب في العراق وأفغانستان، وسيكون بمثابة مضادات حيوية داخل الجسد السوداني تفاقم الأزمة. كما أن برنامج الحد الأدنى بين القوى المدنية يواجه تحديات تجعل حدوثه واستقراره شبه مستحيلين.

أسئلة مفتوحة

- أبقت الندوة عدداً من الأسئلة مفتوحة للنقاش والمتابعة:
- كيف يمكن ضمان الالتزام بأي برنامج اقتصادي بعد أي تغيير سياسي، في ظل تاريخ من نقض الاتفاقيات من برنامج الحرية والتغيير إلى اتفاقية جوبا؟
- هل يمكن تطبيق الحلول الاقتصادية في مناطق سيطرة الدعم السريع بالفاعلية نفسها المتاحة في مناطق الجيش؟
- ما آليات وقف استخدام التجويع سلاحاً في ظل غياب ثقة الطرفين بالمنظمات الدولية وقوافل الإغاثة؟
- هل الرباعية الدولية قادرة على تقديم حل فعلي، أم أن تضارب مصالح الدول الأعضاء في مجلس الأمن يجعل ذلك مستحيلاً؟
- ما الإجراءات العملية لحماية الحق في



داليا الروبي

أنا محظوظة بأسرة داعمة

«لازم تتغير فكرة أنو كل
البيدخل المجال العام
لازم يقبل بالتشهير
والترهيب»

منذ عدة سنوات تنشط الإعلامية داليا الروبي في المجال الإعلامي والسياسي، وقد شغلت منصب المستشارية الإعلامية لرئيس الوزراء عبد الله حمدوك إبان حكومة ثورة ديسمبر 2018، والآن تدير منصة (نؤار ميديا). في هذه المقابلة توجه الروبي نقدًا لخطاب الكراهية وتطرح رؤيتها في أهمية التعقب القانوني للانتهاكات التي تظال الأفراد على الإنترنت، خصوصًا الصحفيات والناشطات، وتقول إن «الفضاء الرقمي ليس مساحة بلا قانون، وحرية التعبير لا تعطي الحق في التشهير بالناس أو تهديدهم أو مس كرامتهم وسمعتهم».



داليا الروبي، كنتِ ولا تزالين من أكثر الإعلاميات السودانيات تعرضًا لخطاب الكراهية والشائعات والمعلومات المغلوطة. كيف أثرت هذه الحملات على حياتك الشخصية وعلى علاقتك بالإعلام والجمهور؟

زي كثير من النساء والرجال المتمسكين بقناعاتهم وقيمهم ومبادئهم، كان لا بد إنني أتعامل مع تبعات حملات التشهير والإساءة الاستهدةفتني وبستهدف غيري، وبالطبع كان عندها أثر، بشكل أو بآخر، على حياتي الشخصية وعلى أسرتي.

لكن أنا وجدت طريقتي في الاستمرار والتمسك بكل المؤمنة بيهو، وممارسة حقي في التعبير عن مواقف، من غير ما أضطر للانخراط بطريقة مباشرة مع الجمهور أو الظهور في وسائل الإعلام. طريقتي كانت من خلال عملي في «نوار ميديا»، إلى جانب شريكة (عزة هاشم) وفريق رائعين أعتز بالعمل معهم جدًا ومواصلين مع بعض إنتاج محتوى إعلامي يسلط الضوء على كل البنؤمن بأنه مهم للسودان: السلام والتعايش السلمي، العدالة والحقوق، والحرية والحكم المدني والتحول الديمقراطي.

الحملات دي لم ولن تثنييني عن التزامي تجاه السودان. لكن استمراري في العمل ما بيعني إنني أقبل البيحصل أو أتعامل معه باعتبارها أمرًا طبيعيًا. حأواصل في الدفاع عن قناعاتي، وبرضه حأواصل في الدفاع عن حقي في حماية نفسي من التشهير والإساءة والأذى المتعمد.

عندما تتحول المعلومة الكاذبة أو الشائعة إلى خطاب كراهية تتناقله المنصات ويصدقها البعض، كيف كنتِ تتعاملين معها؟ هل كنتِ تواجهينها مباشرة، أم تفضلين الصمت وترك الوقت والحقيقة يردان عليها؟

أواجهها بأني استمر فيما أفعله. ففي مرات كثيرة بتكون حملات التشهير من النوع ده مؤثرًا على أنه البنقدمه بيزعج جهة ما، أو بيتحدى مصالحها. واستمرار أعداء السلام والحكم المدني في اللجوء لهذه الأساليب يعني بالنسبة لي أنهم حاسين بأنه في من يتحدى خطابهم ومشروعهم.

وقلة ظهوري في الفضاء الإعلامي العام ما مفروض تتفسر على أنه صمت، لأنه «نوار» أثبتت مرارًا أن عندنا صوت وأنا ماحنسمح لحملات التشويه والترهيب إنها تدفعنا للتخلي عن حقيقتنا أو مبادئنا.

وفي الوقت نفسه، في فرق بين أني أرفض استنزاف نفسي في الرد على كل إساءة، وبين أني أسمح بأنه الممارسات دي تمر من غير مواجهة. فلما تتجاوز المعلومات المضللة حدودها وتصبح تشهيرًا أو خطاب كراهية أو أذى يعاقب عليه القانون، عندها أوأمن بأنه المسألة تصبح ضرورية.

تعرضت خلال مسيرتك لمحاولات متكررة للنيل من صورتك وسمعتك، بعضها تتجاوز النقد المهني إلى ما يشبه اغتيال الشخصية؛ ما الذي كان أصعب عليك: الكلام الذي قيل عنك، أم رؤية أشخاص تعرفينهم يصدقونه أو يشاركون في ترويجه؟

أظن أنه خيبة الأمل الأكبر بتحصل من رؤية أشخاص، سواء كانوا من البنعرفهم شخصيًا أو مجرد مواطنين سودانيين زينا، بيصدقوا الأكاذيب وخطاب الكراهية، وبيعيدوا نشرهم، بل وأحيانًا بيحتشدوا حولهم.

بالنسبة لي، المسألة هنا بتتجاوز البيقال عن شخص بعينه. هي بتكشف عن مشكلة أكبر بكثير، وبتمثل عقبة في طريق رحلتنا الجماعية نحو سودان عادل وحر وأمن ينعم بالسلام.

لكن خيبة الأمل ما بتعني الهزيمة، وما حتمنعا أبدًا من مواصلة العمل والالتزامات الأخذناها على عاتقنا من أجل وطننا الحبيب، السودان.

كيف استطعتِ النجاة نفسيًا وإنسانيًا من هذا النوع من الاستهداف؟ هل كان لك أمر محدد هو الملاذ، أم أن هناك أشخاصًا أو قناعات أو تجارب ساعدتك على ألا تسمح لي خطاب الكراهية بأن يغير صورتك عن نفسك؟

أنا محظوظة بأسرة داعمة، ودائرة قريبة قوية، ومجتمع مدني أوسع أظهر قدرًا كبيرًا من الصمود والإصرار خلال هذه الرحلة الصعبة والمهمة من أجل السودان. وهم مدركين أنه الأمر ما بيتعلق بي كشخص فقط، وأنه النوع ده من الاستهداف أصبح، للأسف، يُقدّم وكأنه «ثمن الحياة العامة» في السودان.

وده تحديدًا وأنا رافضة إنني أطبع أو أتعامل معه باعتبار أنه أمرًا طبيعيًا.

فكرة أن كل البيدخل المجال العام لازم يقبل بالتشهير والترهيب وانتهاك كرامته، تم استخدامها طويلاً كأداة لإسكات الأصوات وتثبيط أصحاب المواقف المعارضة في السودان.

أزمة السودان، بل نبحت أيضًا في جذورها. والمراجعة دي من المفترض أنها تبدأ من أنفسنا، وتمتد لبنية الدولة السودانية وممارساتها منذ نشأتها.

ما حنقد نعالج خطاب الكراهية بصورة حقيقية من خلال حملات وسائل التواصل الاجتماعي أو القوانين وحدها. التغيير لا بد أنه يحدث أيضًا في دولتنا وحكوماتنا، وثقافتنا، وبيوتنا، ومجتمعاتنا. فمن غير حرية وسلام وعدالة حقيقيين، سيظل خطاب الكراهية يلاحقنا، لأنه المظالم الما بتلقى حل، والظلم المتراكم، بيولدوا الغضب والكراهية، وفي نهاية المطاف مزيدًا من العنف.

وعشان كده بقول لكل البيكتب أو بيكرر أو بينشر كلام مؤذ عن إنسان آخر: الكلمات عندها عواقب. وحرية التعبير ما بتلغي المسؤولية عن العواقب دي. قبل ما تنشر أي شيء، اسأل نفسك: هل هو صحيح؟ ليه بتنشره؟ وشنو حجم الأذى الممكن أساهم فيه؟ لا يمكن لمجتمع أنه يطالب بالحرية والسلام والعدالة، وفي الوقت نفسه يتخلى عن المسؤولية والإنسانية في الطريقة البيتحدث بيها عن الآخر.

مؤخرًا كانت لديك قضية في المحكمة تم تداولها، ما حيثياتها وما الحكم القضائي الذي تم فيها؟

بدأت القضية بعد نشر محتوى على وسائل التواصل الاجتماعي استخدم فيه المتهم اسمي وصورتني واسم شركتي، ووجه لي اتهامات خطيرة تمس سمعتي كشخصية مهنية، من

والعقلية دي لازم تتغير.

هناك قوانين وتشريعات وأدوات مجتمعية يمكن من خلالها مواجهة التشهير وحملات خطاب الكراهية. وأنا ملتزمة بأني أكون جزءًا من جهد أوسع ما بيهدف بس لمكافحة التضليل والتشهير، وإنما أيضًا لتغيير الفكرة السائدة بأنه الحياة العامة بلا حدود أو مسؤولية أو مساءلة.

الحرية تأتي معها المسؤولية والمساءلة. وأنا بطبق المبادئ دي على حياتي وعملي، وبتوقع الأمر نفسه من الآخرين. ما مفروض أي إنسان يتنازل عن كرامته أو حقوقه لمجرد أنه اختار أنه يكون جزءًا من العمل العام.

بعد كل ما تعرضت له، ماذا ترك خطاب الكراهية في داخلك؟ هل جعلك أكثر حذرًا وانغلاقًا، أم أكثر قوة وتصالحًا مع نفسك؟ وماذا تقولين اليوم لمن يكتب أو ينشر معلومة عن إنسان دون أن يعرف حجم الأذى الذي يمكن أن تسببه كلمة واحدة؟

بالنسبة لي، خطاب الكراهية ليس مجرد ظاهرة مرتبطة بوسائل التواصل الاجتماعي أو بسلوك أفراد. بل هو انعكاس لمشكلات أعمق داخل المجتمع السوداني، ولصراعات ومظالم اتراكمت عبر تاريخنا وظللنا، مرارًا، نتجنب مواجهتها أو نضعها تحت السجادة.

على مدى عقود، أنكرنا في كثير من الأحيان عمق المشكلات دي، وطمانًا أنفسنا بترديد جملة إننا «شعب طيب». وبالتأكيد هناك الكثير من الطيبة في مجتمعاتنا، لكن لا بد إننا نمتلك الشجاعة لمواجهة الحقائق الثانية الموجودة إلى جانب هذه الطيبة. خطاب الكراهية جزء من مشكلة أكبر بكثير. فالتفاوتات التاريخية والمستمرة، والعنف الممارسته الدولة السودانية عبر مراحل مختلفة، تركت

آثارها على التعليم، وتوزيع الموارد والسلطة، والخطاب الديني، والثقافة والفنون. وعشان كده خطاب الكراهية واحد من إشارات إنذار عديدة بتورينا إننا لازم ما نكتفي بمعالجة أعراض





إنو الخطوة دي ممكنة.
أنا قدمت البلاغ
ومشيت في الإجراءات
القانونية للنهائية
عشان التجربة
نفسها تكون جزءاً
من رسالة الحملة.
وبعدها أطلقنا سلسلة
حلقات «شايفنك» لتبسيط
الخطوات للناس: كيف تحمي
نفسك رقمياً، كيف توثق الإساءة
والتشهير، ومتى وكيف ممكن تلجأ
للقانون.

والرسالة بالذات للنساء والرجال المتعرضوا
للتشهير والتهديد هي: ما تسكتوا وما تتنازلوا
عن حقوقكم. الخطوة ممكن تكون أبسط مما
متخيلين، وأنا حبيت أبدأ بنفسي وأقدم
نموذجاً حقيقياً قبل ما أطلب من الآخرين
يعملوا نفس الشيء.

ما توقعاتك بشأن الأثر الذي
ستتركه مثل هذه القضايا؟ وهل
ستسهم في الحد من التعدي على
الآخرين؟

أتمنى أن تساهم مثل هذه القضايا في
تغيير ثقافة بدأت تنتشر في وسائل التواصل
الاجتماعي، وهي الاعتقاد بأن الشخص
يستطيع أن يقول أي شيء عن الآخرين، وأن
يطلق الاتهامات والشائعات ويمس سمعتهم
وكرامتهم حتى لو من خلف شاشة من دون
أن يتحمل مسؤولية ما ينشره. عندما يعرف
الناس أن هناك حدوداً قانونية واضحة وأن
التشهير وخطاب الكراهية والإساءة يمكن أن
تترتب عليها عواقب حقيقية، أعتقد أن ذلك
سيجعل البعض يفكر مرتين قبل التعدي على
الآخرين.

لكن بالنسبة لي، الأثر الأهم يتجاوز الردع
القانوني. أتمنى أن تشجع هذه القضية
أشخاصاً آخرين، وخصوصاً النساء اللاتي
يتعرضن لحمات تشهير وإساءة منظمة،
على ألا يصمتن أو يعتبرن ما يحدث لهن جزءاً
طبيعياً من الوجود في المجال العام. من حقنا
أن نختلف وأن ننتقد بعضنا البعض، لكن هناك
فرقاً كبيراً بين الاختلاف والنقد من جهة، وبين
التشهير والإساءة والتحريض من جهة أخرى.
اللجوء إلى القانون ليس محاولة لإسكات النقد،
بل هو دفاع عن هذا الحد الفاصل وعن حق كل
إنسان في حماية كرامته وسمعته.

بينها اتهامات بالخيانة
وتلقي أموال من
جهات أجنبية للعمل
ضد مصالح وسيادة
السودان، بالإضافة إلى
عبارات مسيئة تمس
الشرف والاعتبار.

ومع إنو دي ما أول
مرة أواجه فيها ادعاءات
وحملات من النوع ده، المرة دي
قررت ما أتعامل معاها باعتبارها
مجرد إساءة على السوشيال ميديا

وأسكت عنها، وإنما ألجأ للقانون وأقدم بلاغاً
رسمياً. كان ذلك في الإمارات. وبعد التحقيق
والمحاكمة، أدانت المحكمة المتهم بعدة جرائم
مرتبطة بالإساءة والتشهير عبر وسائل تقنية
المعلومات، والاعتداء على الخصوصية بقصد
الإضرار، ونشر محتوى من شأنه إثارة خطاب
الكراهية والإخلال بالأمن والنظام العام. وصدر
بحقه حكم بالحبس لمدة سنة أشهر، مع الاكتفاء
بالمدة التي قضاها في الحجز رهن التحقيق (4
أشهر)، بالإضافة إلى الغرامة والإبعاد النهائي
عن دولة الإمارات.

بالنسبة لي، أهمية القضية ما في الحكم بس،
وإنما في الرسالة البيرسها الحكم: إنو الفضاء
الرقمي ما مساحة بلا قانون، وحرية التعبير
ما معناها إنك عندك الحق تشهر بالناس أو
تهدهم أو تمس كرامتهم وسمعتهم. واتهامات
زي العمالة والخيانة، لما تطلق من غير دليل
وتمس سمعة وحقوق الآخرين، ما مفروض
نتعامل معاها باعتبارها مجرد اختلاف
سياسي أو كلام عابر على السوشيال ميديا.
والحكم ده بيجي في وقت الصحفيات
والناشطات السودانيات بيتعرضن فيه بصورة
متزايدة لحمات تشهير وتحريض منظمة
على الإنترنت، خاصة النساء العاملات في
الإعلام والمجال العام والملفات المرتبطة بالحرب.
واتهامات الخيانة والعمالة بقت واحدة من أكثر
الأدوات المستخدمة لمحاولة إسكات الأصوات
 وإخراج النساء من الفضاء العام، في ظل غياب
شبه تام للمساءلة داخل السودان نفسه.

وعشان كده، بالنسبة لينا في (نوار)،
القضية ذاتها كانت أول خطوة عملية في
حملة «شايفنك». ما كنا عايزين نعمل حملة
تقول للناس بس: «دافعوا عن حقوقكم والجأوا
للقانون». كنا عايزين نبدأ بنفسنا، ونقدم
نموذجاً حقيقياً وعملياً من داخل نوار يوري



السودان على أعتاب التسوية تتآكل التحالفات وتنتقل صناعة السلام إلى الخارج حاتم أيوب أبو الحسن

يرى الكاتب أن السودان يقترب من تسوية سياسية مع تراجع قدرة الأطراف الداخلية على حسم الحرب، وتآكل التحالفات التي جمعتها مواجهة خصم مشترك دون اتفاق على شكل الدولة ومستقبل الحكم.

ملخص

يحدد ثلاثة مسارات محتملة: استمرار الحرب والاستنزاف، أو هدنة تمهد لمفاوضات غير حاسمة، أو تسوية شاملة تقوم على مشاركة مدنية وإصلاح المؤسسات العسكرية والأمنية ومعالجة جذور الصراع.

يشير إلى أن الضغوط الدولية قد تدفع المتحاربين نحو وقف القتال، لكن مصالح القوى الخارجية المرتبطة بالبحر الأحمر والقرن الأفريقي قد تجعل السلام صفقة تُصاغ بعيداً عن إرادة السودانيين.

يؤكد الكاتب أن التحدي لا يقتصر على وقف الحرب، بل يتطلب مشروعاً وطنياً مدنياً يؤسس لدولة المواطنة والعدالة والمساواة، محذراً من تسوية تعيد إنتاج الأزمة وتقاسم السلطة بين النخب المسلحة والسياسية.

تتجدد عبر دورات الصراع من الجنوب إلى دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق، وصولاً إلى الحرب الراهنة التي اتسعت أثارها لتشمل معظم البلاد.

هنا تتقدم الساحة الدولية إلى مركز المشهد. فالدول المؤثرة لا تنظر إلى السودان باعتباره أزمة إنسانية فحسب، بل باعتباره جزءاً من معادلة أوسع تتصل بالبحر الأحمر، والقرن الأفريقي، وأمن الحدود، وحركة التجارة، وموازن النفوذ الإقليمي والدولي. ولذلك فإن الدفع نحو وقف الحرب لا ينفصل عن مصالح هذه القوى، ولا يمكن افتراض أن جميعها تتبنى الرؤية نفسها لمستقبل السودان.

وقد يتحول الضغط الدولي، عندما تقترب به أدوات سياسية واقتصادية ودبلوماسية مؤثرة، إلى عامل يفرض على الأطراف المتحاربة الانتقال من حسابات الحسم العسكري إلى حسابات التسوية. لكن الخطر يكمن في أن يتحول السلام إلى صفقة بين القوى القادرة على التأثير في الميدان، بينما يترك السودانيون خارج عملية تحديد مستقبلهم.

فالسلام الذي يُصنع تحت الضغط الخارجي قد يوقف إطلاق النار، لكنه لا يضمن وحده إنهاء أسباب الحرب. ويمكن للتفاهات الدولية أن تفتح الطريق أمام التسوية، غير أن استدامتها تظل رهينة بقدرة السودانيين على تحويلها إلى عقد سياسي واجتماعي جديد، لا إلى إعادة توزيع للمواقع بين النخب المسلحة والسياسية. أما مستقبل السودان القريب، فتبدو أمامه ثلاثة مسارات محتملة. الأول هو استمرار الحرب مع تصاعد الضغوط الدولية، بما يعني مزيداً من الاستنزاف العسكري والاقتصادي وتفكك الروابط الاجتماعية. والثاني هو الوصول إلى هدنة أو وقف لإطلاق النار يفتح الباب أمام مفاوضات سياسية، دون أن يحسم بالضرورة قضايا السلطة والجيش والعدالة الانتقالية. والثالث هو التوصل إلى تسوية أوسع تعيد ترتيب المرحلة الانتقالية على أساس مشاركة مدنية حقيقية، وإصلاح المؤسسات العسكرية والأمنية، ومعالجة جذور التهميش والصراع على الموارد والسلطة.

ولا يتساوى احتمال هذه المسارات، كما أن الانتقال من أحدها إلى الآخر سيعتمد على حسابات الأطراف السودانية، ومقدار الضغط الدولي، ومدى تقاطع مصالح القوى الإقليمية. غير أن المؤكد أن استمرار الحرب لن يحفظ التحالفات القائمة إلى الأبد، وأن أي طرف يراهن

لم تعد الأزمة السودانية تُقرأ فقط من خلال موازين القوة في ميادين القتال، ولا من خلال الخطابات السياسية التي تتبادلها الأطراف المتحاربة وحلفاؤها، بل أصبحت تُقرأ بصورة متزايدة من خلال التحولات في المواقف الدولية، وتآكل التحالفات الداخلية، وتراجع قدرة القوى السودانية على إنتاج مشروع وطني موحد ينهي الحرب ويؤسس لمرحلة جديدة من الحكم. السودان اليوم اقترَب من لحظة تتقدم فيها إرادة التسوية الدولية على قدرة الأطراف الداخلية على التحكم في مسار الصراع. لكن ذلك لا يعني أن السلام أصبح أمراً محسوماً، وإنما يشير إلى أن الحرب بدأت تستنفد مقومات استمرارها السياسي، حتى وإن احتفظت بعض أطرافها بقدرات عسكرية تسمح لها بمواصلة القتال.

المفارقة أن القوى التي دخلت الحرب تحت شعارات متباينة، أو تحالفت على أساس مواجهة خصم مشترك، تجد نفسها أمام سؤال مؤجل لم يعد ممكناً الهروب منه مهما تظاهرت بالانسجام:

ماذا بعد الحرب، ومن يملك حق تحديد مستقبل الدولة السودانية؟

هي لحظة الحقيقة التي كشفت هشاشة التحالفات التي جمعت بين قوى عسكرية وسياسية واجتماعية مختلفة. التي توافقت على مواجهة عدو مشترك دون الاهتمام بالمستقبل على شكل الدولة، أو طبيعة الحكم، أو توزيع السلطة والثروة، أو العلاقة بين المؤسسة العسكرية والقوى المدنية. وحين تتراجع وحدة الهدف العسكري أو تتغير الحسابات الإقليمية والدولية، تظهر التناقضات التي كانت الحرب تؤجل انفجارها.

في المعسكر المتحالف مع القوات المسلحة، لا تبدو المصالح متطابقة بالضرورة بين المؤسسة العسكرية والقوى السياسية والتيارات الأيديولوجية والحركات المسلحة. فلكل طرف حساباته بشأن السلطة بعد الحرب، وموقعه في الدولة، وحدود التنازلات المقبولة في أي تسوية سياسية. وقد يتحول التحالف الذي جمعته ضرورات المعركة إلى ساحة تنافس على شرعية تمثيل الدولة واحتكار القرار الوطني. وفي المقابل، لا يعني تماسك أي تحالف مضاد، أو امتلاكه خطاباً سياسياً بديلاً، أنه قادر وحده على بناء سلام مستدام. فالمشكلة السودانية أعمق من انتصار طرف على آخر؛ إنها أزمة دولة ومواطنة وعدالة وتوزيع للسلطة، ظلت



فحسب، بل إلى تسوية تاريخية تنهي منطق احتكار الدولة بواسطة القوة، وتعيد تأسيس العلاقة بين المركز والأقاليم على قاعدة المواطنة المتساوية، وتضمن أن تكون المؤسسات العامة ملكاً لجميع السودانيين، لا غنيمة لتحالف منتصر أو مكافأة لطرف شارك في الحرب. اللحظة الفاصلة التي يواجهها السودان ليست بين الحرب والسلام فقط، بل بين سلام يعيد إنتاج الأزمة، وسلام يؤسس لدولة جديدة. فحين تتآكل التحالفات الداخلية وتتقدم الضغوط الدولية، قد تصبح التسوية أقرب من أي وقت مضى، لكن السؤال الحاسم سيظل: هل يدخل السودانيون هذه التسوية بوصفهم أصحاب مشروع وطني، أم يجدون أنفسهم مجرد أطراف في اتفاق صاغ الآخرون شروطه؟ ذلك هو جوهر المعركة السياسية المقبلة؛ معركة الانتقال من وقف الحرب إلى تأسيس الدولة، ومن تقاسم السلطة إلى إعادة تعريفها، ومن شرعية السلاح إلى شرعية المواطنة

على استنزاف خصومه حتى النهاية قد يجد نفسه أمام تسوية ترسم شروطها في غيابه أو على حساب مصالحه.

وفي تقديري، فإن المرحلة المقبلة قد تشهد انتقالاً تدريجياً من الصراع على السيطرة العسكرية إلى الصراع على شرعية التسوية نفسها. وعند هذه النقطة، لن تكون القوة وحدها كافية لضمان النفوذ السياسي؛ إذ ستصبح القدرة على تقديم مشروع وطني مقنع، وبناء تحالفات اجتماعية واسعة، والاستجابة لمطالب المدنيين، عناصر أساسية في تحديد من يستطيع التأثير في مستقبل البلاد.

التحدي الأكبر أمام القوى المدنية هو ألا تكتفي بمراقبة التنافس بين العسكريين أو انتظار ما ستقرره العواصم الخارجية. فغياب مشروع مدني متماسك يترك المجال مفتوحاً أمام الأطراف المسلحة لإعادة إنتاج السلطة بأشكال مختلفة، حتى لو انتهت الحرب رسمياً. إن السودان لا يحتاج إلى تسوية تنهي المعارك



أربعة أعوام من الحرب رحلة عمر بين النزوح واللجوء

رضوان بلال

ملخص

بدأت رحلة رضوان بلال من المناقل، مروراً بعدد من المدن السودانية، قبل أن تمتد إلى إريتريا وليبيا ومصر وأوغندا والسعودية وكينيا، في رحلة متواصلة بحثاً عن الأمان والاستقرار.

يقول بلال إن أربعة أعوام من الحرب سرقت منه سنوات عمره وإحساسه بالحياة، إذ فقد متعة الوصول وفرحة اكتشاف الأماكن، بينما رحل أشخاص أحبهم دون أن تتاح له فرصة لقائهم، وظل المستقبل محاطاً بالقلق وعدم اليقين.

لم تكن محطاته رحلات سياحية، بل محاولات متكررة للنجاة، واجه خلالها تعثر السفر وإعادة الرحلات من المطارات، ليجد نفسه مضطراً إلى البدء من جديد كلما ظن أنه اقترب من وجهته.

مع استعداده للتوجه إلى الرياض، يأمل أن تنتهي رحلة الترحال بمحطة للاستقرار، مؤكداً أن وراء كل نازح ولاجئ حكاية وأوجاعاً لا تسجلها جوازات السفر، ومختتماً بالدعاء بوقف الحرب والعودة الآمنة إلى الأهل والديار.



شبيهاً من عمري، ومن إحساسي بالحياة، ومن قدرتي على الفرح والدهشة.

صرت أصل إلى المدن فلا أشعر بمتعة الوصول، وأغادرها دون أن أشعر بمرارة الرحيل كما كنت أفعل من قبل. تتشابه الطرق، وتتكرر المطارات، وتصبح المسافات مجرد أرقام، بينما يظل السؤال واحداً: إلى أين هذه المرة؟ وهل يمكن أن تكون المحطة القادمة مكاناً للاستقرار، لا مجرد استراحة قبل رحلة أخرى؟

والأشد إيلاماً أن العمر يمضي، وأن كثيراً ممن أحبهم رحلوا عن هذه الدنيا خلال هذه السنوات. غادروا دون أن تتاح لنا فرصة اللقاء كما تمنينا، ودون أن نعرف متى تنتهي هذه الحرب، ومتى نعود إلى حياة يمكن فيها للإنسان أن يطمئن على أهله وأصدقائه، وأن يخطط للغد دون أن يخشى أن يسرق منه الطريق كل شيء.

أحياناً أشعر أنني لم أفقد سنوات من العمر فحسب، بل فقدت معها أجزاءً من نفسي. ذلك الإنسان الذي كان يفرح بالوصول، ويندهش من الأماكن الجديدة، ويحلم بما سيأتي، صار أكثر تعباً وأقل قدرة على الاحتفاء بالحياة.

غداً إلى الرياض، محطة أخرى في رحلة لم أختَر بدايتها، ولا أعرف أين تنتهي.

لكنني أكتب هذه الكلمات لا لأشكو السفر، ولا لأحصي ما مررت به، بل لأقول إن وراء كل نازح ولاجئ حكاية لا تظهر في جواز السفر، وأوجاعاً لا تسجلها أختام الحدود، وأعماراً تمضي في انتظار يوم عادي، يوم لا يحتاج فيه الإنسان إلى التفكير في وجهته القادمة، لأنه ببساطة وجد مكاناً آمناً يستطيع أن يسميه بيته.

أربعة أعوام من الحرب وما زلنا نحاول أن ننجو، لا أن نعيش كما ينبغي للحياة أن تُعاش. اللهم أوقف هذه الحرب، وارحم من رحلوا، واحفظ من تبقوا، وردنا إلى أهلنا وديارنا سالمين، فقد تعبنا من الرحيل، واشتقنا إلى حياة لا نضطر فيها إلى البدء من الصفر كلما ظننا أننا وصلنا.

لم أكن سائحاً يبحث عن المتعة، ولا مسافراً يطارد الدهشة في مدن العالم. كنت نازحاً ولاجئاً، أبحث عن الأمان، وعن مكان أستطيع أن ألتقط فيه أنفاسي، وأشعر فيه أن الحياة ما زالت ممكنة.

بدأت رحلة النزوح من المناقل، ثم ربك، فجبيل، موية، وسنار، وسنجة، والقضارف، وكسلا، وتسني، وأسمرا. ثم عدت بالطريق نفسه إلى القضارف، ومنها إلى بورتسودان، قبل أن أعود مرة أخرى إلى القضارف.

ومن هناك بدأت رحلة لجوء أخرى: عطبرة، الدامر، دنقلا، المثلث، الكفرة، أجدابيا، سرت، مصراتة، طرابلس، ورقدالين.

ثم رحلة لجوء جديدة: بنغازي، القاهرة، عنتيبي، كمبالا، بيالي.

ومن بيالي إلى جدة، وينبع، والمدينة المنورة، ثم العودة إلى عنتيبي وكمبالا، ومنها إلى نيروبي، ثم جدة مرة أخرى، وغداً بإذن الله إلى الرياض.

هذه ليست قائمة مدن زرتها، ولا حكاية مسافر جمع الأختام في جوازه. هذه محطات من عمر تفرق بين المطارات والحدود ومحطات الانتظار، ومن قلب أنهكه البحث عن الاستقرار. في مطار عنتيبي، أعيدت رحلتي مرتين. في المرة الأولى كنت في طريقي إلى الرياض، لكن ظروف الإيغولا أوقفت الرحلة وأعادني من حيث جئت. وفي المرة الثانية كانت وجهتي أديس أبابا، لكن عدم وجود تذكرة عودة أعادني إلى نقطة البداية مرة أخرى.

حتى المطارات التي يمر بها الناس عابرين نحو وجهاتهم، أصبحت بالنسبة لي أماكن تختبر قدرتي على الاحتمال، وتعلمني أن الوصول ليس دائماً نهاية الطريق، وأنك قد تحمل تذكرتك وأملك وأحلامك، ثم تجد نفسك مضطراً إلى البدء من جديد.

أربعة أعوام من الحرب سرقت مني الكثير. لم أفقد البيوت والأماكن المألوفة وحدها، بل فقدت



حسن موسى.. عبد الله أب سفة.. هل الفنان مريض نفسي؟

ملخص

يرصد التقرير الجدل حول العلاقة بين الفن والاضطرابات النفسية، مستعرضاً نماذج لفنانين عالميين ارتبطت أسماؤهم بالاكتئاب واضطرابات نفسية، ومتسائلاً عما إذا كان الألم النفسي محفزاً للإبداع أم أن الربط بينهما مجرد صورة نمطية.

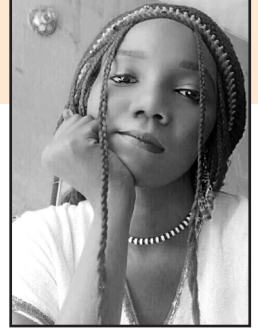
تعتبر التشكيلية سارة البدرى أن حساسية الفنان ليست ضعفاً، بل قدرة على استيعاب الصدمات وتحويلها إلى فن ومقاومة، فيما يرى الفنان عبد الله محمد الطيب «أب سفة» أن ممارسة الإبداع وسط التجاهل والظروف الصعبة تعكس تماسك الفنان وقدرته على المواجهة.

ترى اختصاصية الأمراض النفسية د. أمل إبراهيم أن حساسية الفنان المفرطة، إلى جانب عوامل أخرى مثل تعاطي المخدرات، قد تزيد احتمالات تعرضه للاضطرابات النفسية، رغم غياب دراسات محددة تحسم العلاقة.

تتباين الآراء بين اعتبار الفن وسيلة للهروب من الخوف والحرمان، ورؤيته تعبيراً عن القلق والألم الإنساني والاجتماعي. ويخلص الجدل إلى أن المعاناة قد تتحول إلى مادة للإبداع، لكنها لا تعني بالضرورة أن الفنان مريض نفسياً.

«الفنان ليس هشاً، لكنه أكثر حساسية واستجابة للواقع».

جالا زهاء الطاهر



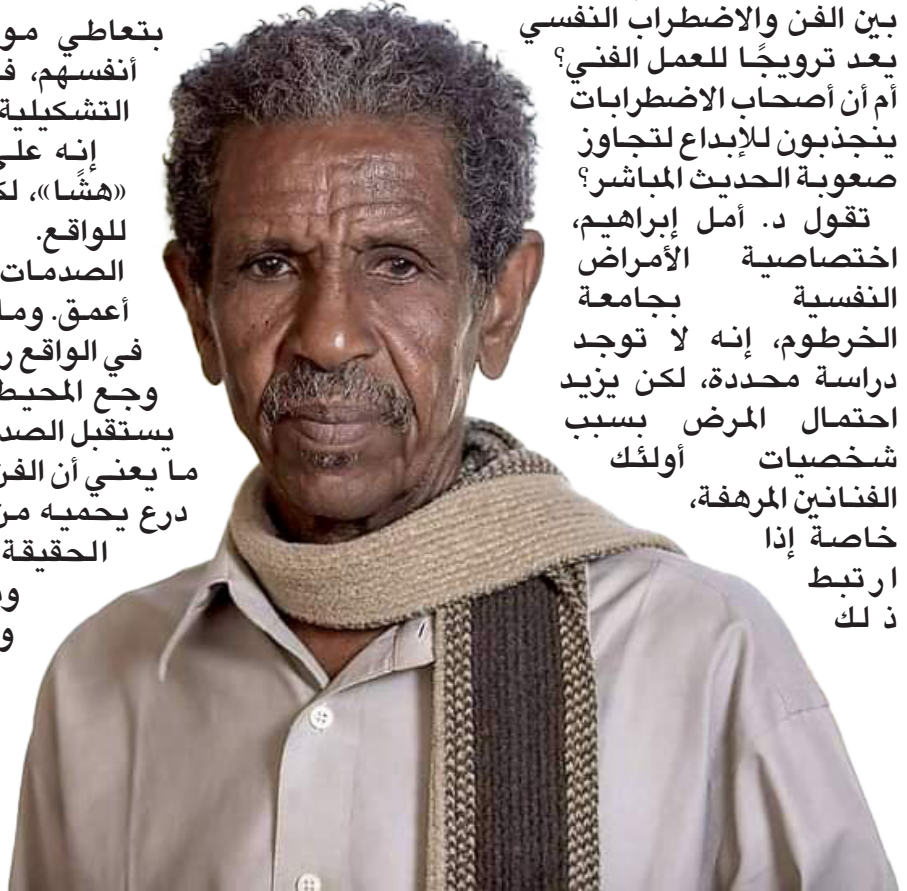
لفترة طويلة من الزمن ارتبطت الفنون بالأمراض النفسية والاجتماعية في الثقافة الشعبية. ومن أبرز الأسماء التي ارتبطت

بالمريض النفسي الفنان، فنسنت فان جوخ، المصاب بمرض ثنائي القطب. والفنان إدوارد مونش، صاحب لوحة (الصرخة) الشهيرة، الذي ثبت أنه مصاب بالاكتئاب. والتشكيلية فريدا كاهلو، المصابة كذلك باكتئاب حاد. وبيكاسو كان مصاباً بالاكتئاب. وفي مجال الكتابة والشعر، هناك الكاتب همنغواي، المصاب بثنائي القطب، وسيلفيا بلاث وفيرجينيا وولف كانتا مصابتين باضطرابات. لكن السؤال هو: ما طبيعة هذا الارتباط؟ هل، كما يقول فرويد، يتحول الصراع اللاواعي والعصاب إلى منتج إبداعي حين تعجز الأنا عن اختباره واعياً بسبب المحظورات؟ أم أن هذا الربط

بين الفن والاضطراب النفسي يعد ترويحاً للعمل الفني؟ أم أن أصحاب الاضطرابات ينجذبون للإبداع لتجاوز صعوبة الحديث المباشر؟ تقول د. أمل إبراهيم، اختصاصية الأمراض النفسية بجامعة الخرطوم، إنه لا توجد دراسة محددة، لكن يزيد احتمال المرض بسبب شخصيات الفنانين الموهبة، خاصة إذا ارتبط ذلك

بتعاطي مواد مخدرة. أما آراء الفنانين أنفسهم، فجاءت متباينة. تقول الفنانة التشكيلية البارزة، سارة البدري: إنه على العكس تماماً، الفنان ليس «هشاً»، لكنه أكثر حساسية واستجابة للواقع. يستقبل جهازه العصبي الصدمات والتفاصيل الإنسانية بشكل أعمق. وما يظهر للناس ك«هشاشة» هو في الواقع رهاقة حس وعمق يجعله يحمل وجع المحيطين به، والأجمل هو أن الفنان يستقبل الصدمة ويحولها إلى فن ومقاومة، ما يعني أن الفن بالنسبة له ليس رهاقية. هو درع يحميه من الانهيار وطريقة يوثق فيها الحقيقة.»

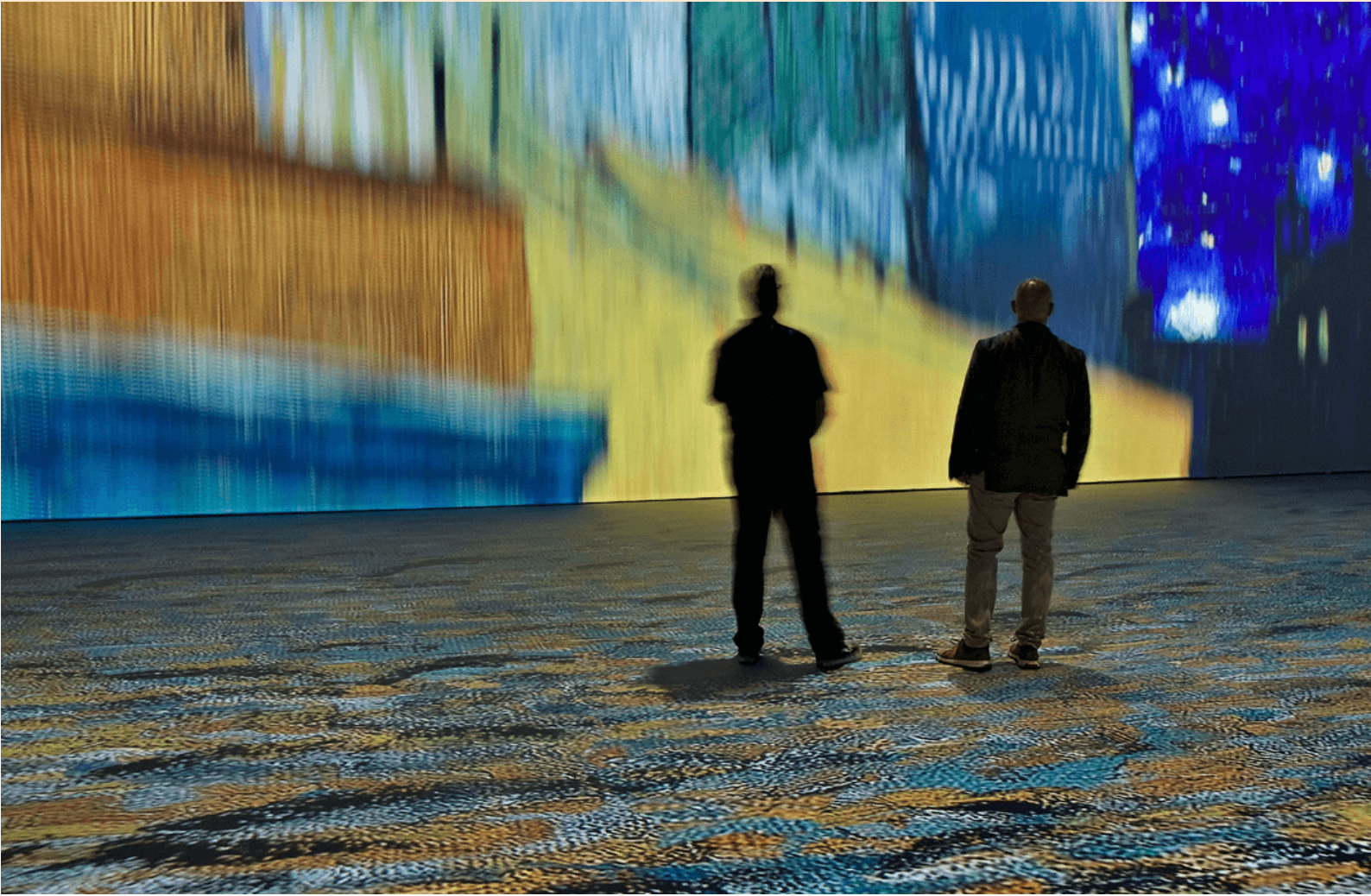
ويتفق معها الفنان التشكيلي والكاتب عبد الله محمد الطيب (أب سفة)، إذ يقول: أعتقد أن الفنان متماسك نفسياً وقادر على مواجهة الظروف العصيبة، خاصة بالنسبة لنا كتشكيليين، يكفي أنه يمارس



«ما يظهر للناس كهشاشة هو في الواقع رهاقة حس وعمق يجعله يحمل وجع المحيطين به».

«الفنان يستقبل الصدمة ويحوّلها إلى فن ومقاومة».

«الفن بالنسبة له ليس رفاهية، هو درع يحميه من الانهيار وطريقة يوثق بيها الحقيقة».



وهذا «اللازم» أكذوبة كبيرة ومريحة يُعزي بها هؤلاء «الناس» أنفسهم عن المخاطرة التي تتربص بهم في منعطفات الحياة، أعني مخاطرة اكتشاف ذواتهم كـ«حساسين»، شأنهم شأن أي فنان.

يأتي الفن من القلق الوجودي، من الغيابات التي تتخذ شكل كارثة نووية، من الحب غير المكتمل، والملذات الناقصة، إنها اعطاب الفنان، وجوهر إبداعه في ذات الوقت، الألم الذي يأبى إلا أن توثقه قصيدة أو قصة ما، الذاكرة في هياجها الماكر، تلتهم الفنان من الداخل، الفنان الذي يصرخ بها، ربما الفن هو الصرخات الصامتة لأمراضنا الاجتماعية والنفسية، كما يقول الشاعر عزوز

عمله بل وحياته في ظل شروط معادية لا تقدم له سوى التجاهل والإهمال، ومع هذا يستمر في العمل والإنتاج.

سألنا الشاعر محمد عزوز، فقال إن الفن نفسه هو خلل نفسي، ينقل الفنان من واقع ما يرفضه إلى واقع آخر، وهو يأتي أحياناً كمحاولات هروب من مشاعر الخوف والحرمان، والحنين، نحو ابتكارات لغوية أو فنية.

أما الفنان العالمي حسن موسى، فيقول إن الفنانين فئة مفهومية لا تطبق صفة الجمع، وكل فنان معلق من عصبية فرادته التي لا تشبه أي فرادة ثانية، لكن الناس الفاليتين (وهيهات) من تعريف «الفنان» تعودوا أن ينظروا إلى الفنانين كـ«ناس حساسين أكثر من اللازم».

«عبد الله محمد الطيب «أب سفة»: «أعتقد أن الفنان

متماسك نفسياً وقادر على مواجهة الظروف العصيبة».



أزهري محمد علي: امتداد مدرسة الشعر الثوري المقاوم في السودان دراسة في البنية والدلالة

عثمان عبدالله فارس

ملخص

تتناول الدراسة تجربة الشاعر أزهري محمد علي بوصفها امتداداً لمدرسة الشعر الثوري السوداني التي يمثلها محجوب شريف وحميد والقدال، مع احتفاظه بخصوصية فنية وفكرية مستمدة من تجربته النقابية والسياسية.

تبرز قصيدة تبرز قصيدة «خريف الدم» نموذجاً لتحول شعره إلى ملحمة تراجيدية توثق مجزرة فض اعتصام القيادة العامة، مستفيدة من الرموز الشعبية والدينية والإيقاع المتصاعد للتعبير عن الفاجعة الجماعية ومواصلة النضال.. «خريف الدم».

وتوضح الدراسة أن أزهري يوظف التراث الديني والصوفي والإنساني والشعبي لبناء خطاب شعري مقاوم، يتجاوز الاحتجاج السياسي المباشر إلى نقد السلطة واستغلال الدين، مع التركيز على قيم الحرية والكرامة والإنسانية.

تخلص الدراسة إلى أن أزهري محمد علي طوّر أدوات الشعر الثوري عبر المزج بين التجربة الميدانية والتكثيف الرمزي والنزعة الصوفية، مضيفاً بُعداً إنسانياً ونقابياً إلى مدرسة المقاومة الشعرية السودانية.



الملخص:

تُعنى هذه الدراسة بتناول تجربة الشاعر السوداني أزهرى محمد علي (مواليد قرية المكنية التابعة لمنطقة المتمة بولاية نهر النيل، 1954م)، بوصفها امتداداً نقدياً لتيار «المدرسة الثورية» في الشعر السوداني المعاصر، المتمثل في تجارب: محجوب شريف (1948-2014م)، وحميد (1956-2012م)، والقدال (1951-2021م). وتهدف الدراسة إلى مقارنة الخصائص البلاغية والدلالية والإيقاعية المميّزة لشعره، والكشف عن آليات توظيفه للتراث الإنساني والديني والشعبي، ومقدار إسهامها في تشكيل خطاب شعري مقاوم يتخطى الوصف السياسي المباشر نحو التأسيس الرمزي لخطاب نقدي بديل. منهجياً، تتبنى الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تفكيك البنى النصية واستنطاق دلالاتها، والمنهج المقارن التاريخي لتقصي نقاط التقاطع والتمايز بين تجربة أزهرى وسلفه من رواد التيار الثوري؛ بغية تتبع مسار التطور اللولبي والتحويلات البنيوية (رأسياً وأفقياً) التي شابت خطاب المقاومة الشعري في السودان عبر تعاقب الأجيال واختلاف السياقات التاريخية.

الكلمات المفتاحية:

الشعر السوداني المقاوم، أزهرى محمد علي، محجوب شريف، محمد الحسن سالم حميد، محمد طه القدال، التراث الإنساني.
1. الإطار النظري والمفاهيمي
1,1 تعريف المصطلحات:

الشعر الثوري المقاوم:

يُقصد به ذلك النمط من الكتابة الشعرية الذي يتبنى موقفاً نقدياً من هياكل السلطة السياسية والاجتماعية، ويسعى من خلال استراتيجيات بلاغية ورمزية إلى تفكيك الخطاب السائد، وتقديم رؤية بديلة للجماعة والهوية والمستقبل. ويتميز هذا الشعر بأنه لا يكتفي بالتنديد، بل يؤسس لـ«لغة بديلة» (Alternative Discourse) تمنح الجماعة المقهورة أدوات التسمية والوصف.

المدرسة الشعرية:

لا تُقصد بهذه العبارة تنظيماً مؤسسياً أو منهجاً موحداً، بل تشابهاً في المرجعية الفكرية والموقف السياسي والخيارات البلاغية، يجمع



بين شعراء يتباعدون في الأجيال
لكنهم يتقاطعون في «الرؤية»
و«الصوت».

المثقف المنتج:

مفهوم يُستعان به لوصف الشاعر
الذي لا يكتفي بالموقف التعبيري، بل
يدمج بين الفعل السياسي والإبداع
الفني في مشروع متكامل، وهو
ما يميز تجربة أزهرى محمد علي
بوصفه نقابياً وناشطاً سياسياً
إلى جانب كونه شاعراً.

1,2 الإشكالية البحثية:

يتساءل البحث عن الآليات
التي مكّنت أزهرى محمد علي من
تحويل تجربته النضالية (النقابية
والسياسية والجماهيرية) إلى
خطاب شعري يحمل طابعاً مميزاً،
وما هي نقاط الالتقاء والافتراق
بينه وبين تجارب «الثلاثي الثوري»
(محبوب شريف، حميد، القدال)،

وكيف أسهمت مرجعيته الفكرية الجمهورية/
الصوفية في بلورة رؤية إنسانية تتجاوز
الحدود الإيديولوجية الضيقة؟
1,3 فرضيات الدراسة:

- أن شعر أزهرى محمد علي يمثل تطوراً
«لولبياً» (Spiral Development) في مسار الشعر
السوداني المقاوم، حيث يستعيد عناصر من
تجارب السلف لكنه يضيف إليها طبقة رمزية
مستمدة من التراث الصوفي والقصصي
الإسلامي.

- أن استلهام التراث الديني والشعبي في
شعره يخدم بناء «ذاكرة جماعية» بديلة
تتجاوز خطاب السلطة الرسمي.

2. المرجعية الفكرية والثقافية: الجذور والمنابع

1,2 الفكر الجمهوري/الصوفي:

ينتمي أزهرى محمد علي إلى بيئة ثقافية
متجذرة في الفكر الصوفي الجمهوري، وهو
ما يمنح تجربته بعداً إنسانياً كونياً. يتسم
الفكر الجمهوري بانفتاحه على التراث الثقافي
العالمي، وحرية التأمل، والتسامح الديني، وهو
ما ينعكس في شعر أزهرى من خلال:

- الانفتاح على المرجعيات المتعددة: القرآن
الكريم، السيرة النبوية، التراث المسيحي،
والتراث الشعبي.

- الإنسانية كقيمة عليا: تجاوز الخطاب

الطائفي أو الإثني إلى خطاب إنساني شامل.
2,2 البيئة المحلية: الحصاحيصا
شكّلت مدينة الحصاحيصا (وسط السودان)
بيئة حاضنة للإبداع الثقافي منذ السبعينيات.
وقد أسهم منتدى الحصاحيصا للآداب والفنون
(محاف) في تقديم فضاء للتجربة الشعرية
الناشئة، كما أن علاقة أزهرى بالفنان، المغني
والشاعر الأستاذ الراحل/ مصطفى سيد أحمد
(1953-1996) شكّلت محوراً مهماً في تطوره
الفني والإنساني.

3. استراتيجيات استلهام التراث: بين الديني
والإنساني

1,3 التراث الإسلامي: التحديث والمقاربة
النقدية

يستلهم أزهرى محمد علي التراث الإسلامي
استلهاً «نقدياً»، أي أنه لا يقتبس فحسب،
بل يُعيد سياقته ويضعه في مواجهة الواقع
المعاصر.

أولاً: الاقتباس القرآني والتحديث:

يظهر ذلك في استخدامه لصور قرآنية
محدثة، كما في قوله:

«الليل إذا عسعس والصبح إذا تنفس»

حيث يحول الصورة القرآنية (من سورة
التكوير) إلى إيقاع شعري يعبر عن لحظة

ثانياً: المقارنة الجسورة:

4,2 ملحمة «خريف الدم» أو «القيادة العامة»:
تحليل بنيوي
تُعد هذه القصيدة نموذجاً للتحول من
«القصيدة السياسية» إلى «الملحمة التراجيدية»،
حيث تتجاوز التنديد إلى بناء فضاء رمزي
للفاحشة.
أولاً: البنية الزمنية والمكانية:
الزمان:
يتأرجح بين لحظة الاعتصام السلمي («زي
يوم الوقوف بعرفة») ولحظة المجزرة («في
جرر الأفاعي السامة».)
المكان:
يتحول من «الشرفة» (فضاء عام مفتوح) إلى
«القلعة المشيد سوراً» (فضاء مغلق/سجني).
ثانياً: الصور الرئيسية:
الصورة الدالة المصدر التراثي
سرب القماري الجماعة السلمية/الضحية
التراث الشعبي
«جرر الأفاعي السامة» السلطة القاتلة
القصصي الإسلامي
«خريف الدم» الفاجعة الجماعية الاستعارة
المكنية (كنية عن الموت)
«هرم المواعيد» تراكم الألم التاريخي الرمزية
الهندسية

ثالثاً: التحولات الإيقاعية:

يبدأ النص بإيقاع هادئ (المدح/السلامة)
لينتقل إلى إيقاع تراجيدي (الطامة/الأفاعي)،
ثم إلى إيقاع ثوري (تسقط كتائب الجنجويد).
وهذا التدرج الإيقاعي يعكس «قوساً درامياً»
(Dramatic Arc) يماثل البنية التراجيدية
الكلاسيكية.

رابعاً: التشابك التراثي-السياسي:
يظهر التأثير بمحجوب شريف في:
«العسكري الفراق بين قلبك الساساق
وبيني هو البندم»
ويتجاوزه أزهرى إلى:
«يا عار القيادة العامة»
حيث يتحول الخطاب من «الفراق العاطفي»
إلى «الفضيحة السياسية» (العار)، وهو تحول
يعكس «تكثيفاً» (Intensification) في اللهجة
النقدية.
يتجلى أثر المنهج المقارن التاريخي هنا في

يتجاوز أزهرى سرد السيرة النبوية أو
سيرة الأولياء إلى المقارنة النقدية بينهم وبين
«الأنبياء الكذبة» من الطغاة المعاصرين. وهنا
يظهر استخدامه لشخصيات تاريخية ذات دلالة
رمزية:

الشخصية التاريخية الدلالة الرمزية في
النص الوظيفة البلاغية
أبو لهبا الشخصية المناقفة المعركة للخيرا
تشخيص العدو الداخلي
الحجاج بن يوسف الثقفي الديكتاتورية
القاسية التشبيه السياسي
(رغم تحفظ الدراسة على هذا التشبيه)
ملاحظة منهجية:

يثير الكاتب الأصلي تحفظاً على تشبيه
البشير بالحجاج، معتبراً أن الحجاج صاحب
أفضال «وضع النقاط على حروف المصحف»،
بينما البشير لا يُذكر إلا بـ«دمنا الذي تسلق
الجدران». وهذا التحفظ يستدعي تسجيله
كملاحظة نقدية في سياق دراسة «استراتيجيات
التشبيه السياسي» في الشعر السوداني.
3,2 التراث الإنساني:

المسيحية والقيم الكونية:
يتجاوز أزهرى الإطار الإسلامي إلى الإطار
الإنساني، فيستشهد بالمسيح (عليه السلام)
كرمز للتضحية والسلام، وهو ما يعكس انفتاح
المرجعية الجمهورية:
«شغلوا بالنبي والمسيح واتقاسموها رتب
رتب»

حيث تظهر «الرتب» كمفهوم يرمز إلى تقسيم
السلطة للشعوب، مستغلة الدين أيديولوجياً.
4. الشعر والنضال المباشر: من الخطابة إلى
الملحمة

4,1 السياق التاريخي: من الإنقاذ إلى ديسمبر
يندرج شعر أزهرى محمد علي في سياق
نضالي متصل:
المرحلة الزمنية الحدث السياسي الموقف
النضالي
1989 | انقلاب الإنقاذ الانخراط في هيئة
الدفاع عن الحريات العامة بالحصاحيصا
1990-2018 | عهد الإنقاذ المشاركة في الندوات
الجماهيرية والنشاط النقابي
ديسمبر 2018 | الثورة السودانية المشاركة
والقيادة في المليونيات

رصد قفزة نوعية لخطاب المقاومة بين جيلين؛ فبينما كانت قصيدة محبوب شريف تاريخياً تقف عند حدود رصد المفارقة العاطفية والطبقية بين العسكري والمواطن («العسكري الفراق بين قلبك الساساق وبينني هو البندم»)، نجد أن التطور التاريخي للسلطة وظهور نموذج (كتائب الجنجويد ودعامة المسخرة) في ثورة ديسمبر فرض على أزهري محمد علي الانتقال بالمقارنة من الحيز العاطفي إلى الحيز الوجودي والسياسي العنيف («يا عار القيادة العامة»). هذا التحول التاريخي حوّل الإيقاع من غنائية محبوب شريف الهادئة إلى ملحمة تراجيدية صاخبة عند أزهري، مما يثبت أن لغة المقاومة تتطور لولبياً لمواجهة عنف السلطة المتصاعد تاريخياً.

5. التراث الشعبي والألعاب: تجديد الرمز
5,1 «شليل ما راح»: من اللعبة إلى الملحمة
يستلهم محمد طه القidal لعبة الأطفال الشعبية:

«شليل وين راح»

«شليل وين راح

أكلو التمساح

شليل وينو

أكلو الدودو»

ويستخدمها ليُعيد توظيفها في سياق ثوري جديد.

محمد طه القidal:

«شليل ما راح شليل ما فات

شليل عند المسورو حرق بقالو حصاد»

أزهري محمد علي في (فاطمة السمحة):

فاطمة حبيبة الأطفال

ضاقَت المُرّة ما ضاقت

فازّة بسيمها في قلب الضلام فانوس

غرسنها في الأرض نيراب

لا كملت ولا حاقت

ولا نقر عريقا السوس

نقاط التميز:

العنصر عند القidal عند أزهري

البنية أسئلة وأجوبة تأكيديات

الإيقاع إيقاع اللعبة والزجل إيقاع المدح

والزجل

الدلالة التطمين (ما راح) التجذر والاستمرار

المكان محدّد (التقانت، المسور، الحراز) غير

محدد

يضيف القidal طبقة «الجغرافيا النضالية»

(حرازنا، دليب، درب التبليدية) مما يحول اللعبة

الشعبية إلى «أغنية نضالية» محلية الهوية. منظوراً إليها عبر المنهج المقارن التاريخي، تكتسب اللعبة الشعبية (شليل) دلالة متحركة زمنياً؛ فالشاعر محمد طه القidal وظّف اللعبة في سياق تاريخي ارتبط ببيئة جغرافية ونضالية محددة تعتمد على التطمين وتجذر الأرض والزراعة («شليل عند المسور مرق بقالو حصاد»). أما عند انتقال الرمز تاريخياً إلى تجربة أزهري محمد علي في قصيدة (فاطمة)، نجد الرمز يتجاوز محليته الجغرافية ليتماهى مع البعد الصوفي والكوني للإنسان المقهور؛ حيث تتحول اللعبة من «أغنية نضالية محلية» عند القidal إلى «ميقات تجلّ» وصبر ممتد في مواجهة الظلام عند أزهري («فازّة بسيمها في قلب الضلام فانوس»). هذا الانتقال يوضح كيف يتسع الرمز الشعبي تاريخياً ليتسع للمفاهيم الفكرية المعاصرة.

6. المقارنة والتميز: أزهري محمد علي والثلاثي الثوري
6,1 محاور المقارنة:

المحورا محبوب محمد شريفا محمد الحسن
سالم حميدا محمد طه القidal أزهري محمد علي

المرجعية الفكرية الماركسية السودانية
الماركسية السودانية اليسار/التراث الشعبي
الصوفية/النقابية

الإيقاع التفعيلة المستحدثة الموسيقى
الداخلية/النثر الشعري إيقاع الأغاني والألعاب
التفعيلة + الزجل + الإيقاع الصوفي الجمهوري
التراث التراث الشعبي السوداني التراث
الإنساني لشمال السودان التراث الشعبي
السوداني التراث الإنساني المتعدد + الصوفي
اللغة عامية متناغمة/فصحى/عامية رمزية
عامية شعبية انتقال بين الفصحى والعامية
والزجل

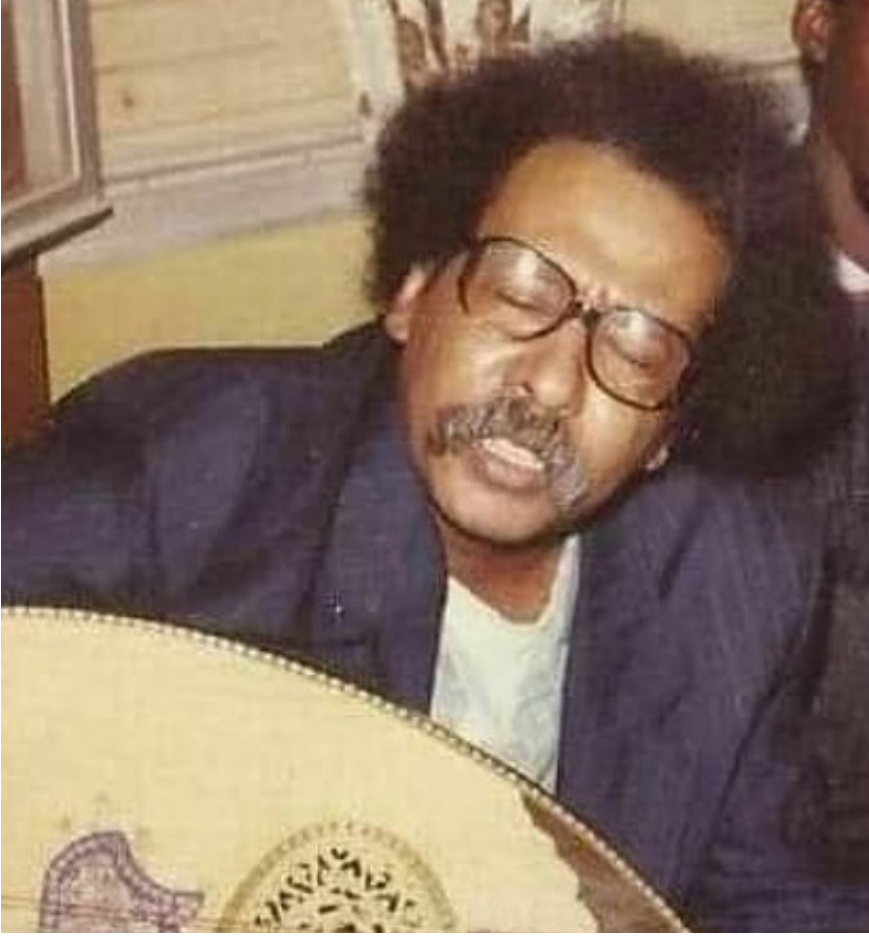
الموقف من الحكم العسكري رفض مطلقا
رفض نقدي رفض ساخرا رفض تراجيدي +
تفكيك رمزي

6,2 الخصوصية الأزهريّة:

يمكن حصر تميز أزهري محمد علي في:
- التراجيديا الصوفية: تحويل الألم الجماعي
إلى «لحظة تجلّ» صوفية («والواحدة ميقات
التجلي / ميقات صعود الثورة»).

- النقابية: إضافة بُعد «نضال العمال» إلى
الشعر المقاوم، وهو ما يغيب عند السلف.

- التجربة المباشرة: مشاركته الميدانية في
التظاهرات الجماهيرية ومعاينته لأحداث



مجزرة القيادة العامة في
إضفاء بُعد توثيقي على
النص، مما منحه قيمة
«شهادة العيان» (Eyewitness
Testimony).

- التكتيف الرمزي: الجمع
بين الرمز الديني (النبي،
المسيح)، والرمز الشعبي
(شليل)، في نسيج رمزي
متكامل .

خاتمة

تُعد الفنون والآداب عموماً،
بما في ذلك الشعر، نتاجاً
لتراكم تاريخي ومعرفي
يخضع لسنن التطور التي
تحكم سائر المظاهر الثقافية
الإنسانية. وفي هذا السياق،
يُمثل المنجز الشعري لأزهري
محمد علي انعكاساً لمسار
ممتد من المناهضة المستمرة
للأنظمة الاستبدادية؛ إذ
أسهم، انطلاقاً من موقعه
كنقابي متمرس، ضمن الحركة

العمالية في قيادة معارضة صلبة ضد نظام
الإنقاذ إبان سنواته الأولى، وذلك إثر انتهاج
السلطة سياسات أدت إلى تقويض الحريات
النقابية واللجوء إلى التسريح التعسفي
للعاملين.

كما أن للوسط الاجتماعي الذي شب فيه
أزهري دوراً فاعلاً ومؤثراً في تطور موهبته
الشعرية، فقد كانت مدينة الحصاصيصا تعج
بالنشاط الإبداعي والثقافي منذ السبعينيات
وحتى أيام الإنقاذ الكالحة. لم يتوقف النشاط
الإبداعي والثقافي، بل تقلص وأصبح محصوراً
في منتدى الحصاصيصا للآداب والفنون -
(محاف)، إضافة لذلك كله علاقته المتميزة جداً
وشريكه في السكن، الفنان الراحل الجميل/
مصطفى سيد أحمد، له الرحمة والرضوان.

النتائج

أسفرت الدراسة، عبر تطبيقها للمنهج
الوصفي التحليلي والمنهج المقارن التاريخي
في تفكيك تجربة الشاعر أزهري محمد علي،
عن جملة من النتائج الفكرية والفنية، نوردها

على النحو الآتي:

1. أثبتت المقارنة التاريخية أن شعر أزهري
محمد علي يمثل تطوراً «لولبياً» حقيقياً في
مسار المدرسة الثورية السودانية المعاصرة؛
فهو لا يقف عند حدود محاكاة سلفه من
الرواد (محبوب شريف، وحמיד، والقدال)،
بل يستوعب خصائصهم الفنية (كالغضب
السياسي، والرمزية الإنسانية، واستلهام الوعي
الشعبي) ويعيد إنتاجها في قالب تراكمي
يواكب مستجدات الواقع السياسي المعاصر.
2. كشف التحليل النصي أن الخلفية الفكرية
(الجمهورية/الصوفية) لأزهري محمد علي
أمدت خطابه الشعري ببُعد إنساني كوني
تجاوز الأيديولوجيات السياسية الضيقة؛
وظهر ذلك جلياً في قدرته على دمج الرموز
الدينية والإنسانية المتعددة (القرآنية
والمسيحية) وتوظيفها نقدياً لمواجهة تزييف
السلطة واستغلالها الأيديولوجي للدين.
3. رصد المنهج المقارن التاريخي تحولاً
أسلوبياً في شعر المقاومة المعاصر؛ إذ تحول
النص عند أزهري من «القصيدة النضالية
المباشرة» إلى «الملحمة التراجيدية الصاخبة»

5. رَسَّخت الدراسة مفهوم «المثقف المنتج» عبر تجربة أزهرى، موضحة أن تجارب العمل النقابي الميداني المتراكم منذ عهد الإنقاذ الأول مروراً بمنتدى (محاف) بالحصاحيصا ورفقة الفنان مصطفى سيد أحمد، قد منحت النص عمقاً واقعياً أضاف بُعد «نضال العمال الكادحين» كركيزة أساسية في بنية شعر المقاومة المعاصر.

2. العناية بـ«التاريخ الشفهي التوثيقي» (Oral History) للأدباء والمبدعين النقابيين
لربط التحولات النصية بسياقاتها السياسية والميدانية الواقعة

- أولاً: المصادر الأولية (دواوين الشعراء)
1. شريف، محجوب. (1986). ديوان العساكر والأطفال. الخرطوم: دار شهدي للنشر.
2. علي، أزهرى محمد. (1997). مشروع الحلم الفسيح. (د.م): طبعة محلية مستنسخة (د.ن).
3. علي، أزهرى محمد (2014). طوبى للغرباء. (د.م): طبعة محلية مستنسخة (د.ن).
4. علي، أزهرى محمد. (ب.ت). ديوان خريف الدم. مأخوذ من موقع الشاعر الإلكتروني.
5. حميد، محمد الحسن سالم. (2005). حصر

ثالثاً: مصادر تاريخية وصحفية
تقرير توثيقي شفهي وحقوقى، استناداً إلى
شهادات عيان وناجين من الأحداث عن مجزرة
فض الاعتصام وأسماء المتورطين فيها، واعتمد
على ثلاثة مصادر، وهي:

1. الكاتبان لهذا التقرير شهود عيان على
المجزرة، ناجيان، تمكنا من توثيق بعض
الجرائم التي شاهدها.
2. معلومات من عساكر ضمن من فضوا

الاعتصام.

3. توثيقات أخرى تم الحصول عليها من آخرين شهود عيان نجوا من المجزرة.

الملاحق

ملحق (1)

مقاطع من قصيدة القيادة العامة، «خريف الدم»

في شارع القيادة العامة
من كل حطة وفرقة

فجينا الأرض ووقفنا

دي الوقفة التشوفها قيامه

ماراحت شمار في مرقة

بتزيدنا ونزيديا وسامة

يوم جرد الحساب بالورقة

حاسب نفسك اللوامة

حاسب والمتاريس درقة

والشجر البيمشي يمامة

عينو علي الرغيف والطريقة

وانت علي المعاك يتامي

بينك والمشارع فرقة

والبحر الكبير دوامة

قول لحسين هناك في الشرفة

حمدالله الوصلنا سلامة

زي يوم الوقوف بي عرفة

والناس هناك أياما

شاهرين الهتاف سلمية

رافعين الأيادي علامة

أتنين بالكثير في المية

والباقي بنتمو شهامة

لو تصبر علينا شوية

والصبر إن كمل نتسامي

فوق كل الجراح الحية

والنار التذكي ضراما

ما بتعرف كلمة أحياء

والنضم الوراهاو ملامة

والعمر البروح إيدية

هدر في مسخرة دعامة

ما بناخد فداهاو الدية

ما بنقبل قصادو غرامة

نحننا علي الفداء إتواعدنا

وإتعاهدنا حب وكرامة

زي سرب القماري سعدنا

في لحظة وقوع الطامة

إتوسمنا خير وقعدنا

في جحر الأفاعي السامه

شن طعم القيادة بعدنا

شن معناهاو طولة القامة

في القلعة المشيد سورا
قائلين الوراها نشامه
في ذاكرة شعوب محفورة
في صدر المعارك شامة
تبت دوشكتنا المأجورة
تاكل من حالالا حراما
تتلامع سماحة صوره
وأولادنا بتموت قدما
يا عار القيادة العامه
(...)

والواحدة ميقات التجلي
ميقات صعود الثورة
في هرم المواعيد
زغرودة والشارع يقوم
وتبدا الملاحم بالزغاريد
من وين بنبداها الحكايات
يا حرقنا المختصر المفيد
أنفض حيل الكلمة
وإنفضت ملهمات
يا دمنا المسفوح قبائل العيد
نتلاقي في وهج البشارات
والمعاني الخالده في بيت القصيد
دقت النوبات ودندنة الأناشيد
للولاد المارقة حوبات
الشهيد تلو الشهيد
ويا خريف الدم سلامات
نحننا بي موتنا بنزيد
والبموت شان وطنو ما مات
بتولد من أول جديد
جينا من رحم البسالات
جوننا من بره الأجاويد
خلينا بالننا علي البلاد
ختولنا في الجرح المراويد
جات كلاكلات إيد علي إيد
بري شمبات المسيد
جبره وأمدر
والحشود المارقة من كبري الحديد
إنت بتكيد والشعب يفعل ما يريد
يحيا الكفاح وينبغي
وتسقط كتائب الجنجويد
ملحق (2)

مقاطع من قصيدة «حليوة» للشاعر محمد طه القدال:

حليوة «شليل»

(...)

بقول غنوات .. بقول غنوات
في البلد البسير جنياها لقدام ..

وفى الولد البسل ضرعاتو فى العرضة ويطير
فى الدارة صقرية ..
ولو السمحة تلت إيد ومدت جيد تقوم شايله
هاشمية
يشيل شبال ختة ريد .. وفرحة عيد .. و غيمة
روح .. وحمرة عين و ايدية
وفى الولد البشيل مدقاو قولة خير على
القمرة

يقابل الجاية متحزم ويقابل الجاية متلزم
سلام فاسك على أرضك يبقى عذيلة يا بيضاء
ويبقى زفاف غنت ليه قمرية
قبال حول تغيم غيمة قبلية
ترش الدارة والحدة الصعيد الحلة
يا مرحب حباب الصفة فى النسمة الصعيدية
يا هجرة نهار الليل
لما الليلة بدرية

فحيح جنياتنا فى الحدة الصعيد الحلة
يا قمحاتنا هو لبلب
يا تمراتنا هو لبلب
ويا اللوز الفتق فى الوادى هو لبلب
ويا سمحاتنا يا قمحاتنا هو لبلب ..
ويا البحر الطمح مدادى هو لبلب
ويا حجواتنا يا دعواتنا هو لبلب
شليل وين راح ..

يكون خير الخريف فاتنا
وزى برق السماك الجاية دغشية
وزى زغرودة للبطن الكبارية
مرق من شامة القمر
ومجرتق بوداعة الله

ومقدم بالعدل يبراك
أبشروا تعالوا يا جنيات
شليل ما راح .. شليل ما فات
شليل عند المسور مرق بقالو حصاد
شليل فوق التقانت قام خضار وبلاد
شليل مشوار .. شليل مسدار
شليلنا أرضنا يا جنيات

شليل ما راح .. شليل ما فات
حرازنا شليل .. شليلنا دليب
شليلنا دليل على البلدات بعد درب التبليدية
شليل ما راح .. شليل ما فات
شليل قايم نصايص الليل يتمم ليلو وردية
مزارع بات على عشقين تراب بلدو
وسماح فوق بت مزارعية

ملحق (3)

مقاطع من قصيدة فاطمة:
فاطمة خبارة ما مرقت على المطرة

ولا لاقت إيديها الغيث
مُعلّقة روحها في حبل الصبر قادوس
ولا كفت من الدعوات
على التاكوه باب الروح
ولا فاقت من الفاتوها
في بحر الصبر بتكوس
فاطمة حبيبة الأطفال
ضاقت المُرّة ما ضاقت
فازّة بسيمها في قلب الضلام فانوس
غرسنها في الأرض تيراب
لا كملت ولا حاقت
ولا نقر عريقا السوس

الحواشي

حسين خوجلي: إعلامي سوداني، أثار جدلاً
واسعاً بتصريحاته خلال ثورة ديسمبر 2018،
حيث قلل من عدد المتظاهرين.

الحجاج بن يوسف الثقفي (41 هـ - 95 هـ /
661 م - 714 م): هو أحد أبرز وأقوى الشخصيات
الإدارية والعسكرية في التاريخ الإسلامي،
وتحديداً في العصر الأموي. تولى حكم
الحجاز ثم العراق والمشرق في عهد الخليفة
عبد الملك بن مروان وابنه الوليد بن مروان،
تعد شخصيته من أكثر الشخصيات جدلاً في
التاريخ؛ إذ يجمع المؤرخون بين كونه رجل
دولة حازماً وبانياً عبقرياً، وبين كونه حاكماً
بطاشاً وقاسياً.

تعريب الدواوين: ساهم بشكل رئيسي في
تحويل لغة الإدارة والدواوين الرسمية من
الفارسية والرومية إلى اللغة العربية.

نقط وإعجام المصحف: أمر نصر بن عاصم
ويحيى بن يعمر بنقط حروف المصحف
الشريف وضبطه بالتشكيل، لحماية القراءة من
اللحن (الخطأ اللغوي) بعد دخول غير العرب
في الإسلام.

الرؤية السياسية والعسكرية: تراه رجل
دولة من الطراز الأول، امتلك فصاحة وبلاغة
نادرة (خطبته الشهيرة في أهل الكوفة
نموذج للخطابة العربية)، واستطاع إنقاذ
الدولة من التفكك وإرساء الأمن واستقرار
الخلافة.

الرؤية الإنسانية والدينية: تنتقده بشدة
بسبب إفراطه في القسوة وسفك الدماء. ويُعاب
عليه حصار مكة وضرب الكعبة بالمنجنيق،
وقتل عدد من الأعلام والعلماء، كان من أبرزهم
التابعي الجليل سعيد بن جبير.



عن جيل يرثي نفسه ملاحظات حول رثاء التيجاني وحيدر

عبد الماجد عيش

يتناول عبد الماجد عيش مراثي المثقفين السودانيين للدكتورين التيجاني عبد القادر وحيدر إبراهيم، معتبراً أنها لا تراثي الراحلين فحسب، بل تعكس أيضاً جيلاً يستعيد آماله وتجربته وسط انهيار الدولة والحرب والشتات.

ملخص

ينتقد الكاتب غلبة العاطفة والمثالية على المراثي، وتصوير الراحلين بصور مكتملة تتراجع فيها التناقضات والمواقف السياسية، إلى جانب الميل إلى تجاوز الخلافات الفكرية احتراماً للموت، رغم ما شهدته البلاد من عنف وصراعات.

يبرز المقال التباين الفكري بين الراحلين؛ إذ ارتبط التيجاني بمشروع الحركة الإسلامية وتأصيله دينياً، بينما انشغل حيدر بنقد الإسلام السياسي وتفكيك البنى الثقافية التي تعيد إنتاج السلطة، وأسس مركز الدراسات السودانية لتعزيز التنوع والتوثيق.

يخلص إلى ضرورة قراءة المثقف كما كان في حياته، بأفكاره ومواقفه وأخطائه، دون منحه قداسة بعد رحيله، معتبراً أن المراثي تكشف تعقيدات العلاقة بين الفكر والسياسة والتجربة الشخصية في تاريخ النخبة السودانية.

عندما يفارق المثقف الحياة تتحول سيرته، بصورة أو بأخرى، إلى جزء من الذاكرة العامة، ويصبح رحيله مناسبة للتوقف عند أفكاره ومواقفه، وكذلك عند علاقته بمراحل الحياة العامة التي عاشها وشارك في تشكيلها.

في 17 سبتمبر الماضي رحل بالعاصمة القطرية الدوحة الدكتور التيجاني عبدالقادر، ثم بعد تسعة أيام، لحقه الدكتور حيدر إبراهيم الذي أعلنت وفاته بالقاهرة. وقد أثار رحيلهما حزناً واسعاً في أوساط المثقفين السودانيين، فتدفقت المراثي من زملائهما، ومن الذين عرفوا أدوارهما السياسية والفكرية، كل من موقعه ومن زاوية نظره.

وبالنظر إلى الاختلاف الفكري والسياسي العميق (لدرجة التناقض) بين الراحلين ومن كتبوا رثائهما نرى أنه يمكن النظر إلى النصوص التي كتبت في رثائهما، بأكثر من كونها نصوصاً عاطفية وجدانية عن الفقد والرحيل. إذ نلاحظ أنها تكشف عن صورة جيل كامل وهو ينظر إلى نفسه وإلى ماضيه وتجاربه.

الجيل الذي عاش التحولات السياسية والفكرية الكبرى في السودان، وشهد المعارك الفكرية والسياسية حول الهوية والدولة والسلطة والثروة والثقافة، ثم معارك السياسة وصعود (الحركة الإسلامية) إلى السلطة، وما أعقب ذلك من تصاعد للأزمات السياسية والثقافية، ثم الحرب فحالة الانهيار الشامل والشتات.

وعليه، يمكن القول إن المراثي، بقدر ما تتضمن رثاء الفقيدين، تتضمن أيضاً رثاء هذا الجيل لنفسه، لكان نصوص الرثاء لا تتحدث عن الراحلين وحدهما، بل تتحدث عن الأحياء أيضاً: الذين تشبثوا بالذكريات المشتركة، ولحظات البدايات، والأمال العريضة، ثم انتهوا إلى مشاهدة جوانب كبيرة من تاريخهم وهو يتداعى ويغيب.

الرحيل بوصفه سؤالاً عن الوطن:

لم تكتف المراثي بالتعبير عن الحزن، بل جعلت من الفقد سؤالاً أكبر عن وطن يرحل مثقفوه بعيداً عنه، وهو ما لا يمكن النظر إليه بوصفه مصادفة قدرية؟ الغالبية العظمى، إن لم يكن جميع كتاب المراثي، هم خارج الوطن. والسؤال، إذن، عن تاريخ الاختيار والاضطرار السياسي والثقافي الذي يدفع بالمثقف السوداني إلى المنفى كما في حالة التيجاني الذي اختار مغادرة السودان منذ العام 1996، أم اضطراره إلى اختيار المنفى كحالة حيدر الذي غادر السودان في 2012.

كانت عبارات مثل «الرحيل بين العواصم، زمن

الحرب، الظلام»، حاضرة بقوة في المراثي برغم اختلاف وجهة نظر الكتاب في تقويم الظروف وفي تفسير الأسباب، لكن الكتاب يجتمعون في توجيه السؤال عما حدث للبلاد التي كان من الطبيعي أن يعيش مثقفوها فيها ويرحلون وهم أيضاً فيها.

نذكر أن المراثي هي نصوص تستعيد الذاكرة وتعمل على تثبيتها، بأبعادها الاجتماعية والثقافية والسياسية. واستدعى رحيل الراحلين رؤيتهما لمشكلة السودان وأزمته. فالتيجاني، ومنذ سنوات شبابه المبكرة، كان قد اختار حزب (الإخوان المسلمين) السياسي، وكان يرى أن أزمة السودان لا تنفصل عن سؤال السلطة السياسية وكيفية توجيهها وفق مرجعية برنامج (الإخوان المسلمين). وتجده قد وظف كل إنتاجه الفكري لإثبات أن مشروع الإخوان المسلمين السياسي يجد أصوله ومسوغاته في النصوص الدينية: كتابه: أصول الفكر السياسي في القرآن المكّي، وفي التجارب التاريخية الإسلامية. فيما ركزت مراثي الدكتور حيدر على أن مشروعه الفكري اتجه إلى الجهة المقابلة، فقد اتجه إلى نقد البنى الثقافية المنتجة للسلطة، وتفكيك المقدسات حين يتم تحويلها إلى أدوات سياسية: كتابه: أزمة الإسلام السياسي، وسقوط المشروع الحضاري. وانشغل أيضاً بالكشف عن الآليات التي يتم من خلالها توظيف المقدسات الدينية والاجتماعية للسيطرة على الناس وتوجيههم وبعينها. تصورات ومصالح جماعة سياسية بعينها.

الجانب السياسي في المراثي

في بعض المراثي تم تصوير أسئلة التيجاني في مرحلة بعينها من مراحل حياته، وقد تأكد فشل مشروع دولة الإخوان المسلمين في السودان، كأسئلة مراجعة نقدية للمشروع الإخواني. ونرى أنها كانت صياغات لغوية تتصنع طرح الأسئلة: هل الأزمة السودانية أزمة مشروع سياسي أخفق في بناء الدولة وإدارة السلطة؟ وننظر في أسئلة المشروع الفكري لحيدر، التي تفتح الأفاق للنقاش الحقيقي وليس المصطنع، فحيدر كان يُسأل بنية ثقافية معرفية تعيد إنتاج إخفاقها وفق مختلف الأشكال. كان حيدر يرى أن كل أزمة سياسية هي أزمة ثقافية في الأساس. ولعل القيمة الأعظم التي أضافها حيدر لبلاده ولأهله هي تأسيس (مركز الدراسات السودانية)، 1992، وهو مشروعه العملي الأعظم، وكان هدفه محاربة سلطة البياض وعقل المشافهة، وفتح المجال للجديد

والمختلف وكتابة تاريخ السودان وتوثيق ثقافته في تنوعها.

اللغة العاطفية تفادياً لسؤال الموت:

الملاحظة الثانية نظرت في اللغة التي صيغت بها المراثي، وقد غلبت عليها العاطفة الوجدانية، واستولت عليها الصور البلاغية عن فداحة الفقد، وعن الفراغ الذي تركه الفقيد. ولا مشاحة في أن هذا يتسق وتوجه جنس الرثاء الأدبي البلاغي للوجدان. ولكن ما نود التمهّل عنده متفحصين هو أن اللغة العاطفية الوجدانية هي نتاج للتفكير المطلق الذي نجده يشكل وعي ومخيال من كتبوا الرثاء.

ففي المراثي عن التيجاني نجده يُصوّر في صورة الإنسان الكامل، مستوفياً لصفات: النبيل وحسن الخلق بلا مثيل، والتواضع، الرزانة والهدوء الحكيم، والتجرد والزهد. ونجد أن الإخوان المسلمين يتبادلون إعادة إنتاج وعيهم الذي شكلهم، فالتيجاني نفسه كان قد استعمل نفس اللغة ليصور بها الرجل الكامل، وكان ذلك في مراثي رثى فيها إخوة له في جماعة الإخوان، ومنها مرثيته إلى الراحل أحمد كمال الدين الذي رحل في الدوحة في يناير 2026: إذ يصفه: «متوكلاً مقدماً، كان أستاذاً في الأخلاق، وصادقاً في النفس». كما سبق له وأفاض في تعداد الصفات المميزة للراحل الدكتور الطيب زين العابدين- مايو 2020: «رجلاً ظل يكافح من أجل الحرية والكرامة». ولكن نتوقف عند مرثية التيجاني للراحل الزبير أحمد الحسن- مايو 2021: إذ أوضحت بجلاء تام غلبة العقائدي في شخصية التيجاني على الباحث الأكاديمي، إذ لم تكن تلك مرثية بل خطبة سياسية تحتد مع الخصوم السياسيين وتتوعدهم، وتجعل من الدين الإسلامي برنامج حزب الإخوان، وتبشر شباب الإخوان باسترداد السلطة السياسية، ثم تنفي لغة الخطابة أي علاقة فكرية وتنظيمية بالحركة الإسلامية.

ننظر في اللغة التي كُتبت بها مراثي حيدر إبراهيم فنجدتها تصوّره كحالة استثنائية: كونه مختلفاً عن النمط السائد، فحيدر يحب الاختلاف، ويخوض المغامرات، وتميّز بمواجهته للذات في كتابته لسيرته الذاتية بشجاعة غير مألوفة بين السودانيين عموماً وغير متوفرة بين المثقفين على وجه التحديد. اللغة المستعملة في مراثي حيدر يمكن وصفها باللغة المعرفية، وهي لغة تحرص على إظهار الاختلاف. ولكن نرى أن هناك تساؤلاً يوجّه إليها، وهو يتعلق بتفادي

فكرة الموت فلسفياً، فعلى الرغم من اشتغال حيدر الطويل في مجالات فلسفة الوجود وعلم الاجتماع الديني إلا أن من كتبوا المراثي كانوا شديدي الحذر، تفادياً لسؤال الموت الفلسفي، ولعل هذا ما كان حيدر نفسه يردده من ضعف التكوين الفلسفي للمثقف السوداني.

الملاحظة الثالثة في المراثي تتعلق بتقليد اجتماعي ثقافي مسيّر منذ زمان سابق: فبعض المراثي التي كتبت عن التيجاني وبرغم الاختلاف الفكري والسياسي إلا أنها جعلت من الموت ساحة للبحث عن مشتركات مع أفكاره ومواقفه. وهي محاولة مثالية فيها نبيل أخلاقي شخصي. ونرى أنها لا تعني بالضرورة أن حدث الموت قد غير المواقف وقواعد الكلام، بقدر ما تشير إلى إحدى ثوابت الثقافة السودانية في الجمع بين احترام الراحلين، وإيقاف مواصلة توجيه الانتقاد لهم.

والمحزن حقيقة هو أن مقدار العنف الذي انطلق في السودان منذ لحظة انفراد الإخوان المسلمين بالحكم 1989 وتحديد في أعوام الحروب العديدة التي أشعلوها، ومنها حربهم التي تدور الآن: هذا المقدار من العنف تجده يعاكس محاولة خلق هذه الصورة المثالية.

هناك ملاحظتان قد لا تبديان، من الوهلة الأولى، دلالتهما، وأولاهما أن الغالبية العظمى ممن رثوا التيجاني عبد القادر هم من الخريجين في جامعة الخرطوم، في مصادفة غير قدرية بكل تأكيد، ثم تتكرر قصيدة صناعة المصادفة فجميعهم ابتعثوا لتلقي الدراسات فوق الجامعية في جامعات الغرب- بريطانيا على وجه التحديد. التقوا مرة أخرى في جامعات بريطانيا العلمانية. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو عن طبيعة هذه العلاقات المعقدة التي تحيط بالبنية الثقافية الفكرية التي تنتج هذه المجموعات الفئات المرتبطة بجامعات الغرب. ونخص بالذكر الإخوان المسلمين الذين تربطهم بمنجزات الغرب التعليمية علاقة شديدة التعقيد ما بين المجاهرة بالرفض كشعار والحرص الشديد على الحصول على نفس المنجزات؟ فهل كشف الموت والرثاء عن تداخل معقد بين توجهات بنية بأكملها وبين اختيارات تبدو شخصية.

نختتم هذه الملاحظات بأن أفضل ما يمكن إنتاجه في رثاء المثقف هو ألا نمحّه بعد موته ما لم يكن يملكه في حياته، وهو القداسة، وأن نترك له إنسانيته وتناقضاته، وأخطائه، وأفكاره ومواقفه، وأن نقرأه كما كان، لا كما نريد له أن يكون بعد الرحيل.



حكاية من بيتي (43) انحيازاً للكسرة

محمد أحمد الفيلابي

ملخص

يتناول النص «انحيازاً للكسرة» جحود بعض الرجال تجاه ما تقدمه النساء من تضحيات، مستشهداً بحكاية رجل أكل كسرة زوجته ثم انتقص منها، مؤكداً أن العيب في الجاحد لا في العطاء.

يشير إلى اختيار الكسرة ضمن أفضل عشرة أنواع خبز في العالم، مشيداً بمهارة المرأة السودانية في إعدادها، وبارتباطها بالعوادات الاجتماعية مثل النفير، وتنوع مكوناتها وطرق تقديمها بين مناطق السودان.

يستحضر الكاتب قصيدة «بائعة الكسرة» لمحمد المهدي المجذوب، التي جسدت كرامة المرأة السودانية الكادحة ونقاءها، كما يوضح مكانة الكسرة تاريخياً في المساجد والخلوي بوصفها رمزاً للكرم والتكافل والمساواة.

يختتم الكاتب بالتأكيد على أهمية الكسرة في مواجهة أزمات الغذاء التي فرضتها الحرب، بعدما عادت بديلاً أساسياً للخبز مع توقف المخابز وتعطل الأسواق، متسائلاً إن كان الجاحد سيظل ينتقص منها لو لم يجد غيرها لسد جوعه.

في كل مرة أحكي هذه الطرفة في سياق تقليل البعض من شأن ما تقوم به نساؤنا من خدمات جليلة، نقابلها بالجدود، وأحياناً بالاحتقار. وفي أحيان كثيرة نذكر دون أن نفطن للأمر ما يسمم الأحياء، ويجرح عميقاً، غير أنهم يهزموننا دائماً بهذا القدر الكبير من الاحتمال والصمت صبراً على مكارهنا - إلا من حادت عن درب الرحمة، وما استطاعت الصبر. والصبر هنا لا يكون ضعفاً بقدر ما هو حكمة تحفظ النفس من الانكسار، والبيت من الانهيار. تقول الحكاية أن ذلك الجاحد، وبعد أن أجهز على كل ما قدمته له زوجته، قذف لها بالصحن الفارغ مع جملة (حارقة) أراد لها أن تكون في قمة الازدراء، قاصداً أن يغلق باب المودة، خوفاً من سماع شكاية أو طلب صغير. كسرتك (فن دحش).

وحيث استفسرت في محاولة منها لإعادة فتح ذلك الباب، ولعله كان ينتظر السؤال، فقال لها وهو يخطو مبتعداً.. بد(الفاء) فطيرة، وبد(النون) نئة، وبد(الذال) دُرْاشة - أي خشنة، وبد(الحاء) حافة، وبد(الشين) شوية.

وهي لم تكن كذلك، فقد (لهطها) دون أن يستبقي منها شيئاً، الأمر الذي يؤكد أن الجدود لا علاقة له بجودة ما يُقدَّم، بل بطبيعة من يتلقّى، فالذي (يلَهط) الطعام ثم يعيبه، لا يعيب الطعام، لكنه يعيب نفسه، كما كان تردد جدتي.

وما أظن أن هذا قد سمع بـ:

«الشاش الأبيض بين يديك غمام
نامت لفائفك الغناء

يا سمراء ..

أستم سماحتك الخضراء..

أصابع صبرك، والعمل الموصول

الجيد لب نقائك

ورزانتك السماء

الفقر تجمل سمة من كبر وحنان

بصّرني معنك

يشفيني من سخطي يشكو في السوق

لغير سميع..

خلد محمد المهدي المجذوب بقصيدته الشهيرة (بائعة الكسرة) صراع الكادحين وبساطة الحياة عبر تجسيد صورة تلك المرأة السودانية الفقيرة، متجاوزاً بهموم الشعر أفق السلطة والقصور إلى رحاب البسطاء والمهمشين، حيث تتجلى في النص نظرة الشاعر التأملية والزاهدة، حين يرى في بائعة الكسرة ما يشبه

«الراهبة» أو رمز الطهر والنقاء في مقابل زيف السلطان والأسواق.

و(الكسرة) في اللغة هي الفتاة التي تتخلف على المائدة. ولعل في ذلك تصغير بقصد التواضع. وقد ورد ذكر الكسرة في (طبقات ود ضيف الله) في سياق توثيق الحياة الاجتماعية وثقافة الطعام في عهد السلطنة الزرقاء (الفونج)، حيث كانت تعرف تاريخياً باسم «السنسنة». ويذكر أن استخدامهما كان محدوداً في بدايات فترة السلطنة الزرقاء، إلى أن أدمجها الشيخ حمد بن إدريس ود الأرباب في النفقة العامة وطعام الضيافة، والمسيد بعد توليه الخلافة عام 1060هـ.

وصف (ود ضيف الله) طريقة إعدادها ومكونات طعام الصالحين والطلاب بقوله: (والكسرة سواها سن سن، والملاح سوى فيه الفلفل والشمار والكزبرة)، مما يعكس جزءاً من الحياة اليومية والتقاليد الغذائية المرتبطة بالخلوة والمسيد وتكافل المجتمع السوداني قديماً. فالصوفية هم أكثر من يطبقون القرآن أفضل تطبيق: (وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِيناً وَيَتِيماً وَأَسِيرًا) - الآية (8) سورة الإنسان. وفي حديث النبي الأعظم يقرن إطعام الطعام بإفشاء السلام. لذا نجد الكسرة ركناً أساسياً في (المسيد) وفي (الخلوة)، حيث تربط بفضائل إطعام الطعام، في محطة مفتوحة طول اليوم للفقراء والغرباء وعابري السبيل، وضيافة المريدين والطلاب، وتوزع كوجبات جماعية تعزز قيم التكافل والمحبة في المجتمع السوداني. حيث تقدم عادة في صحن كبيرة (قدح الدبكر والكرامة أو التباسي)، يلتف حولها الجميع بمساواة تامة دون تفريق بين فقير وغني. وقد باتت القدرة على العطاء وبذل الطعام ترتبط بروحانيات التصوف والزهد وكرم الضيافة المتجذرة.

رأى الكثيرون في التقرير الذي نشرته (CNN) في 20 نوفمبر 2025، وتم تداوله على نطاق واسع في مايو من هذا العام إنصافاً للكسرة، حيث تم تصنيف الكسرة السودانية ضمن أفضل 10 أنواع خبز في العالم. وبهذا التتويج العالمي، تخرج (الكسرة) من جغرافيتها المحلية لتصبح سفيرة فوق العادة للثقافة السودانية. إنها الخبز الذي تحدى الزمن، وظل يجمع الأسر في لحظات الفرح والألفة، والآن يقف جنباً إلى جنب مع (الباغيت) الفرنسي، و(النان) الهندي والأوزبكي، وغيرها في عالم المخبوزات كأحد أعظم ابتكارات البشرية. إذ نجد (الكسرة) في



المغرب اسماً مع اختلاف الشكل، لتتشارك مع كسرتنا في القائمة التي تضم خبز (الطابون) الأردني، و(اللّبة) المصري، و(السميت) التركي، و(الملوح) اليمني، و(السنك) الإيراني، و(التورتيللا) المكسيكي، و(الكوروفاي) الروسي بشكله الدائري الذي يحمل رمزية قديمة، إذ يُعتقد أنه يعود إلى عبادة الشمس في العصور القديمة. واليوم، يُخبز لضمان الصحة والرخاء للعروسين. ووصف تقرير الشبكة العالمية طريقة إعداد الكسرة، أو ما يُعرف محلياً بـ(العواسة)، بأنها «لوحة فنية وحركية مبهرة». فبينما يعتمد العالم على الشوبك والأفران الحديثة، تقف المرأة السودانية

صدر كل أم وحبوبة (جدة) سودانية، سهرت أمام وهج الصاج (الدوكة) لتطعم عائلتها حباً وكرامة. وارتبطت الكسرة كذلك بـ(النفير)، حيث تجتمع نساء الحي أو العائلة للمساعدة في إعداد كميات كبيرة منها للمناسبات كالأفراح والمآتم.

رغم أن الكسرة وجبة قومية، يشترك في تناولها الأغنياء والفقراء، إلا أن الاختلاف يظهر في نوع الذرة المستخدم، والملاح المصاحب من منطقة إلى أخرى تبعاً للطبيعة الجغرافية والمناخية. ففي شمال السودان نجد كسرة القمح وهي رقيقة تؤكل بملاح الروب والويكة الحمراء (الثقلية) وأم رقيقة، والمرقة، ومفروك البامية والملوخية والسلج (ويسميه البروفيسور محمد عبد الله الريح.. ملاح الكلوروفيل)، وأحياناً يتناولها البعض بالماء فقط. بينما نجدها سميكة مصنوعة من الدخن في غرب السودان، وتؤكل بالعديد من الملاحات أشهرها الكول والمرس. وفي مناطق أخرى تستخدم الفيتريته والذرة الشامية (عيش الريف) وأنواع أخرى من الذرة.

مؤخراً أصبحت «الكسرة» طوق نجاة حقيقي وأداة أساسية لتخفيف أزمت الغذاء والإطعام في ظل ظروف الحرب وانقطاع الإمدادات وتوقف المخازن، إذ عاد إليها الكثيرون ممن لجأوا للخبز بديلاً، عندما وجدوا أن المتوفر أمامهم هو الذرة لسد العجز وتعويض النقص الحاد في الخبز الناتج عن توقف المخازن وشلل حركة الأسواق. ترى لو ظهر ذلك الجاحد الآن، وتمكن من الحصول على (صحن) فهي القليل من الكسرة، هل كان ليجرؤ على وصفها بأنها (فن دحش)؟

أمام الصاج الساخن (الدوكة)، وبحركة دائرية خاطفة وسريعة باستخدام ورقة شجر أو قطعة بلاستيكية رقيقة، تحول العجين السائل في ثوان معدودة إلى رقاقة حريرية ناعمة، شفافة، ومتماسكة في آن واحد. وأضاف «إن صناعة الكسرة السودانية تتطلب مهارة يدوية فائقة وتكنيكاً حركياً معقداً يصعب على الطهاة المحترفين تقليده دون تدريب لسنوات. إنها معجزة المطبخ الإفريقي التقليدي».

لعل التقرير حين جاء على ذكر الأداة (القرقرية) واصفاً لها بأنها ورقة شجر أو قطعة بلاستيكية رقيقة، لم يكن يدري أن المختصين في البيئة لا يفضلون استخدام البلاستيك، إذ يُعد استخدام البلاستيك في طهي الخبز أو تعبئته ساخناً ممارسة ضارة وخطيرة، حيث تؤدي حرارة الخبز العالية إلى تحلل المادة البلاستيكية وانتقال المايكروبلستيك والنانو بلاستيك إلى الطعام، مما يهدد الصحة العامة باضطرابات هرمونية وأمراض خطيرة. ذلك أن جداتنا كن يستخدمن تلك (القرقرية القريبة) كما عبّر شاعر الشعب محبوب شريف، وهو يعني المستخرجة من مكونات الطبيعة كسعف الدوم.

طال إعجاب خبراء الطهي عند طريقة إعداد الكسرة عملية تحضير «العجين المر» (التخمير)، ففي تلك العملية إبداع ودقة تمنح ذلك المذاق الحامض المميز، والنكهة الفريدة، ما يجعلها سهلة الهضم، ورفيق مثالي لامتصاص نكهات مختلف أنواع الملاح. رأى البعض في هذا التتويج وساماً على



صناعة الفنون الدرامية في السودان.. أفكار عامة

السر السيد

يرى الكاتب أن الفنون الدرامية أصبحت صناعة اقتصادية وثقافية عالمية، تتطلب رأس المال والتخطيط والبنية التحتية والتسويق، متسائلاً عن أسباب عجز التجربة السودانية عن تحويل الإنتاج الدرامي إلى صناعة مستدامة.

ملخص

في التلفزيون، أسهم نظام المنتج المنفذ في توسيع الإنتاج خلال التسعينيات، قبل توقفه عام 2004، بينما كانت السينما الأقرب إلى نموذج الصناعة، لكنها تضررت من إغلاق دور العرض وحل المؤسسات السينمائية خلال عهد الإنقاذ.

يشير إلى أن المسرح السوداني عرف تجارب إنتاج خاصة وحكومية منذ بدايات القرن العشرين، لكنه افتقر إلى التخطيط والتدريب والتسويق، فيما نجحت الدراما الإذاعية في بناء جمهور واسع، وظلت معتمدة بصورة أساسية على تمويل الدولة.

يؤكد الكاتب أن السودان يمتلك الكوادر والإرث الثقافي والجمهور اللازم لتأسيس صناعة درامية، داعياً إلى إنشاء صندوق للتمويل، وتأسيس شركات إنتاج وتسويق، والتوسع في الأسواق الأفريقية، وإنشاء أرشيف رقمي وطني لحفظ الإنتاج الدرامي.

ومواد خام وموارد بشرية وقوانين ومستهلكين وعائدات تغطي التكلفة وتحقق الربح، وتجعل الاستثمار ممكناً.

والسؤال هنا: هل العرض الدرامي سلعة؟ بالطبع، يمكن اعتباره سلعة وفق المفهوم الاقتصادي للسلعة، «باعتبارها منتجاً أو خدمة ينتجها العمل البشري وتُقدَّم للبيع في السوق»؛ مع ضرورة الانتباه إلى أن العمل الدرامي سلعة، ولكن لها خصوصيتها؛ فهي يمكن أن تُباع أكثر من مرة، ويمكن أن تنتقل من وسيط إلى آخر؛ كما يمكن لها أن تولد عائداً من الإعلان أو إعادة البث أو حقوق التوزيع.

ومن هنا فإن صناعة الدراما لا تقوم فقط على إنتاج العمل، وإنما على العمل على توزيعه وتسويقه وصولاً إلى الإنتاج الجديد.

وبما أنها سلعة، كما أشرنا، فالدراما تحتاج إلى تخطيط ورأس مال، من القطاع العام أو الخاص، كالشركات أو المجموعات الفنية ذات الصلة بالدراما أو الأفراد، وتحتاج إلى مواد خام يمكن إجمالها في النص والديكور والأزياء والموسيقى والمؤثرات الصوتية والإضاءة، وتحتاج إلى موارد بشرية، وهم هنا «الشغيلة» الذين يمثلون المهن ذات الصلة بالعمل الدرامي: المؤلف والمؤلفة، والمخرج والمخرجة، والممثلون والممثلات، والراقصون والراقصات، ومصممو الأزياء والديكور والإضاءة والإكسسوارات، وفنيو الصوت والتسجيل والمونتاج والمكياج والتصوير، ومديرو الإنتاج ومساعدوهم.

وتحتاج أيضاً إلى بنى تحتية، كالاستديوهات المصممة بمواصفات الإنتاج الدرامي، ودور العرض المسرحي والسينمائي، ومراكز التدريب والتأهيل، وتحتاج إلى قوانين تحكمها وتحميها، كقوانين حق المؤلف والملكية الفكرية والاستثمار والجمارك والقروض البنكية، والقوانين واللوائح ذات الصلة بالحقوق في التعبير والتمتع بالمنتجات الفنية. والأهم احتياجها إلى جمهور وسوق؛ مع ملاحظة اختلاف الجمهور بين وسيط وآخر، فجمهور المسرح ليس بالضرورة هو جمهور التلفزيون، مما يعني أن لكل وسيط سوقه وتقاليده استهلاكه.

ليكون السؤال المهم هنا: هل توفرت هذه الشروط في التجربة السودانية؟

صناعة الفنون الدرامية في التجربة السودانية:
في تجربتنا السودانية، المصطلح المستخدم عند الجهات الرسمية وعند الجهات الخاصة، وعند صناع الدراما، عادة في مقابل كلمة صناعة، هو (إنتاج)، فيقولون: إنتاج الفنون الدرامية أو الإنتاج الدرامي.

لقد اختفى التحسس اليوم من استخدام كلمة «صناعة» في حقل الفنون؛ فهي هي الفنون، وبمختلف أنماطها، تشكل حضوراً قوياً في عالم اليوم وعلى الأصعدة كافة، وها هم الفنانون، وبمختلف مجالاتهم، يساهمون في القضايا المركزية في عالم اليوم.

ومع ثورة الاتصالات التي نعيشها اليوم، تطورت طرائق عرض الفنون وموقعها، وتغير موقع الفنان، فلم يعد ذلك الشخص الذي يوهمه الآخرون بالاختلاف، وبما يشبه (الكهانة)، وأن دوره ينحصر في صناعة المتعة والترفيه في بلاط السلطة أو بين الناس.

الفنون الآن، ومع تنوع الوسائط الاتصالية، أصبحت جزءاً من اقتصاديات أكثرية من الدول، وأصبحت ضالعة في الكثير من التحولات التي يشهدها عالم اليوم، بمعنى أنها أصبحت قوة لها استقلالها النسبي عن بقية البنى الاجتماعية. فنحن نشهد، على مستوى العالم، المهرجانات الفنية الكبرى والإنتاجات الضخمة في مختلف أنماط الفنون، وهو ما لم يكن ليتم بمعزل عن الصناعة وعلاقاتها.

من هنا أحاول في هذا المقال النظر في التجربة السودانية؛ متسائلاً: هل عرف السودان إنتاجاً للفنون الدرامية فقط، أم عرف محاولات لبناء صناعة درامية؟ وإذا كان قد عرف إنتاجاً متنوعاً، فلماذا لم يتحول هذا الإنتاج إلى صناعة مستدامة؟ وما المطلوب؟

في علاقة الفنون الدرامية بالصناعة:

يكاد يجمع غالبية الخبراء في الفنون والإعلام وعلم الاجتماع على أن الدراما من أكثر أنماط الفنون تأثيراً في المجال العام، بسبب أنها فن يتوسل بطرائق عدة، منها الحكاية والحوار والتشخيص، ويحاكي حياة الناس وطرائق تعاطيهم مع الحكي. كما أنها تتخلق داخل الوسائط الأكثر جماهيرية وتخرج منها، كالراديو والتلفزيون والسينما والمسرح ووسائل التواصل الاجتماعي، بل وحتى الفضاءات المفتوحة كالساحات العامة والأسواق، كما يفعل المسرح أحياناً.

لهذا كانت الدراما من أكثر الفنون قابلية للاستثمار، ومن ثم التسويق، وهو ما حتم، بمرور الأيام، أن تتحول إلى مجال للصناعة.

ونعني بالصناعة هنا المفهوم المعروف للصناعة، والذي يعني، باختصار، إنتاج سلعة أو خدمة وتسويقها، وهو ما لا يتم إلا بعد توفر شروط إنتاجها من تخطيط ورأس مال وبنى تحتية

وستتوقف، ولو بصورة عامة، على الكيفية التي تبنت بها صناعة الفنون الدرامية في مجالات المسرح والراديو والتلفزيون والسينما، باعتبارها تجارب نقف عبرها عند طبيعة تجربتنا.

أولاً: المسرح

بحكم أن العرض المسرحي لا يقوم إلا بالوجود الحي للجمهور، يدخل مباشرة في مفهوم (السلعة)، إذ يتحقق فيه شرط التسويق والبيع بصورة واضحة من خلال التذكرة.

والإشارة المباشرة هنا تعود إلى العرض المسرحي الذي قدمه الشيخ بابكر بدري في مدينة رقاعة عام 1903، وكرس عائده لبناء أول مدرسة للبنات في السودان. وبعده، ومنذ العام 1905 إلى العام 1918، مع الجاليات المصرية والشامية والإنجليزية واليونانية، ثم طيلة فترة العشرينيات والثلاثينيات، مع ظهور رواد المسرح السوداني كفرقة نادي الخريجين وخالد أبو الروس، تواصل مشروع تكريس عائدات العروض المسرحية للأعمال الخيرية، كبناء المدارس ومقابلة النكبات.

هذه المرحلة تكشف تسويق العرض المسرحي، حتى وإن كان الهدف خيرياً وليس استثمارياً. وفي النصف الثاني من الأربعينيات، ومع ظهور الرائد المسرحي ميسرة السراج، صاحب شعار (أعطني قرشاً.. أعطك مسرحاً)، وفرقته (فرقة السودان للتمثيل والموسيقى)، بدأت جينات الإنتاج المسرحي الخاص وبوادر الوعي المغاير. فقد شيد السراج داراً خاصة للعرض المسرحي واستوديو لإنتاج التمثيليات الإذاعية، ولأول مرة أضاف عنصراً نساءً في مجال التمثيل، بعد أن كان الرجال يمثلون أدوار النساء، وذلك في العام 1949. وتمضي المسيرة، ويشكل ظهور الأستاذ الفاضل سعيد عام 1955 وفرقته نقلة كبرى في الإنتاج المسرحي. فقد كانت الفرقة تقدم عروضها في الأندية والمدارس، ولكن ليس لأجل الأعمال الخيرية فقط.

هذه التجارب شكلت تحولاً نوعياً في الإنتاج المسرحي، وظهر تحول آخر مع بداية المواسم المسرحية في المسرح القومي، حيث ظهر الإنتاج المسرحي الذي تقوم به الدولة، وظهرت الميزانيات ولجان النصوص ولجان المشاهدة والرقابة والعقود والأجور ودرجات الممثلين والتذاكر والضرائب. وكانت الدولة تقوم بمستلزمات الإنتاج كاملة وتدفع أجور فريق العمل؛ ولكن، وبمرور الأيام، تغيرت هذه الصيغة، وأصبحت الدولة تعمل بصيغة الشراكة مع الفرق، وأخيراً

انتهت إلى توفير بعض اللوجستيات فقط، كالإعفاء من جزء من قيمة الإعلان أو منح المسرح القومي كمكان للعرض مجاناً.

وقد جاء هذا التحول في الإنتاج الحكومي متزامناً مع ظهور الإنتاج الخاص وتصاعده، خاصة في النصف الأول من الثمانينيات؛ الذي كان رائده الفنان الكبير والإداري المخضرم الأستاذ مكي سنادة، عندما عمل هو والمؤلف والمنتج علي البدوي المبارك في مسرحيات «الدهبية» و«وريرة» و«جواهر».

قليلاً قليلاً بدأ الإنتاج الحكومي المباشر في الخفوت، وأصبحت الفرق تنتج عروضها بشراكات هنا وهناك، مع منتجين أفراد أو مع جهات اعتبارية رسمية أو أهلية. ونذكر هنا، على سبيل المثال، تجارب المخرج عماد الدين إبراهيم، وفرقة الأصدقاء، وجماعة السديم المسرحية، أو منتجاً فرداً كتجارب الممثل جمال عبد الرحمن؛ مع ملاحظة أن المال الحكومي كان يتسرب بطريقة أو بأخرى لمساندة هذه التجارب. ومع ذلك يبقى السؤال: ليس هل أنتج هؤلاء؟ وإنما: هل استطاع الإنتاج المسرحي أن يبني سوقاً مستمرة؟

أخلص إلى أن الإنتاج المسرحي، أو صناعة العرض المسرحي، وبرغم كل هذه التحولات والقفزات هنا وهناك، وبرغم وجود جمهور للمسرح يصل حد أن تُباع تذاكر بعض العروض في السوق السوداء، إلا أنه كان يفتقد إلى التخطيط العلمي من صناعه، وإلى التخطيط الاستراتيجي من قبل الدولة في النظر إلى أهمية هذا الحقل الجمالي والمعرفي. فلم يكن هناك اهتمام أو انشغال بالتدريب في مهن على صلة بالعملية المسرحية، كالإنتاج وإدارة الإنتاج والتسويق وإدارة الفرق.

لذلك سرعان ما تراجع، برغم توفر أحد أهم شروطه، أي المستهلك.

ثانياً: دراما الإذاعة السودانية

في دراما الإذاعة السودانية يمكن القول، بلا لجلجة، إن الإنتاج الدرامي، من تمثيلات ومسلسلات وسلسلات وبرامج درامية ودراما قصيرة «اسكتشات»، كان يقوم به الدولة، باستثناء التجارب القليلة جداً التي سنذكرها لاحقاً.

بدأت الدراما الإذاعية عام 1947 مع التمثيليات التي كان ينتجها الاستوديو الخاص بميسرة السراج ويأتي بها جاهزة للإذاعة لتبث، وقد كان هذا إنتاجاً خاصاً يتم بيعه للإذاعة.

بعدها تطور الأمر حتى تأسيس قسم التمثيليات، ثم إدارة الدراما. وكان معظم المخرجين

طيلة تلك السنوات من المذيعين، أمثال محمد طاهر وأحمد قباني ومتوكل كمال وحلمي بولاد، إضافة إلى المخرجين الكبارين أحمد عاطف وعثمان علي حسن، ثم، ومع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، حدثت تحولات في مسيرة الدراما، خاصة على مستوى الإخراج، مع صلاح الدين الفاضل ومحمود يسين ومعتصم فضل، ثم أجيال خطاب حسن أحمد وشاذلي عبد القادر ومن بعدهم وإلى الآن.

وكان أول مسلسل أنتجته الإذاعة عام 1955 هو «ود العمدة» للأستاذ خالد العجبان، إضافة إلى عشرات التمثيليات.

وبعد ثورة أكتوبر تصاعد الاهتمام بالدراما، وظهر كتاب أمثال حمدنا الله عبد القادر والطبيب زروق وحسن عبد المجيد، وبدأت الدراما في الرسوخ وصارت البرنامج الذي ينتظره السودانيون في المدن والأرياف، لما كانت تطرحه من قضايا تناقش همومهم.

سنجد هنا أن الجمهور «المستهلك» لا يشتري تذكرة كما يفعل في المسرح والسينما؛ فالدولة هي من تدفع تكلفة الإنتاج، إذ إن الإذاعة هي من تقوم بكل احتياجاته، خاصة وأن المخرجين وقنيي التسجيل والمونتاج بالأساس موظفون في الإذاعة، أما الممثلون والمؤلفون فيتم التعامل معهم عبر أجور محددة سلفاً في لائحة الإنتاج الدرامي. لقد حققت هذه الصيغة في الإنتاج نجاحات كثيرة، أقلها أنها صنعت جمهوراً عريضاً للدراما الإذاعية، كما أنها ساهمت في بناء كوادرات خاصة في مجالي التأليف والتمثيل، مما شكل رافداً مهماً في مجرى الوسائط الأخرى، ولكنها في الوقت نفسه جعلت الدولة هي الممول والمنتج والموزع. فلم يشهد الإنتاج الدرامي في الإذاعة مساهمة للقطاع الخاص، جهة كانت أم أشخاصاً، إلا في حدود ضيقة، منها مسلسل أنتجه مؤلفه، وآخر أنتجته الجهة المنظمة لفعاليات سنار عاصمة للثقافة الإسلامية، إضافة إلى فقرات قصيرة أنتجتها بعض الجهات العاملة في مجالات المرأة وحقوق الإنسان.

ولعل مما يمكن أن تقدمه لنا تجربة الإذاعة أن الدولة تستطيع أن تؤسس نظاماً إنتاجياً ناجحاً، ولا يعني هذا صناعة؛ لأن الصناعة لا تقوم إلا بوجود تعدد في المنتجين. ووجود قنوات تسويق وحقوق متبادلة بين الجهة المنتجة وصناعة المنتج.

ثالثاً: دراما تلفزيون السودان

بدأت دراما التلفزيون في السودان عام 1965، وكانت تقدم على الهواء مباشرة حتى العام 1968،

وبعد ظهور الفيديو أصبحت تسجل في بداياتها الأولى قدمت عدداً من التمثيليات للفاضل سعيد وللكتاب حسن عبد المجيد وحمدنا الله عبد القادر وغيرهما، ومن مخرجي تلك الفترة نذكر المخرج أحمد عاطف وفاروق سليمان.

هذه المسيرة، التي حكمتها جدلية الاستمرار والتوقف، مثلها مثل دراما الإذاعة السودانية، كان الإنتاج يتم فيها عبر قسم الدراما بمسمياته المختلفة، وكان ممولاً بالكامل من الدولة.

مع النصف الثاني من التسعينيات حدث تحول كبير في الإنتاج الدرامي، فقد خصصت للدراما ميزانية مستقلة عن الميزانية العامة للتلفزيون، وسمح لها بأن تتغذى على بعض أموال الإعلانات. استمرت الدولة في تمويل الإنتاج الدرامي ولكن على طريقتين:

الأولى: إنتاج تقوم به إدارة الدراما.

والثانية: إنتاج يقوم به ما يعرف بـ(المنتج المنفذ). وفي تجربتنا السودانية كان المنتج المنفذ إما شركة إنتاج، كشركة (السعد) و(أنهار)، أو فرقة، كفرقة (الأصدقاء) على سبيل المثال.

وكانت الصيغة أن يدفع التلفزيون 40% مقدماً من تكلفة العمل، وفقاً للميزانية التي يقدمها المنتج المنفذ، والتي بالطبع تأتي متضمنة أرباحه. كان الهدف من هذه الصيغة توسيع دوائر الإنتاج والسعي لإنشاء قطاع خاص، وكسر حالة التوقف، والحد من سطوة الدراما العربية، خاصة المصرية.

وقد حققت هذه الصيغة إنجازات لا يمكن إغفالها؛ فقد أنتجت عشرات المسلسلات والتمثيليات والمسلسلات والأفلام التي تفاعل معها المشاهدون، كمسلسلات «الشاهد والضحية» و«التصفية» و«أقمار الضواحي» و«ضاعت الشواطئ»؛ وسلسلة «متاعب» و«كاراكثير» و«بالله شوف»؛ وتمثيلية «ودارت الأيام» وغيرها. أيضاً كان هناك طريق ثالث، ولكنه محدود، هو أن تأتي الجهة بعملها جاهزاً لبيعه للتلفزيون، وقد تعاطى معها التلفزيون وشجعها.

مع هذه الصيغ أو الطرائق في الإنتاج، ومع ما تمخض منها من سلبيات وإيجابيات، أصبح لدينا نموذج أقرب إلى الصناعة؛ ولكن ظل السؤال قائماً: هل يستطيع المنتج المنفذ أن يعيش خارج جلياب التلفزيون؟

فالقطاع الخاص الحقيقي لا يصبح قطاعاً خاصاً بالمعنى الدقيق للعبارة إلا بعد أن يمتلك القدرة على إنتاج عمل وتوزيعه في أسواق مختلفة محلياً وخارجياً. ومع أنه قد ظهرت

فرص لفتح أسواق خارجية، فقد عرضت بعض المسلسلات السودانية في التلفزيون التشادي، إلا أنه، وبسبب السياسات الثقافية والبرامجية البائسة، أضعنا هذه الفرص، وتراجعت محاولات التلفزيون في صناعة دراما تلفزيونية، ليتوقف الإنتاج التلفزيوني في العام 2004، ويتراجع التلفزيون ليس عن دعم الإنتاج الخاص فحسب، وإنما عن دعم إنتاجه هو أيضاً.

رابعاً: دراما السينما

على عكس دراما المسرح والإذاعة والتلفزيون نوعاً ما، وجدت السينما في السودان اهتماماً خاصاً من المستعمر؛ فقد أنشأ ما يقارب الثلاثين داراً للعرض السينمائي، وأنشأ وحدة أفلام السودان عام 1949.

وبعد الاستقلال، بين عامي 1956 و1957، أخرج السينمائي السوداني كمال محمد إبراهيم فيلم «الطفولة المشردة»، وتلاحظ هنا أن غالبية الأفلام التي أنتجت في مسيرة السينما السودانية كانت أفلاماً تسجيلية.

ومع العهد الوطني كان هناك اهتمام بالسينما؛ فقد تم إنشاء مؤسسة الدولة للسينما عام 1978، وكانت هناك مجلة للسينما وناشر للسينما، وازدادت دور العرض السينمائي في مدن السودان. لكن مع الإنقاذ كان الموقف من السينما عنيفاً؛ فأغلقت الكثير من دور العرض السينمائي، ومنعت الكثير من الأفلام، وفي العام 1991 حُلّت مؤسسة الدولة للسينما وقسم السينما بمصلحة الثقافة، وشردت الكوادر السينمائية.

وما تجدر الإشارة إليه في مسيرة السينما السودانية أنها كانت الفن الأقرب إلى الصناعة من بقية الفنون الدرامية الأخرى؛ فقد شهدت الإنتاج الخاص في وقت مبكر، كما عرفت الاستوديوهات الخاصة، كاستوديو المخرج جاد الله جبارة.

ومن الإنتاج الخاص نذكر فيلم آمال وأحلام 1979، و«شروق» 1973، و«عرس الزين» 1976، و«تاجوج» 1980؛ إضافة إلى أفلام «العدل قبل القانون» و«يبقى الأمل» و«بركة الشيخ»، وبالطبع أفلام إبراهيم شداد وحسين شريف والطبيب مهدي ووجدي كامل وغيرهم.

ولأن السينما، وحتى تكتمل دوائر صنعها، تحتاج إلى تسويق أكثر تعقيداً، فهي تحتاج إلى دور عرض، وموزعين، وإلى دولة تقدر هذا الفن، وإلى جمهور تعلم واحترام أن تكون السينما مكاناً ينبغي ارتياده. ومن هنا كان إغلاق دور العرض السينمائي ضرباً لإحدى حلقات الصناعة الأساسية.

وبرغم كل هذا، نستطيع القول إن الخبرة

السابقة، والتجارب الجديدة للجيل الحالي، والتقنيات الرقمية، تجعل إمكانية التفكير من جديد في صناعة سينما سودانية أمراً ممكناً. أخيراً: ما الذي يمكن أن تكشفه لنا هذه التجارب مجتمعة في المسرح والإذاعة والتلفزيون والسينما؟

ستكشف لنا، ولو بدرجات متفاوتة، أننا في السودان نمتلك الكثير من العناصر الأولية لصناعة الفنون الدرامية؛ فلدينا كوادر مبدعة، ولدينا إرث ثقافي وأدبي متنوع، ولدينا تنوع في السحنات والمناخات، ولدينا جمهور، ولدينا تجارب في التمويل والإنتاج، ولدينا خبرة في الإنتاج الخاص والحكومي. إذن، ما هو المطلوب؟

لتحويل هذه المعطيات البشرية والثقافية وهذه الخبرة في مجال الدراما إلى صناعة.. أي: ما الذي نحتاجه؟

أولاً: إلى إرادة سياسية وثقافية تعمل على جعل الفنون الدرامية ضمن دائرة الاقتصاد الكلي، وأن تنظر إليها بوصفها جزءاً من روافع الأمن القومي.

ثانياً: ضرورة إنشاء محفظة أو صندوق يسمى (صندوق صناعة الفنون الدرامية)، تساهم فيه البنوك والغرفة التجارية ورجال الأعمال، ويعنى بإنتاج الأعمال الدرامية الضخمة.

ثالثاً: العمل على إنشاء شركات إنتاج حقيقية، ويمكن أن يعمل المبدعون في مجالات الفنون الدرامية على إنشاء شركة مساهمة عامة تعمل في مجال الإنتاج والتوزيع والتسويق.

رابعاً: ضرورة الاتجاه نحو أفريقيا؛ فهناك تجارب غنية في صناعة الفنون الدرامية، كالتجربة النيجيرية، كما أن هناك فرصاً في التسويق؛ فلدينا مشتركات كثيرة، خاصة مع دول الحزام السوداني، كما أن الترجمة كفيلة بتقريب المسافات كثيراً.

خامساً: الشروع في عمل أرشيف وطني رقمي يحفظ الإنتاج الدرامي السوداني؛ فالمنتج الإبداعي الآن لم يعد يمثل ذاكرة فقط، وإنما أصبحت له قيمة اقتصادية أيضاً.

هذه أفكار عامة لا تهدف إلى أكثر من إثارة الحوار حول قضية أرى أنها تستحق أن نتوقف عندها

● هذا المقال في الأصل جملة من أفكار قدمتها في كمبالا، في مقر ديفولبمنت هوب، مع (مركز تهراقا الثقافي)، ضمن برنامج «أشياء تتداعي»، وذلك في سبتمبر 2024؛ وها أنذا أجعل منها مقالاً رغبة في خلق حوار منتج.



نانسي عجاج وفيضان الثورة..

يوسف الغوث

يرى الكاتب في تجربة الفنانة نانسي عجاج نموذجاً للمقاومة الهادئة، التي لا تعتمد الصخب والهتاف، بل تجعل من الفن والجمال وسيلة لمواجهة القمع والحروب واستعادة الإنسان كرامته.

ملخص

يبرز أن أنوثة نانسي عجاج ورقتها تمثلان قوة فكرية وثورية، تعيد صياغة صورة المرأة السودانية باعتبارها صانعة للوعي والتغيير، دون الحاجة إلى العنف أو الصخب لإثبات موقفها.

يشير إلى أن صوتها المشبع بالشجن يعكس آلام السودانيين وحنينهم إلى الوطن، لكنه لا يستسلم للحزن، بل يحوّل الذاكرة والاعتراب إلى طاقة للأمل والمقاومة.

يخلص إلى أن تجربة نانسي تتجاوز حدود الغناء، لتصبح رسالة للسلام والحرية، تؤكد أن الثورة الحقيقية ليست مجرد هتافات عابرة، بل فعل من الوعي والجمال قادر على ترميم الروح وبناء وطن من جديد.

في فضاء يعج بصخب المدافع وعويل الفجيعة وضجيج
الهتافات المغسولة بالانفعال العابر، تبرز الفنانة نانسي
عجاج كحالة ثورية مغايرة تقلب موازين المقاومة السائدة،
عبر ما يمكن تسميته بفلسفة الهدوء المقاوم.
لا يصبح الصمت أو خفض الصوت عند الفنانة نانسي،
تراجعًا، بل موقفًا وجوديًا راديكاليًا يحمل في طياته
أعلى درجات التمرد.

إن الهدوء في حنجرة نانسي عجاج وفي حضورها
الأسر ليس مجرد خيار جمالي أو سمة أدائية،
بل هو مانيفستو فكري يعيد تعريف الثورة
بوصفها فعل بناء روحي عميق، لا مجرد
رد فعل غاضب على قبح الواقع.

ومن هنا يتحول هذا الهدوء
الملائكي إلى أداة لخلخلة
اليقينيات العنيفة التي
تفرضها الحروب
والأنظمة القمعية.
إن الطاغية يقتات
على الخوف والصخب
والبلبل، وعندما
تواجهه نانسي عجاج
بطمأنينة صوتها الشجي
وبسكونها الواثق فوق
خشبة المسرح، فإنها تسحب
البساط من تحت سرديّة البطش
والترهيب، وتمنح الإنسان
المتعب ملاذًا يستعيد فيه
إنسانيته وكرامته المهدورة.
إنها تمارس الثورة بالمعنى
النيتشوي، حيث الأفكار التي
تغير مجرى التاريخ... تأتي
على أقدام الحمام، هامسة
ووديعة، لكنها حاسمة
وقاطعة، كحد السيف.

يمتد هذا الهدوء المقاوم
ليتشابك مع أنوثتها
الدافقة ووعيها الفكري
لتقدم نموذجًا للمرأة
السودانية التي لا تحتاج
إلى استعارة أدوات الذكورة
الصاخبة، أو العنيفة، لكي
تثبت موقفًا سياسيًا، بل
تتسلح بكبرياء حضاري
نابع من جذور الأرض
والنيل.

إن هذا التناغم المذهل
بين رقة النبوة وصلابة



الموقف يجعل من صوتها الشافي فعل مقاومة وجودي، مستدام، يتجاوز اللحظة السياسية الراهنة ليصبح عابراً للأزمنة والقرون ومؤصلاً لقيم السلام والحرية كحقوق فطرية لا تقبل المساومة أو الانكسار.

وفي عمق هذه الحنجرة الملائكية تسكن بحة شجية تتجاوز في طبيعتها التفسيرات التشريحية للأوتار الصوتية لتتحول إلى حالة حية من الألم والحنين السوداني، الممتد عبر أجيال من الشتات والاغتراب.

إن هذه البحة ليست مجرد زينة تطريسية أو محض صدفة، بل هي الندبة الروحية الناطقة باسم وطن يُعاد تشكيله بالدموع والأمل،

فهمسها لا ينزف إحباطاً ولا يستدر عطفاً باكياً، بل يشع كبرياءً وشموخاً صوفياً خالصاً، وكأنها تحفر في طبقات الذاكرة الجمعية لتستخرج الفردوس المفقود من تحت رماد الحروب والنزاعات السياسية، وعندما يتدفق صوتها محملاً على هذه الخامة الدافئة والمخدوشة بالشجن الخلاق، فإنها تمارس فعلاً ثورياً يفك مفهوماً الحنين التقليدي المستسلم للماضي ويعيد صياغته كطاقة دافعة ووعي متجدد للمستقبل.

إنها بحة لا تبكي على الأطلال، بل تؤرخ للمخاض الإنساني الشافي الذي يسبق الولادة الجديدة للأمة، وهي المسؤولة عن تحويل الأغنية التراثية من نمطها الفولكلوري الساكن إلى كائن حي ينبض بالحدث والمقاومة الوجدانية..

وحين تلامس هذه البحة مسامع المغتربين والنازحين فإنها لا تزيدهم انكساراً، بل تمنحهم وطناً بديلاً من الموسيقى والأمان، وتجعل من الشجن وسيلة للتماسك الإنساني والمسير المشترك نحو الخلاص والحرية..

إن نانسي تثبت في كل نبضة أن الصوت عندما يتشبع بوعي القضية وأصالة الهوية يتحول من مجرد أداة للتطريب إلى وثيقة تاريخية عابرة للأزمنة وقادرة على بلسمه جراح شعب بأكمله..

وفي هذا السياق الفني الممتد لا يمكن فصل الأنوثة عن أبعادها الفكرية والثورية، بل إنها تتجلى كأصل للوجود ومنبع أول للمقاومة يتجاوز

المفاهيم الجندرية والبيولوجية الضيقة، ليعبر نحو رحاب الأمومة الكونية والسيادة الحضارية..

إن الأنوثة الدافقة في حضور نانسي وفي طبقات صوتها الملائكي ليست استعراضاً عابراً أو محاولة للاستمالة، بل هي كبرياء سوداني خالص ووقار يفرض سلطته الجمالية والأخلاقية على خشبة المسرح،

يظهر ذلك في الفضاء العام حيث تعيد صياغة صورة المرأة في الوجدان الجمعي من كائن مستلب أو مقصى إلى مبتدأ الثورة وصانعة الوعي ومحركة التغيير..

تكمُن الثورية الفلسفية في أنوثتها أنها لا تعتمد الصخب أو محاكاة النمط الذكوري العنيف، لتثبت موقفاً سياسياً، بل تتسلح بالبرقة العميقة والتدفق الهادئ الذي يشبه النيل في فيضانه والخصوبة في صبرها لتصبح الأنوثة هنا مرادفاً للأرض وللوطن في أبهى تجلياته الإنسانية المبرأة من التسييس المشوه والحروب العنيفة.. وحين تغني نانسي عجاج فإن أنوثتها تشع كطاقة شفائية وأمان يمتص أوجاع المتعبين والشتات لتؤكد أن الانحياز للجمال والحياة هو الفعل الثوري الأبقى والمقاومة الرديكالية الأشد في وجه كل قوى القبح والظلام والخراب.

إن تجربة نانسي عجاج كظاهرة وجودية متكاملة تتجاوز حدود الأغنية العابرة لتستقر في وجدان التاريخ كمدونة للوعي الإنساني الرفيع..

إن هذا التلاحم المذهل بين الهدوء المقاوم والبحة العميقة والأنوثة الدافقة يصنع بياناً فكرياً لا يموت بموت اللحظة الفنية ولا ينطفئ بتبدل الأنظمة، بل يظل حياً كشعلة مقدسة تنير دروب العابرين نحو الخلاص والحرية.. لتثبت من خلاله نانسي عجاج أن الثورة الحقيقية ليست هتافاً يُنسى، بل هي الجمال الحاسم والوعي المتجذر الذي يعيد صياغة روح الأمة ويبني من حطام الحاضر وطناً أبدياً من النور والموسيقى





وينين غابرييل.. لاعب كرة سلة جنوب سوداني فرّ من الحرب ويعود لبناء ملاعب للاجئين

من مخيمات اللجوء إلى ملاعب دوري كرة السلة الأمريكي للمحترفين والألعاب الأولمبية، يخوض وينين غابرييل رحلة استثنائية، محوّلًا معاناة عائلته مع النزوح إلى رسالة إنسانية تهدف إلى منح اللاجئين والشباب فرصاً جديدة عبر الرياضة.

ملخص



في مصر، عملت والدته في تنظيف المنازل، بينما تطوع والده في مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى جانب عمله في وظائف متفرقة، في انتظار البت في طلب إعادة توطين الأسرة.

وجاءت فرصة المغادرة في وقت شهد ارتفاعاً في أعداد اللاجئين الذين غادروا مصر لإعادة التوطين. ففي عام 1999، حصلت عائلة غابرييل على فرصة للانتقال إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

كانت الرحلة بداية فصل جديد في حياة الأسرة، التي استقرت في ولاية نيوهامبشير، وهي منطقة أمريكية صغيرة بدت مختلفة تماماً عن الأماكن التي عرفها أفرادها من قبل.

في الولايات المتحدة، عمل والدا غابرييل في وظيفتين لكل منهما، بالتزامن مع تعلم لغة لم يكونا يتقنانها في البداية. ورغم صعوبة الظروف، لم يتخلّيا عن هدفهما الأساسي: توفير الأمان والتعليم لأبنائهما.

يقول غابرييل: «لم يتذمرا قط. لقد عرفا معنى ألا يملكا شيئاً على الإطلاق. وكان توفير الأمان والتعليم لأبنائهما أكثر مما كانا يأملان فيه منذ فترة طويلة».

لكن طموحات الأبناء تجاوزت مجرد الاستقرار والاندماج في المجتمع الجديد. فقد أصبحت كرة السلة جزءاً أساسياً من حياة الأسرة، وخصوصاً بعد أن اتخذت شقيقته الكبرى هذه الرياضة طريقاً نحو التعليم الجامعي.

حصلت شقيقته على منحة دراسية للالتحاق بمدرسة إعدادية، قبل أن تواصل تعليمها في كلية بوسطن. وكان غابرييل يسعى إلى السير على خطاها منذ سنواته

وُلد وينين غابرييل في المنفى، بعدما اضطرت عائلته إلى الفرار من جنوب السودان بسبب الحرب، ونشأ في بلد ومدينة لم يختبرهما والدها. وبعد سنوات من الكفاح للوصول إلى دوري كرة السلة الأمريكي للمحترفين، عاد إلى جذوره، حاملاً معه رسالة تتجاوز حدود الرياضة، تتمثل في بناء ملاعب للاجئين ومساعدة المجتمعات التي عانت ويلات النزوح.

يقول غابرييل، في حديثه إلى مجلة «فوربس أفريقيا»، مستعيداً ظهوره الأول مع فريق ساكرامنتو كينغز: «لن أنسى أبداً الدقائق الأولى التي لعبتها في دوري كرة السلة الأمريكي للمحترفين. أتذكر أنني فكرت في عائلتي وكل ما بذلوه من جهد للوصول إلى تلك اللحظة. لقد وُلدت في المنفى بعدما فرت عائلتي من جنوب السودان، وها أنا أشارك الملعب مع عمالة اللعبة. وبصراحة، ما زلت أشعر بذلك الإحساس حتى اليوم».

لم يكن غابرييل يتذكر الحرب التي دفعت عائلته إلى مغادرة موطنها، لكنه ظل يحمل آثارها في قصة حياته، وفي إصراره على رد الجميل للمجتمعات التي تعيش تجربة اللجوء. قبل أن يصبح جنوب السودان دولة مستقلة، كانت عائلة غابرييل تعيش في رومبيك،

أجبرت الحرب والدي غابرييل على مغادرة رومبيك والتوجه شمالاً إلى الخرطوم، بحثاً عن الأمان. واضطرا إلى إنفاق ما تبقى لديهما من مدخرات خلال رحلة النزوح، قبل أن يكتشفا أن العاصمة السودانية لم توفر لهما الاستقرار الذي كانا يأملان فيه.

وُلد وينين غابرييل عام 1997، وكان الطفل الرابع في أسرته. ومع غياب فرص العمل أمام والده، قررت الأسرة الانتقال إلى القاهرة، في محاولة للعثور على ظروف معيشية أفضل وانتظار فرصة لإعادة التوطين في بلد آخر.





يقول مستعيداً تلك الليلة: «كانت ليلة حزينة. لم أتحدث مع أحد».

تلقت أسرته عروضاً واتصالات من فرق أبدت اهتماماً به، لكنها لم تتضمن عقداً احترافياً واضحاً، إلى أن تواصل معه فريق ساكرامنتو كينغز. لم يكن الفريق يمتلك اختياراً متاحاً لضمه ضمن المسودة، لكنه أبدى اهتماماً حقيقياً بقدراته، ووعدته بعقد ثنائي الاتجاه يتيح له التنقل بين الفريق الأول وفريق التطوير.

قرر غابرييل خوض التجربة، رغم البداية الصعبة في الدوري الصيفي بمدينة لاس فيغاس. وبعد أن حصل على فرصته، وقّع مع ساكرامنتو، لكنه أمضى معظم موسمه الأول في دوري التطوير التابع للرابطة الوطنية لكرة السلة، المعروف اختصاراً باسم «G League».

وخلال تلك الفترة، شكك كثيرون في قدرته على الوصول إلى المستوى المطلوب للعب في الدوري الأمريكي للمحترفين. لكن غابرييل تمسك بهدفه، معتبراً أن الاستسلام ليس خياراً.

ويقول: «الاستسلام ليس خياراً، إنه الفشل الحقيقي الوحيد».

لم تكن الرحلة خالية من الإصابات والعقبات؛ فقد تعرض لكسر إجهادي في القدم، أدى إلى الاستغناء عنه قبل نهاية الموسم. ومع ذلك، أعاده فريق ساكرامنتو كينغز في العام التالي، ليحصل على فرصة جديدة لإثبات قدراته.

قدم غابرييل مستويات قوية في الدوري الصيفي ومعسكر التدريب، وتمكن في اليوم الأخير من حجز مكانه في قائمة الفريق. وعندما

الدراسية الأولى، فتقدم بطلبات للالتحاق بمدارس توفر له فرصاً أفضل لتطوير مهاراته في كرة السلة.

غطت المساعدات المالية معظم تكاليف دراسته، لكنها لم تكن كافية لتغطية جميع النفقات. ويوضح غابرييل أن دخل والديه كان مخصصاً لتوفير احتياجات الأسرة الأساسية، ولم يكن لديهما فائض يسمح بتحمل تكاليف تعليمه الرياضي.

وفي تلك المرحلة، تدخل شقيقه الأكبر، الذي يكبره بسبع سنوات، وتعهّد بتغطية تكاليف دراسته الجامعية من خلال العمل.

ويقول غابرييل: «قال لي: سأدفع لك رسوم الجامعة حتى تتمكن من الالتحاق بها والتركيز على كرة السلة فقط».

التحق غابرييل بالجامعة من دون الحصول على أي عروض للمنح الدراسية في البداية، لكنه نجح لاحقاً في جذب اهتمام الجامعات، وحصل على 23 عرضاً للمنح الدراسية. ومع تطور مستواه، صُنّف في المرتبة الرابعة عشرة بين أفضل اللاعبين على مستوى البلاد، قبل أن يلتزم بالانضمام إلى جامعة كنتاكي، إحدى أبرز الجامعات في كرة السلة الجامعية الأمريكية.

رغم النجاحات التي حققها على مستوى الجامعات، لم تسر الأمور كما كان يأمل عند اقتراب موعد دخوله عالم الاحتراف. ففي عام 2018، لم يقع الاختيار على غابرييل خلال مسودة الدوري الأمريكي للمحترفين، في ضربة قاسية لطموحاته الرياضية.



عاد إلى منزله بعد تأمين مكانه، لم يتمالك دموعه.

لكن الوصول إلى الدوري الأمريكي للمحترفين لم يكن نهاية التحديات. فقد ظل أقرب إلى دوري التطوير منه إلى المشاركة المنتظمة مع الفريق الأول، إلى أن انتقل عبر صفقة تبادل إلى بورتلاند، حيث حصل على فرصة حقيقية لإثبات نفسه في دوري المحترفين.

ومع كل خطوة جديدة في مسيرته، لم ينس غابرييل الظروف التي تجاوزتها عائلته، ولا التضحيات التي قدمها والداه وشقيقه الأكبر حتى يتمكن من مواصلة حلمه.

وبدلاً من الاكتفاء بالنجاح الرياضي، بدأ يفكر في كيفية منح الآخرين الفرص التي ساعدته على تغيير حياته.

العودة إلى جنوب السودان.. من أجل الأطفال واللاجئين

في عام 2022، قام غابرييل بأول رحلة له إلى جنوب السودان وقام بتنظيم معسكراً لكرة السلة، وزار مخيمات للنازحين داخلياً، وبدأ العمل على توفير مساحات رياضية تتيح للأطفال والشباب ممارسة الرياضة وتطوير مهاراتهم.

كما أنشأ ملعباً لكرة السلة في جوبا، عاصمة جنوب السودان، وأصبح يعود إلى البلاد سنوياً لمواصلة مبادراته.

ويقول غابرييل، متحدثاً عن الفوارق التي لاحظها بين المجتمعات: «هناك مستويات مختلفة من الحرمان. حتى اليوم، عندما أزور رومبيك أو جوبا، أرى معاناة الناس. ثم أذهب إلى مخيمات

اللاجئين، فأرى معنى الحرمان الحقيقي». بالنسبة إليه، لم تعد الملاعب مجرد أماكن لممارسة الرياضة، بل وسيلة لمنح الأطفال مساحة آمنة، ومساعدتهم على اكتشاف قدراتهم، وتوفير فرصة للتواصل وبناء العلاقات في بيئات أثقلتها الأزمات الإنسانية.

بعد عامين من زيارته الأولى إلى جنوب السودان، عاش غابرييل واحدة من أكثر اللحظات تأثيراً في مسيرته، عندما شارك مع منتخب بلاده في دورة الألعاب الأولمبية في باريس عام 2024. تأهل منتخب جنوب السودان لكرة السلة إلى الألعاب الأولمبية للمرة الأولى في تاريخه، ليصبح ظهوره في باريس حدثاً رياضياً وتاريخياً بالنسبة إلى دولة حديثة الاستقلال.

وقف غابرييل مرتدياً قميص منتخب بلاده، مستعداً للمشاركة في البطولة الكبرى، فيما كان النشيد الوطني يُعزف للمرة الأولى لمنتخب جنوب السودان في الألعاب الأولمبية.

يقول: «كانت المشاركة في دوري كرة السلة الأمريكي للمحترفين تجربة مميزة لن أنساها أبداً، لكن تمثيل بلادي في أول دورة أولمبية لها كان نقطة تحول في حياتي».

ويضيف مستعيداً مشاعره في تلك اللحظة: «أجبرت عائلتي على الفرار من جنوب السودان، وها أنا أقف هناك. فكرت في عائلتي، وفي كل ما مروا به، وفي المسافة التي قطعناها، وفي ما وصلنا إليه كدولة».

افتتح منتخب جنوب السودان مشواره الأولمبي بالفوز على بورتوريكو بنتيجة 90-79، في المباراة

التي أقيمت يوم 28 يوليو 2024. وساهم غابرييل في الانتصار بتسجيل ست نقاط، والاستحواذ على تسع متابعات، وتنفيذ صَدَتين. ويؤكد أن تلك المباراة تجاوزت أهميتها حدود المنافسة الرياضية، قائلاً: «كانت تلك اللحظة أكبر من مجرد كرة سلة، فقد كنا نمثل جنوب السودان وشعبه أمام العالم».

ملاعب جديدة للاجئين السودانيين في جنوب السودان

واصل غابرييل جهوده الإنسانية، مستهدفاً المجتمعات التي تستضيف اللاجئين الفارين من الحرب في السودان. وفي عام 2026، افتتح ملعباً ثانياً لكرة السلة في مقاطعة مابان، شمال شرقي جنوب السودان، حيث يعيش عشرات الآلاف من اللاجئين السودانيين إلى جانب المجتمع المحلي. ووفقاً للأرقام الواردة في التقرير، تستضيف المنطقة نحو 220 ألف شخص فروا من الحرب في السودان، إضافة إلى مجتمع مضيف يضم قرابة 80 ألفاً من مواطني جنوب السودان. وتأتي هذه المبادرة في ظل أزمة نزوح واسعة النطاق أعقبت اندلاع الحرب في السودان في أبريل 2023، إذ تشير بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن أكثر من 14 مليون شخص اضطروا إلى مغادرة منازلهم منذ بداية الحرب، ما جعل الأزمة واحدة من أكبر حالات النزوح الطارئة في العالم. بالنسبة إلى غابرييل، تحمل هذه المبادرة معنى شخصياً، فهو يعرف أن رحلة اللجوء لا تنتهي بمجرد الوصول إلى مكان آمن، وأن الأطفال الذين ينشأون في المخيمات يحتاجون إلى فرص تساعد على بناء مستقبل يتجاوز ظروف النزوح.

ولذلك، يسعى من خلال إنشاء الملاعب وتنظيم الأنشطة الرياضية إلى توفير بيئة تتيح للأطفال ممارسة كرة السلة، واكتساب الثقة بالنفس، والتفاعل مع الآخرين، واستعادة جانب من الحياة الطبيعية التي فقدوها بسبب الحرب. وتوسعت جهود غابرييل الإنسانية مع تعيينه سفيراً للنوايا الحسنة لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ليصبح، وفقاً للتقرير، أول لاعب كرة سلة محترف يتولى هذا المنصب.

ويأتي تعيينه في وقت تواجه فيه المفوضية تحديات تمويلية كبيرة. فبحسب الأرقام التي

نقلتها «فوربس أفريقيا» عن المتحدث العالمي باسم الوكالة، يوجين بيون، بلغت الاحتياجات التمويلية للمفوضية لعام 2026 نحو 8,5 مليار دولار، في حين لم تتجاوز نسبة التمويل المتاحة 31% بحلول نهاية يونيو من العام نفسه.

وتمنح تجربة غابرييل الشخصية رسالته الإنسانية بعداً إضافياً؛ فهو لا يتحدث عن اللجوء بوصفه قضية بعيدة، بل باعتباره تجربة عاشتها أسرته، بدءاً من مغادرة جنوب السودان، مروراً بالعيش في الخرطوم والقاهرة، وصولاً إلى إعادة التوطين في الولايات المتحدة.

ويعارض غابرييل النظرة التي تعتبر اللاجئين عبئاً على المجتمعات المضيفة، قائلاً: «أعتقد أن فكرة اعتبار اللاجئين عبئاً فكرة خاطئة. فهم يأتون بأخلاقيات عمل عالية، ويساهمون في تحسين هذه المجتمعات. لكن الناس لا يريدون تشجيع ذلك».

وتعكس كلماته إيمانه بأن اللاجئين قادرون على الإسهام في المجتمعات التي تستقبلهم، إذا أتيحت لهم فرص العمل والتعليم والاندماج، بدلاً من حصرهم في صورة الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة باستمرار.

يدرك غابرييل أن الفرصة التي حصلت عليها أسرته للانتقال من القاهرة إلى الولايات المتحدة أصبحت أكثر ندرة بالنسبة إلى كثير من اللاجئين حول العالم.

ووفقاً للبيانات التي أوردها التقرير نقلاً عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، انخفضت أعداد اللاجئين الذين غادروا بلدان اللجوء عبر برامج إعادة التوطين بأكثر من النصف بين عامي 2016 و2025، في وقت تتزايد فيه الاحتياجات الإنسانية والطلبات على هذه البرامج.

وتجعل هذه التطورات قصة عائلة غابرييل أكثر أهمية في نظره؛ فهو يعرف أن نجاحه في كرة السلة لم يكن نتيجة موهبته وإصراره وحدهما، بل ارتبط أيضاً بفرصة حصلت عليها أسرته، وبالتضحيات التي قدمها والداه وشقيقه، وبإمكانية الوصول إلى التعليم والتدريب.

ومن هنا، يرى أن من حق كل طفل، بصرف النظر عن مكان ولادته أو الظروف التي أجبرته على النزوح، أن يحصل على فرصة حقيقية لبناء مستقبله.

ويختصر غابرييل فلسفته الإنسانية في عبارة تعكس تجربته الشخصية ورسالته تجاه اللاجئين: «لا أحد يختار مكان ولادته. أعتقد أن الجميع يستحقون فرصة. لهذا السبب أنا هنا».